



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور النظام المصرفي الجزائري في ترقية خدمات المصارف التجارية
دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لوكالة الوادي للفترة الممتدة من 2015 – 2020

تحت اشراف الدكتور:

عمار مصطفىاوي

مساعد مشرف:

د. أسماء عدائكة

إعداد الطلبة:

سلطاني حورية

زكور فرحات وحيدة

بلحاج شهناز

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د نصر ضو	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د عمار مصطفىاوي د أسماء عدائكة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د محيريق عدنان	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى من علمني أن الحياة وقفة... والدي العزيز

إلى ينبوع الحنان الذي لا ينضب والصدر الدافئ الذي لا يغضب... والدتي

الحبيبة.

إلى من آزرني وكان لي في نفس الوقت الأخ والصديق وضحي من أجل ذلك

بالكثير وهان عليه كل شيء من أجلي... زوجي العزيز.

إلى من يكابرون الحصار والظلم والتهجير أبناء غزة وكل فلسطين...

إلى كل هؤلاء...

أهدي هذا العمل المتواضع

زكور فرحات وحيدة



إهداء

يا ربي لك حمدا طيبا مبارك كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك ملئ السموات
والأرض وملئ ما بينها ومالك كل شيء، والصلاة والسلام على حبيبي وشفيعي محمد
صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي

إلى من يقف قلبي حائرا وعاجزا عن وصف فضائلها والتي أحيا بها ومهما عملت فلن أتمم
فضلها ورد جميلها وإلى التي حملتني وهنا على وهن وتحملت الصعاب من أجل إسعادي
والتي جعل الله الجنة تحت أقدامها أُمِّي الغالية وحبيبة قلبي حفظها الله وأرضاها عني

إلى أعظم إنسان في الوجود إلى الذي رعاني و شجعني و علمني أن سلاحي في هذه الحياة
هو العلم و أن بعد ألم يأتي نور الأمل إلى من علمني مكارم الأخلاق أُمِّي الغالي حفظه الله

إلى سندي و زادي و قوتي في معترك الحياة أخي الغالي الوحيد صديق

إلى من يعشق لساني ذكرهم و قلبي ينبض بحبهم أخواتي : تسنيم، ميسم، شيماء، مروة

وإلى جميع الأصدقاء

أهدي ثمرة جهدي لهم

سلطاني حورية

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا في مسيرتنا الدراسية وفي إتمام مذكرتنا ، اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى العائلة
الكريمة والى كل الأشخاص الغاليين على قلبي ، إلى من وهبوني الحياة الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى من علمتني الصبر والاجتهاد

* أمي الغالية *

إلى سندي في الحياة والذي لم يبخل عليا يوما بشيء

* أبي الغالي *

إلى كتاكيت البيت ومصدر سعادتي

* إخوتي و أخواتي *

إلى كل من كاتفني و وقف إلى جانبي والى كل أصدقائي

بلحاج شهيناز





كلمة شكر

الحمد لله ومهما حمدناه فلن نستوفي شكره وحمده الذي يسر لنا الأمور من أجل هذا العمل المتواضع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم بخالص الشكر و الامتنان وفائق الاحترام و التقدير إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد ونخص بالذكر الأستاذ المشرف : عمار مصطفى

كما نتقدم بالشكر الجزيل و الامتنان الأكمل و الاعتراف الأتم و الشناء الأعم إلى الأصدقاء: زكرياء ، و معصم أنيس محمد الذي ساعدنا في إنجاز هذا العمل

كما نتقدم بالشكر إلى كل عمال وكالة البنك الخارجي الجزائري

ونشكر جميع الأساتذة من الطور الابتدائي إلى المرحلة الجامعية

كما نشكر اللجنة التي ستقوم بتقييم هذا العمل

وأخيرا نتقدم بالشكر إلى كل من أمدنا بالعون ولو بكلمة تشجيعية أثناء إعدادنا لهذه

المذكرة.



الملخص:

لقد استهدفت هذه الدراسة إبراز موضوع في غاية الأهمية يعالج دور الجهاز المصرفي الجزائري في ترقية خدمات المصارف التجارية يتوضح ذلك من خلال طرح إشكالية تتعلق بدور النظام المصرفي في تمويل البرامج التنموية في ظل الإصلاحات و التحديات التي يعرفها الاقتصاد الوطني ، والبحث عن السبل الناجعة لإعادة تنظيم القطاع المصرفي والمالي وتطوير أداء خدماته ، ومواكبة تحولات المصارف العالمية ، ومعالجة هذه الإشكالية التي حاولنا من خلالها توضيح وإسليز الأهمية البالغة لمكانة النظام المصرفي في ضمن الخريطة الاقتصادية الوطنية، وما يضطلع به من دور متميز ضمن مسعى الإصلاحات الاقتصادية الحالية ، باعتباره احد الأعمدة الأساسية والركائز المهمة في التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق ليساير منحى الاقتصاديات العالمية والمصارف العملاقة.

Abstract :

This study aimed to highlight a very important topic That adresses the challenges facing Algérien Banks in light of the libéralisation of the banking and Financial services Trade, the intégration of global Financial markets, and how to develop mécanismes and stratégies to modernise Banks and upgrade banking work in ordre to adapte effectively and efficiently to those challenges, and This becomes clear by posing a problème related to the banking system in financing développement programs in light of the reformes and challenges That the national économie is facing, and by searching for effective ways to réorganise the banking and Financial sector, develop the performance of its services, increases its compétitive capabilities to adapte to the new international reality, keep oace with the transformations of global Banks, and to adresse this problème, through which we tried to clarify and highlight the critical importance of the position of the baking system within the national économique map, and the distinct rôle it plays within the endeavor of current économiquereformes, as one of the main pillars and important pillars of the transition and the transition to a markets économie in line with the trend of global économies, and géant Banks.

فهرس المحتويات



فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ - هـ
الفصل الأول: المصارف والإصلاح المصرفي والخدمات المصرفية (مدخل نظري)	
مقدمة	07
المبحث الأول: نظرة حول المصارف والجهاز المصرفي	08
المطلب الأول: طبيعة العمل المصرفي وخصائصه	08
الفرع الأول: طبيعة العمل المصرفي	08
الفرع الثاني: خصائص العمل المصرفي	09
المطلب الثاني: موارد واستخدامات المصارف	09
الفرع الأول: الموارد (الخصوم/ أو المطلوبات)	09
الفرع الثاني: الاستخدامات (الأصول أو الموجودات)	12
المطلب الثالث: ماهية الجهاز المصرفي	12
الفرع الأول: مفهوم الجهاز المصرفي	12
الفرع الثاني: أهداف الجهاز المصرفي	13
المبحث الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض	14
المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي الجزائري	14
الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي الجزائري	14
الفرع الثاني: خصائص وأهمية النظام المصرفي الجزائري	14
الفرع الثالث: مكونات الجهاز المصرفي الجزائري	16
المطلب الثاني: أهم إصلاحات قانون 90/10 والأمر 03/11 المعدل والمتمم	18
الفرع الأول: أهم إصلاحات قانون النقد والقرض 10/90	18
الفرع الثاني: أهم إصلاحات الأمر 11/03 المعدل والمتمم	22
المطلب الثالث: علاقة الإصلاحات المصرفية بتطور النظام المصرفي الجزائري	24
المبحث الثالث: تطوير الخدمات المصرفية وتوجيهها نحو الحداثة	25

26	المطلب الأول: مفهوم الخدمة المصرفية وتقسيماتها
26	الفرع الأول: مفهوم الخدمة المصرفية
27	الفرع الثاني: تقسيمات الخدمات المصرفية
29	المطلب الثاني: خصائص الخدمات المصرفية وأهميتها
29	الفرع الأول: خصائص الخدمات المصرفية
33	الفرع الثاني: أهمية الخدمات المصرفية
33	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تطوير الخدمات المصرفية ومصادرها
33	الفرع الأول: العوامل المؤثرة في تطوير الخدمات المصرفية
35	الفرع الثاني: مصادر تطوير الخدمات المصرفية
37	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: ترقية الخدمات المصرفية للبنوك التجارية الجزائرية (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لوكالة الوادي من 2015 إلى 2020)	
38	مقدمة
39	المبحث الأول: رؤية للبنوك التجارية
39	المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك التجارية
39	الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية
39	الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية
40	المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية
40	الفرع الأول: الوظائف التقليدية للبنوك تجارية
42	الفرع الثاني: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية
43	المطلب الثالث: موقع البنوك التجارية الجزائرية وهيكليها
43	الفرع الأول: موقع البنوك التجارية الجزائرية في الساحة المصرفية
47	الفرع الثاني: هيكل البنوك التجارية الجزائرية
50	المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للقطاع المصرفي الجزائري وانعكاساتها على أعمال البنوك
50	المطلب الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية والاتجاه نحو الإدماج
50	الفرع الأول : تحرير تجارة الخدمات المالية
56	الفرع الثاني: الاتجاه نحو الإدماج
58	المطلب الثاني: الاتجاه نحو تحقيق التجارة الالكترونية وخصخصة البنوك
58	الفرع الأول : التجارة الالكترونية
63	الفرع الثاني: خصخصة البنوك
68	المطلب الثالث: وظائف البنوك الشاملة والرقابة على العمليات المصرفية ومعايير بازل
68	الفرع الأول: وظائف البنوك الشاملة

71	الفرع الثاني: الرقابة على العمليات المصرفية ومعايير بازل
76	المبحث الثالث: انعكاسات تطور الخدمات المصرفية على البنك الخارجي الجزائري لوكالة الوادي من 2015 إلى 2020
76	المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنك الخارجي الجزائري
76	الفرع الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري
76	الفرع الثاني: مفهوم البنك الخارجي الجزائري
78	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي وأهدافه
78	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك BEA
78	الفرع الثاني: أهداف البنك الخارجي
79	المطلب الثالث: دراسة تحليلية لأثر الجهاز المصرفي على تطور الخدمات التجارية للبنك BEA لولاية الوادي
79	الفرع الأول: تعريف الوكالة
79	الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها الوكالة
80	الفرع الثالث: الإحصائيات لتطور الخدمات للوكالة من 2015 إلى 2020 (5 سنوات)
87	خلاصة الفصل:
92-89	الخاتمة
94	قائمة المصادر والمراجع
99	الملاحق

فهرس الأشكال



فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط يوضح أنواع الودائع في المصارف التجارية	11
02	مخطط يوضح هيكل الميزانية في المصرف	12
03	الجهاز المصرفي نظام مفتوح	18
04	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى العام 2016	18
05	تأثير الصيرفة الالكترونية على جودة الخدمة المصرفية	64
06	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	80
07	تحويل النقود البيا	84
08	منحنى بياني عن تطور التعاملات بالصيرفة الالكترونية	85
09	بيان احصائي تخطيطي لقروض الاستثمار الممنوحة للسنوات (2015-2020)	86
10	بيان تخطيطي لخدمة فتح الحسابات البنكية ل BEA	87

فهرس الجداول



فهرس الجدوال

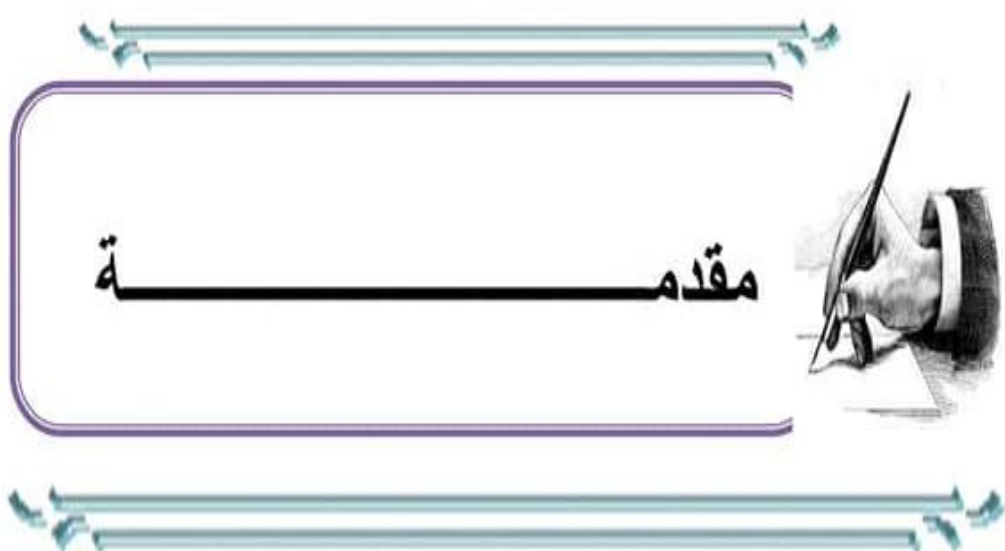
الرقم	العنوان	الصفحة
01	حصيلة الخصخصة بين 2003 و 2007 في الجزائر حسب المفهوم الموسع للخصخصة	69
02	جدول تطوير التعاملات بالصيرفة الالكترونية	85
03	جدول قروض الاستثمار	86
04	جدول لخدمة فتح الحسابات البنكية لBEA	87

قائمة الملاحق



قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وثيقة أمر بالدفع خاصة بالبنك الخارجي الجزائري	98
02	نموذج لبطاقات الدفع والتوفير والبطاقة الذهبية	99
03	وثيقة أمر بالدفع خاصة بالبنك الخارجي الجزائري	100



مقدمة:

لقد احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية وفي هذه الظروف ما فتئت البنوك تطور من إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة وعليه فإن الجهاز المصرفي الجزائري هو أحد العناصر الاقتصادية الهامة فهو مرآة عاكسة للتنمية الاقتصادية بهدف المساهمة في انجاز برامج القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي فالبنوك هي المعبر فعلا عن تقدم النظام الاقتصادي أو تقهقره، وعليه فإن كل خطوة تخطوها الجزائر في ميدان الإصلاحات لا بد أن ينعكس ذلك على النظام البنكي من حيث تنظيم والأداء حيث أن النظام المصرفي يمثل بمثابة القلب النابض لكل الاقتصادية ولا بد من تطويره خصوصا بالنسبة لدول سائرة في طريق النمو الاقتصادي، وبما أن الجزائر باعتبارها من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، كان من العسير عليها مساهمة التغيرات التي تشهدها الأنظمة الاقتصادية للدول المتطورة وكذا التجاوب بأسرع ما يمكن مع هذه التغيرات. ورغم أن النظام المصرفي كان في طيلة العقود التي مضت رهين الأنظمة تحكمية في ظل الاقتصاد الموجه، إلا أن ومنذ بداية التسعينات قد شهدت قفزة نوعية خاصة مع ظهور قانون النقد والقرض، لولى الأوضاع التي عاشتها الجزائر في عشرية التسعينات.

وما يميز الاقتصاديات الحديثة وجود أنظمة رقابية فعالة على المجال المصرفي، إذ تعمل هذه الأنظمة على تحقيق التوازن النقدي داخل الاقتصاد، ولعل السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي تلعب الدور الفعال والرئيسي لإحلال التوازن، وفي هذا الصدد، يمارس البنك المركزي مجموعة من الوظائف المرتبطة أساسا بالبنوك التجارية، وتمثل هذه الوظائف في الإصدار النقدي، إقراض البنوك التجارية، تسيير عملية الاقتراض بين البنوك، وأهمها توجيه وتنفيذ السياسة النقدية من خلال إشرافه على البنوك التجارية. إذ تعتبر وظيفة البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية من أهم وأحدث الوظائف الموكلة إليه، باعتبار البنوك التجارية وسيلة لتلبية احتياجات التمويل من خلال تلقي الودائع وتقديم القروض لطالبيها، حيث تنطوي هذه الوظيفة التي تقوم بها البنوك التجارية على عدة مخاطر، والناجمة عن بعض العمليات الائتمانية أو عدم توفير الحماية الكافية للمودعين.

ومن خلال ما سبق تتمحور إشكالية بحثنا هذا على النحو التالي:

ما هو دور النظام المصرفي الجزائري في ترقية خدمات المصارف التجارية ؟

الأسئلة الفرعية:

- ولإجابة عن الإشكالية الرئيسية التي سبق ذكرها نطرح التساؤلات الفرعية التالية:
- هل ساهم النظام المصرفي الجزائري في ترقية خدمات المصارف التجارية ؟
- ماهي أهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري ؟
- ما مدى تطور الخدمات المصرفية في البنك الخارجي لوكالة الوادي ؟

الفرضيات:

- يساهم النظام المصرفي الجزائري في ترقية خدمات المصارف التجارية.
- الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض 10-90.
- إن المصارف التجارية الجزائرية قامت بتطوير خدماتها المصرفية وقادرة على منافسة المصارف الأجنبية بأحدث التقنيات التكنولوجية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الفترة التي يغطيها الاقتصاد الجزائري بحيث مثلت مرحلة انتقالية مر بها الاقتصاد الوطني والتي تميزت بالتحول وعدم الاستقرار، فشككت سنوات هذه الفترة صدور العديد من القوانين الاقتصادية والمصرفية على الخصوص، ابتداء بقانون 12-86 وقانون 06-88 وقانون النقد والقرض 10-90 الصادر بتاريخ 1990/04/14.

أهداف البحث:

- إبراز الوضعية الحقيقية الحالية للنظام المصرفي الجزائري.
- الوقوف على دور النظام المصرفي الجزائري في ترقية خدمات المصارف التجارية.
- التعرف على سبل تطوير الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية الجزائرية.
- إبراز أهم الخصائص التي يتسم بها النظام المصرفي الجزائري.

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة والميول الشخصي لأنها تصب في صلب تخصصنا.
- أهمية الموضوع وكيفية الوقوف على مستوى أداء تطور النظام المصرفي الجزائري في ترقية خدمات المصارف التجارية.

حدود الدراسة:

الحد المكاني: فيما يخص المكان في هذه الدراسة يقتصر تطبيقها في البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي.

الحد الزمني: من حيث الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 2015-2020.

المنهج المتبع: بالنظر إلى طبيعة الموضوع، ومن أجل الإجابة على مشكلته واختيار فرضياته وتحقيق أهدافه والإحاطة بمختلف جوانبه في إطار الموضوعية، فقد اتبعنا المنهج الوصفي لعرض لهم المفاهيم النظرية ، ولتحليل المعطيات والارقام الاحصائية واسقاط الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري اتبعنا منهج دراسة الحالة باستخدام اداة المقابلة الشخصية.

صعوبات البحث:

لا يخلو كل عمل أكاديمي من صعوبات تواجه الباحث خلال جميع أطوار بحثه، ولعل أهم الصعوبات في هذا الخصوص:

- صعوبة جمع المعلومات الميدانية حول موضوع البحث.
- صعوبة تحصيل وجمع المعلومات والإحصائيات الجديدة.

تقسيمات البحث:

لقد قسمت الدراسة إلى مقدمة عامة وفصلين وخاتمة، فقد تضمن الفصل الأول على مدخل نظري لكل من المصارف و الإصلاح المصرفي والخدمات المصرفية كما قسم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: نظرة حول المصارف والجهاز المصرفي
 - المبحث الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض
 - المبحث الثالث: تطوير الخدمات المصرفية وتوجهها نحو الحداثة
- أما الفصل الثاني: فهو بعنوان تطوير الخدمات المصرفية للبنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري لوكالة الوادي، وقسم هذا الأخير إلى:

- المبحث الأول: رؤية للبنوك التجارية الجزائرية
- المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للقطاع المصرفي الجزائري
- المبحث الثالث: انعكاس تطور الخدمات المصرفية على البنك الخارجي لوكالة الوادي.

وفي الأخير قمنا باقتراح مجموعة من التوصيات قدمناها في الخاتمة

الدراسات السابقة:

لقد اعتمدنا في معالجة دراستنا هذه على الكثير من الدراسات السابقة، ونذكر منها:

1. دراسة (زيدان محمد 2005): قدمت لنيل شهادة الدكتوراه للدولة من كلية الاقتصاد وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، تحت عنوان **دور التسويق في القطاع المصرفي دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية**، وقد تطرق الباحث إلى أهمية التسويق المصرفي ودوره في تطوير الخدمات المصرفية بالمصارف الجزائرية، مبرزاً نمو وتزايد الدور الذي تقوم به المؤسسات المصرفية الائتمانية في اقتصاديات الدول، ازدياد الحاجة في إدارات تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في تسويق المنتجات والخدمات المصرفية، باعتبارها تمثل أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية وخلصت الدراسة إلى حتمية ضرورة تطبيق التسويق في المصارف الجزائرية وإدخال الخدمات الجديدة والارتقاء بمستوى جودتها لمواجهة المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية.
2. دراسة (عبد القادر بريس 2006): قدمت لنيل شهادة الدكتوراه بكلية الاقتصاد وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، تحت عنوان **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية** وتعد هذه الدراسة من الدراسات المتميزة، إذ عالجت إبراز التحديات التي تواجه المصارف الجزائرية في ظل التطورات التي أصبحت تميز البيئة المصرفية العالمية، وما هي الآليات التي يمكن إنتاجها لمواجهة تلك التحديات، وكيف يمكن تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية وخاصة بعد انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي وفي ظل التحرر المالي، وما هو الدور الذي يجب أن تلعبه المصارف الجزائرية لتسهيل الإدماج في الاقتصاد العالمي، وتوصل الباحث إلى أن العولمة الاقتصادية بمختلف أبعادها لعبت دوراً بارزاً باتجاه المزيد من التحرر وتترابط اقتصاديات دول العالم وأن تبني الجزائر لسياسة التحرير المالي والمصرفي جاء في سياق الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المصرفية التي تم مباشرتها مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، بهدف التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى تبني آليات اقتصاد السوق.
3. دراسة (جلال محرز 2006): قدمت لنيل شهادة الدكتوراه من كلية الاقتصاد وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، تحت عنوان **نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر**، وقد هدفت هذه الدراسة من خلال دراسة خصائص الجهاز المصرفي الجزائري وتطوراته إلى معرفة الأشواط التي قطعها هذا القطاع الاقتصادي المهم، وذلك في ظل التغيرات الهائلة في المناخ الاقتصادي بالإضافة إلى معرفة أساليب واليات التمويل المعتمدة وأثرها على القطاعات الأخرى وذلك من خلال التركيز على إصلاحات السبعينات والثمانينات وبداية التسعينات، وخلصت الدراسة إلى أنه يجب العمل على

وضع المصارف الجزائرية في إطار تنافسي، وذلك عن طريق فتح رؤوس أموالها للمستثمرين الخواص الوطنيين أو الأجانب ومواصلة تشجيع مؤسسات مصرفية أجنبية، كما ينبغي التفكير في إعادة تطوير الجهاز المصرفي من خلال عصرفته وتطهيره لكي تصبح الإصلاحات ممكنة وناجحة وبالتالي تحقق النمو الاقتصادي المنشود.

4. دراسة (جمال حودمويصة 2006): قدمت لنيل شهادة الدكتوراه من كلية الاقتصاد وعلوم التسيير

بجامعة الجزائر، تحت عنوان التحويلات المصرفية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية حيث تأخذنا هذه الدراسة إلى القيام بجولة استطلاعية للوضعية الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال مع التركيز بوجه الخصوص على الفترة الممتدة فيما بين 1990 و 1998 وهي الحقبة التي عاش فيها الاقتصاد الجزائري تحولات استثنائية في خضم الاضطرابات الشعبية، وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم المسار الذي انتهجته الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتحول الشامل لاقتصادها لاسيما انطلاقا من نظام التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.

5. سليمان ناص: قام بدراسة بعنوان تأهيل المؤسسة المصرفية في ظل الإصلاحات الاقتصادية،

إسناد بكلية حقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة.

Le secteur bancaire public occupe 95% du marché bancaire algérien pour ainsi ce pourcentage est basé sur deux causes.

L'une est expliquée travers le nombre important de guichet explique parle soutien de l'état qui lui est et d'agences l'autres attribué.

Cette situation a fait qu'il ya une absence de concurrence entre le secteur public et le secteur privé.

Par contre cette dernière est notée entre les banques publiques exclusivement.

L'objectif demandé par les structures internes est la mise en œuvre de la concurrence a prés avoir fait une mise à niveau des banques publiques et les privatiser, Mais notre optique fait que cette concurrence doit être en dehors de la privatisation avec d'autres procédures.

الفصل الأول:

المصارف والاصلاح المصرفي

والخدمات المصرفية (مدخل

نظري)

مقدمة الفصل

تلعب مؤسسات القطاع المصرفي دورا هاما وفعالا في الاقتصاد، فهي تعتبر عقبة حيث يستحيل قيام اقتصاد في دولة دون مصارف، ومن هنا يتجلى دور المصارف في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها السيولة النقدية لمتطلبات الاقتصاد، وذلك بتوزيع أدوات الدفع على اختلاف آجالها وقصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتقديم التمويل اللازم لتنفيذ خطط التنمية، وذلك بالعمل على ابتكار وهندسة منتجات مصرفية وغرضها يفرض استقطاب العملاء والاستفادة من مواردهم المالية، وإعادة إقراضها إلى الجهات التي تعاني من العجز المالي، بما فيها القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن عملية تطوير الخدمات المصرفية أصبحت ضرورة ملحة بالنسبة للمصارف الجزائرية، على ضوء ما تشهد الساحة المصرفية العالمية في الآونة الأخيرة من خطوات متسارعة نحو التحديث والتطوير، فواقع الحال يشير إلى اعتماد المصارف الجزائرية بشكل رئيسي على الوظائف التقليدية المنحصرة أساسا في مجال تلقي الودائع ومنح القروض، وهناك من يقدر عدة خدمات التي تقدمها المصارف الجزائرية ب خدمة في حين تقوم المصارف العالمية بتقديم أكثر من 360 خدمة مصرفية. ومن ثم أصبح من الضروريات الملحة على النظام المالي والمصرفي الجزائري البحث عن الآليات والاستراتيجيات والأسس التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تخلقها في ظل اتجاه نحو المزيد من عمليات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: نظرة حول المصارف والجهاز المصرفي
- المبحث الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض
- المبحث الثالث: تطور الخدمات المصرفية وتوجهها نحو الحداثة.

المبحث الأول: نظرة حول المصارف والجهاز المصرفي

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأداء دور هام في الاقتصاد الوطني لأن وجودها يساعد الأسواق المالية للقيام بعملها على أكمل وجه، وبدونها فإن الأسواق المالية تصبح غير قادرة على تحويل الأموال من قبل الأفراد الذين لديهم فائض إلى الأفراد الذين لديهم فرص استثمارية منتجة وعندهم نقص بالأموال.

المطلب الأول: طبيعة العمل المصرفي وخصائصه

سنتطرق في هذا المطلب إلى طبيعة العمل الذي تقوم به المصارف، وكذا أهم الخصائص التي تميزها من خلال الفرعين الموالين.

الفرع الأول: طبيعة العمل المصرفي

تسعى البنوك التجارية من خلال أداء أعمالها إلى تحقيق الربح وقد تتعرض عند ممارستها لهذه الأعمال لعدة مخاطر، فقد يخسر البنك جزء من أمواله عند منحه لزيائنه قرضا جراء امتناع أو عجز الزبون عن السداد بسبب الإفلاس، فطبيعة العملية المصرفية معروفة، وتتمثل في الحصول على الأموال من السوق ثم إعادة توزيعها في السوق نفسه، فالمصرف هنا يتاجر بأموال الغير، وهذا معناه أن الموارد الخاصة أو الذاتية (رأس مال الخاص + الاحتياطات + الأرباح المتراكمة) تمثل نسبة صغيرة من المجموع الكلي لموارده، ومعنى ذلك أن موارده الخارجية أي الموارد غير الذاتية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلي لموارد البنك، وتترتب على هذه الحقيقة الهامة (أي المتاجرة بأموال الغير) النتائج التالية:

➤ الأولى: وهي الحرص، فالمصرف مؤتمن على أموال الغير، أي المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه، وأودعوه أموالهم، هذا الحرص يتمثل في الضمانات التي يطلبها المصرف عند إقراضه الأموال للآخرين، فهو يسعى لضمان استعادة ما أقرضه، أي مال الغير الذي لا بد أن يطلبوه يوما ما.

➤ أما النتيجة الثانية: فهي السيولة، أي مبدأ وجوب توفير السيولة الكافية (أي المال النقدي الجاهز) لدى المصارف لمواجهة طلبات السحب الآتية (éventuelle) من قبل الزبائن المودعين، فهذه المصارف بحكم الواقع ملزمة بدفع جزء مهم من هذه المطلوبات عند الطلب نقدا.

وبذلك فيه أكثر المصارف مخاطرة بعملياتها إذا أرادت إقراض المال للغير، وهذا ما يجعلها متحفظة في ممارسة تلك الأعمال وقد زاد هذا التحفظ بعد تدخل الدولة بالتشريع لكي تلزم المصارف بأن تحافظ على جزء من أموالها بشكل سيولة ضمانا لمصلحة المودعين، بل وأكثر من ذلك فقد أصبحت ملزمة بحكم التشريع، بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بنسبة من أموالها تتناسب مع فعاليتها بشكل سائل كضمان إضافي لتوفير السيولة، هذا ما سوف نراه بالتفصيل فيما هو قادم.

فالعامل المصرفي إذا يستند على الثقة في التعامل ما بين المصرف وأصحاب الودائع، وكذلك ما بين المصرف وطالبي القروض كما أن على المصرف أن يعتمد مبدأ الموازنة بين عمليات الإقراض، وحجم الودائع بحيث يحتفظ بحج مناسب من السيولة المقابلة لالتزاماته وخاصة تجاه السحب للودائع وكذا الطلب على القروض.

الفرع الثاني: خصائص العمل المصرفي

تتميز الأعمال المصرفية بعدة سمات وهي على النحو التالي:

- أنها متنوعة ليست محصورة في عمل فني ومالي، واقتصادي، فهي مرتبطة بجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى بالدولة.
- أنها تعتبر صناعة حيث يتوفر فيها كل متطلبات وعناصر أي نشاط إنتاجي.
- أن الطلب على الكثير من الأعمال المصرفية يتصف بصفة التكرار.
- أنها تدل على درجة التطور المصرفي والمالي، والرفاء الاقتصادي في المجتمع لأن العمل المصرفي أصبح يتدخل في كل مجالات الاقتصاد والإنتاج والخدمات.
- بالإضافة إلى هذه الخصائص هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية عن الأولى وهي:
- صعوبة التمييز في العملية المصرفية، فهي تتصف بقدر كبير من التشابه والنمطية ومن بين الخدمات التي تعتبر نمطية (Standard) ما يلي: الاعتمادات المستندية، الحسابات الجارية، منح قروض، حسابات التوفير، الودائع الآجلة، تحصيل كمبيالات واستثمار الأوراق المالية.
- أن العمل المصرفي أصبح تخصصاً ومهارة تتوقف على درجة الحرية الاقتصادية والنشاط المالي والمصرفي داخل أي مجتمع أو دولة¹.

المطلب الثاني: موارد واستخدامات المصارف

ويمكن التعرف على هيكل الميزانية التي تمثل موارد واستخدامات المصارف كما يلي:

الفرع الأول: الموارد (الخصوم/ أو المطلوبات)

1. رأس المال المدفوع والاحتياطي: حيث يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب المصرف والمساهمين في تكوين رأسمال، أما الاحتياطي فهو ينقسم إلى قسمين: الأول قانوني

¹- رابح عبد الحق، مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية (دراسة لعينة من البنوك الأجنبية)، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود وبنوك وأسواق مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2014، ص ص: 3-4.

يكون المصرف ملزماً بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي والثاني هو الاحتياطي الإجباري وهو عبارة عن احتياطي خاص يقوم المصرف بتكوينه اختياريًا.

2. الودائع (Deposits): يعني المصدر الرئيسي لمكونات موارد المصارف التجارية والودائع

عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية وكأن هذه الديون تعتبر نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الدين في الوقت نفسه، مع العلم بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف فقط، وإنما تنشأ أيضا نتيجة لإقراض المصارف للأفراد، لأنه عندما يقوم المصرف بإقراض عميل للبنك مثلا فيقابل ذلك تعهد من المقترض بالدفع في الزمان المحدد مستقبلا، وهذا التعهد ناشئ عن تعهد حالي أو آني من المصرف بفتح حساب المقترض، لذلك فإن تعهد الأفراد للمقترضين بالدفع يعد من أصول المصرف يحصل بموجبه ربح يتمثل في سعر الفائدة على القرض. وتصنف الودائع إلى ثلاثة أنواع وهي:

1.1 الودائع الجارية (Demand Deposits): وهو حساب جاري لصاحب الوديعة ويلتزم

المصرف بالدفع عند الطلب قدرا من المال مساويا لقدر الوديعة. ذ.

2.2 الودائع لأجل (Time Deposits): وهي الودائع التي يلتزم المصرف بموجبها بالدفع في

وقت لاحق على إيداعها يتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والمصرف.

3.2 ودائع التوفير (Savings Deposits): وهي ودائع يحصل أصحابها على دفاتر تقيد

وتثبت فيها دفعات الإيداع والسحب ومعظم هذه الودائع شخصية وأهميتها متواضعة بالقياس إلى بقية أنواع الودائع.

(مخطط يوضح أنواع الودائع في المصارف التجارية)



المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على أنواع الودائع في المصارف التجارية.

(الشكل رقم 01)

3. الاقتراض من المصارف ومن البنك المركزي

غالبًا ما تلجأ المصارف إلى الاقتراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي عند حاجتها لتمويل عملياتها المصرفية التي تقصر مواردها الذاتية المتاحة عن التمويل مثل هذه العمليات بالكامل، وهذا الاقتراض يمثل التزامات على المصرف تجاه بقية المصارف التي اقترض منها سواء كانت محلية أو أجنبية في الداخل أو الخارج.

الفرع الثاني: الاستخدامات (الأصول أو الموجودات):

1. **الأرصدة النقدية (Cash):** وتتكون من النقود الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها في الصندوق

بالإضافة إلى الأرصدة التي يحتفظ بها المصرف بصورة احتياطيات نقدية لدى البنك المركزي.

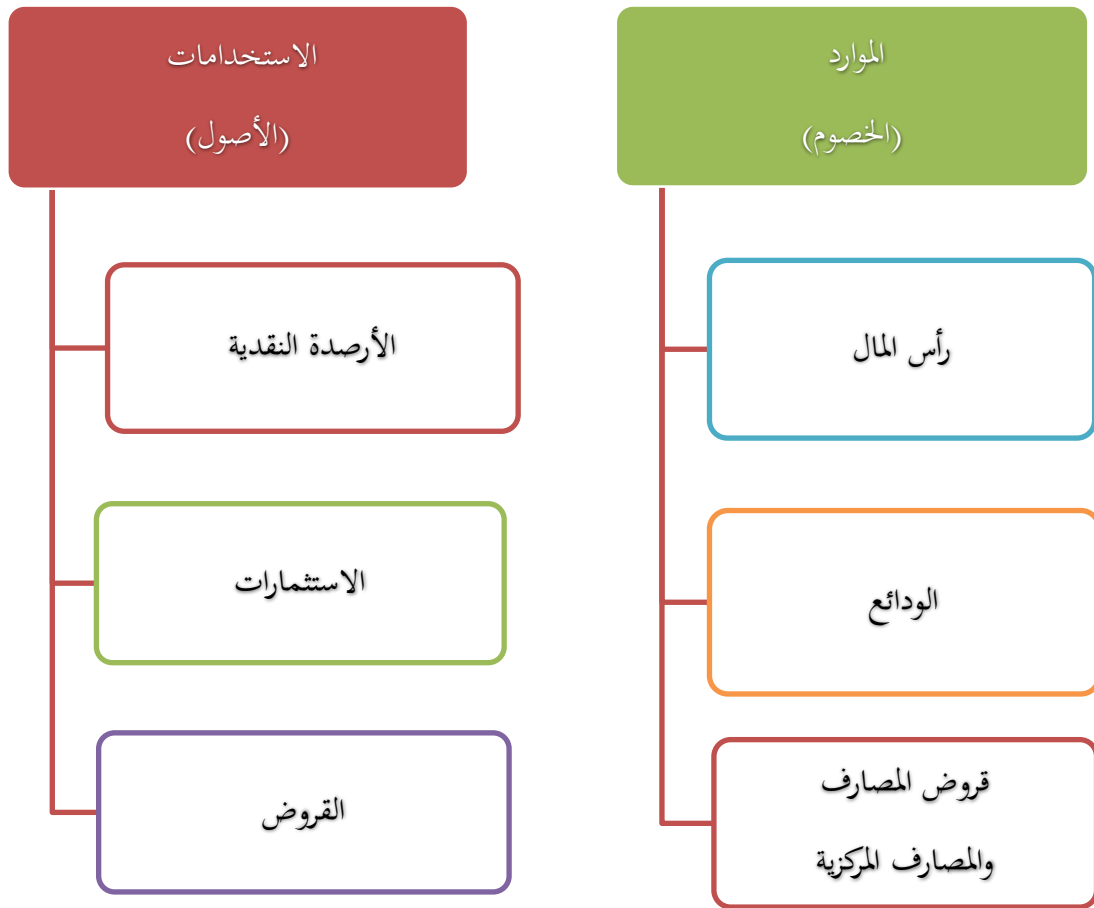
2. **استثمارات في الأسهم والسندات:** سواء كانت حكومية أي صادرة عن الحكومة أو كانت

صادرة عن الشركات المساهمة.

3. **القروض (Loam):** وهي التي يمنحها المصرف وفقا للأسس الائتمانية المتعارف عليها وهي

من أكثر أنواع الأصول عائدا وربحا.

(مخطط يوضح هيكل الميزانية في المصرف)



المصدر: www.bank-of-algerie.dz

(الشكل رقم 02)

المطلب الثالث: ماهية الجهاز المصرفي

يعد الجهاز البنكي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز بنكي.

الفرع الأول: مفهوم الجهاز المصرفي

هناك عدة تعاريف للجهاز البنكي يمكن ذكر منها ما يلي:

- هي المؤسسات البنكية والقوانين التي تعمل في ظل معاصرة المؤسسات من المؤسسات البنكية والأنظمة والقوانين التي تحكم مصالحها.
- كما يقصد بالنظام البنكي مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله وحجم البنوك التي تتكون منها، وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية البنوك ودمجها وتوحيدها.

➤ هو النظام الذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف أشكال النقود فيما بينها، كما

يسعى إلى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية.

ومنه يمكن تعريف الجهاز البنكي بأنه المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها البنوك والمؤسسات المالية في البلد¹.

الفرع الثاني: أهداف الجهاز المصرفي

يكتسي الجهاز البنكي في إطار النظام النقدي والبنكي أهمية كبيرة في أية دولة أو أي اقتصاد، فهو يعمل على تحقيق أهداف منها:

- العمل على استقرار قيمة النقود حتى تكون واسطة تبادل موثوقة، ومقياسا عادلا للمدفوعات المؤجلة ومستودعا ثابتا للقيمة.

- تعبئة المدخرات واستثمارها في التنمية الاقتصادية.

- محاربة البطالة والعمل على التشغيل الكامل.

- العمل على تحقيق معدلات مقبولة "مثلى".

- العمل على تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع.

من أهم الأهداف الأولية للنظام البنكي نذكر ما يلي:

1. **المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية:** النظام البنكي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها

أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود، وكذا أساليب الوساطة المالية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح ويساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكذا جعل رأس المال مع خيرة العمل في مجال التنمية.

2. **تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية:** ويعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام البنكي حيث

يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن توزيع الدخل (الثروة) يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية كضمن الخدمات والمنتجات.

3. **استقرار قيمة الوحدة النقدية:** تعتبر النقود مقياسا لتقييم الأشياء فلا بد أن تحظ باستقرار في

قيمتها، وهذا من أهم أهداف النظام البنكي².

¹ - رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015/2014، ص : 2.

² - رقية غزال، مرجع سابق، ص - ص: 3-4.

المبحث الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

يعتبر النظام المصرفي الفاعل الأساسي في تعبئة الموارد المالية وتخصيص الأموال التي يمكن إقراضها، لذلك يستوجب وجود هيكل مناسبة وتنظيم اقتصادي ملائم تسمح بأن يتمتع المصرف بحرية الحركة واستقلالية القرار مما يؤدي إلى أداء مهني عالي للنظام المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي الجزائري

الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي الجزائري

هو ذلك النظام الذي يتكون من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة.

الفرع الثاني: خصائص وأهمية النظام المصرفي الجزائري

أولاً: خصائص النظام المصرفي الجزائري

يمكن تلخيص خصائص النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية¹:

- أنه جهاز مملوك للدولة ملكية عامة
- يهتم بتنفيذ ما تمليه الدولة عليه وفقاً لسياستها التنموية
- أنه جهاز قائم على تركيز عدد محدود من البنوك تتولى العمليات المصرفية
- قائم على التخصص ويقصد الائتمان القصير والمتوسط، الائتمان الطويل للتجارة الخارجية.
- جهاز واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني
- جهاز متقدم بالقياس مع أمثلة في البلدان النامية وحديثة الاستقلال
- تعاضد دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي، فهي تعتبر السبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي، كما تتكفل بتوزيع الفرص وبذلك همش دور النظام البنكي وأصبح يتميز بالسلبية المفرطة على مستوى الادخار وتوزيع الفرص ورسم السياسات الإقراضية.
- توزيع الفرص من طرف البنك لا يضمنه سوى حسن نية الدولة، وهذا ما ولد بعض التراخي في دراسة ومراقبة عملية الفرض، ونتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل أثر على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك وهو التوازن المالي الداخلي للبلاد.

¹ - العرباوي أمين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وأفاق، تخصص مالية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2016، ص: 28.

- خضوع الاستفادة عن الفرض إلى عملية التوظيف المسبق الوحيد، فالبنوك لا يمكنها منح القروض وفق الفرصة المتاحة، وإنما يمكنها منح القروض فقط للمؤسسات التي وطئت عملياتها المالية في هذه البنوك، حتى ولو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب للمعايير والمقاييس الكلاسيكية المعمول بها في الأنظمة البنكية.
- النظام البنكي هو ذو مستوى واحد.

ثانيا: أهمية النظام المصرفي الجزائري

تجميع المدخرات لأشكال الودائع كافة عن طريق:

تمويل الاستثمارات: تستخدم البنوك المخدرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، فتقوم البنوك التجارية بتمويل الاستثمارات على شكل قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، وتقوم البنوك المتخصصة بفتح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الثابتة كالمعدات.

تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات ال.... اللازمة لعمليات التصدير والاستيراد.

المساعدة على تنفيذ المؤسسات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.

تسهيل إجراءات الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.

المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية، شركات النقل، السياحية والعقارية.

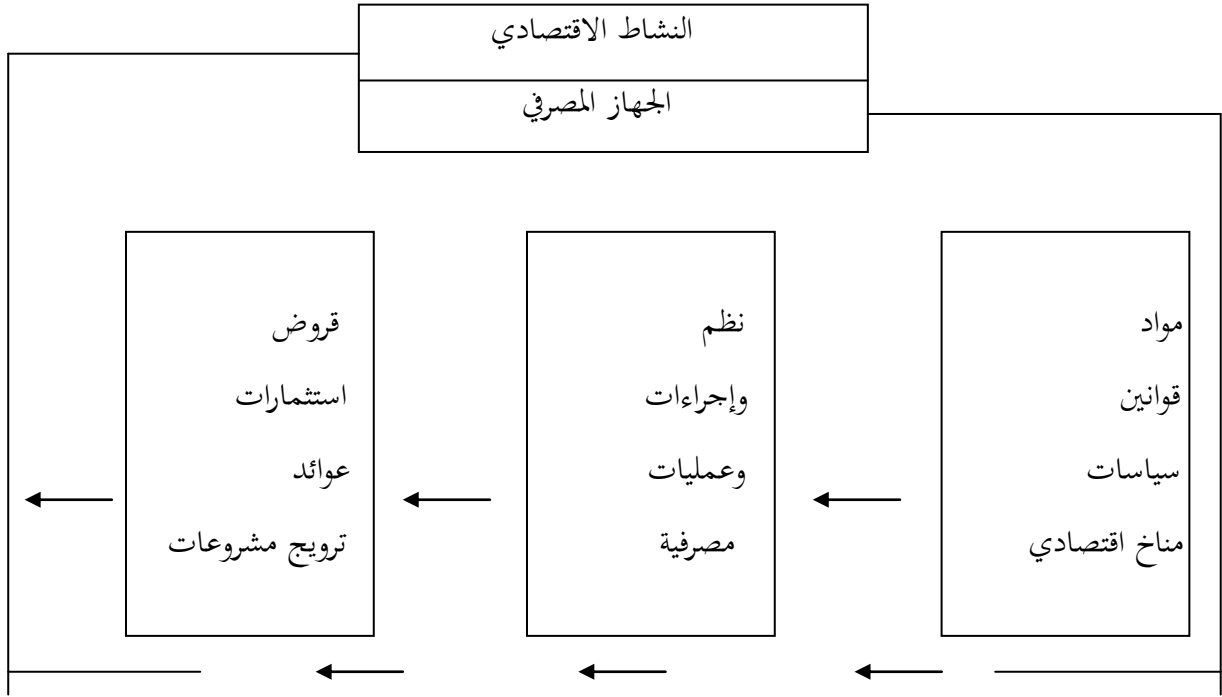
حفظ أموال الأفراد، وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات، بطاقات الائتمان، وغيرها من أدوات الدفع المستحقة.

تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد¹.

فالجهاز المصرفي هو الجهاز العصبي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه طبقا لنظرية النظم فإن الجهاز المصرفي هو نظام مفتوح، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ - نوي نور الدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص: 10.

الشكل رقم (03): الجهاز المصرفي نظام مفتوح



المصدر: فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية دراسة حالة البنوك الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017، ص 28.

يتضح من خلال الشكل أن الجهاز المصرفي يستمد موارده من النشاط الاقتصادي في إطار مجموعة من الموارد والقوانين والسياسات ومكونات المناخ الاقتصادي والسياسي بصفة عامة، وفي ظل النظم والإجراءات تتم العمليات المصرفية المختلفة وتخرج في شكل قروض واستثمارات وفوائد وترويج مشروعات لتصب مرة أخرى في النشاط الاقتصادي الذي يصب بدوره في الجهاز المصرفي وهكذا.

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد، فلا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي، حتى أصبح المصرف مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها في أي نظام اقتصادي نظرا للدور الذي يؤديه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في البلد، حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: مكونات الجهاز المصرفي الجزائري

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الذي يقف على رأسه البنك الجزائري من قطاعات رئيسية ثلاثة، هي البنوك والمؤسسات المالية بشقيها العامة والمتخصصة بالإضافة إلى مكاتب التمثيل، حيث تواصل المصارف العمومية هيمنتها في القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في هذه السنوات الأخيرة، تساهم هذه الزيادة المستمرة في نشاط المصارف

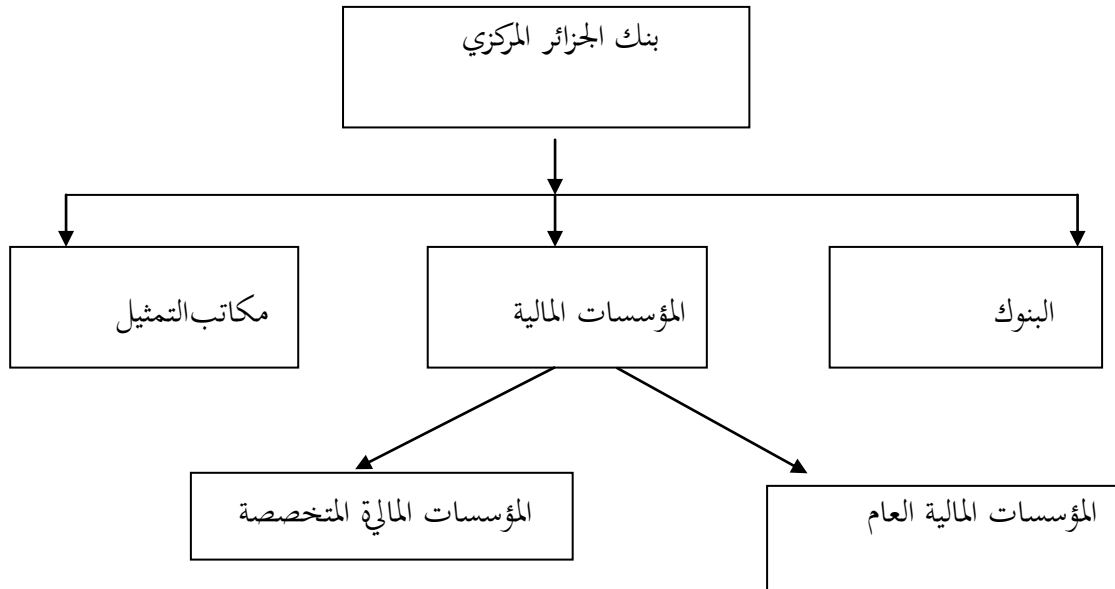
الفصل الأول: المصارف والإصلاح المصرفي والخدمات المصرفية

الخاصة في ترقية المنافسة، سواء تعلق الأمر بجمع الموارد أو على مستوى توزيع القروض وعرض الخدمات المصرفية الأساسية للزبائن، وإلى غاية نهاية 2016 فإن الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من 29 مصرفا ومؤسسة مالية تتوزع كما يلي:

- ستة (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير.
- ثلاثة عشر (13) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية، ومصرف واحد برؤوس أموال مختلطة.
- ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان عموميتان.
- خمسة (05) شركات للاعتماد التجاري منها اثنتان خاصتان.
- تعاقدية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، والتي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

- خمسة (05) مكاتب تمثيل، بالإضافة إلى جمعية البنوك والمؤسسات المالية.
- ويمكن توضيح هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): هيكل الجهاز المصرفي الجزائري حتى العام 2016



المصدر: فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية دراسة حالة البنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص 31.¹

المطلب الثاني: أهم إصلاحات قانون 90/10 والأمر 03/11 المعدل والمتمم

الفرع الأول: أهم إصلاحات قانون النقد والقرض 10/90

تميزت إصلاحات التسعينات بإدخال عناصر جديدة على النظام المصرفي وهذا لتحقيق أكبر فعالية واستقلالية للبنك المركزي وتوسيع صلاحياته التي تدخل في السوقين المالية والنقدية، وتتمثل هذه الإصلاحات في:

¹ - فالي نبيلة، مرجع سابق، ص - ص: 30-31.

أولاً: البنك المركزي:

الذي أصبح يحمل اسم بنك الجزائر وهو عبارة عن مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولا يخضع للمحاسبة ولا لمراقبة مجلس المحاسبة، ولكن يخضع للقواعد العادية التي تطبق في المحاسبة التجارية، حيث يعتبر تاجراً في علاقته مع الغير واسترجع بصفة مستقلة ونهائية مهامه وصلاحياته في¹:

- تسيير السياسة النقدية.
- تنظيم التداول النقدي.
- مراقبة وتنظيم الصرف.
- تسيير المديونية الخارجية وكذا تسيير ومراقبة تسيير الائتمان.

ثانياً: مجلس النقد والقرض:

يعتبر من أهم الهيئات التي تم إنشائها بالنظر إلى المهام الموكلة له والسلطات الواسعة التي يتمتع بها، كما يقوم مجلس النقد والقرض بالمهام التالية حسب المواد من 44 إلى 50 من قانون النقد والقرض، ويقوم بالمهام التالية:

- الإصدار النقدي.
- إصدار قوانين متعلقة بتنظيم غرفة المقاصة.
- منح الرخص بإنشاء مصارف ومؤسسات مالية سواء كانت جزائرية أو أجنبية وكذا شروط إقامة شبكاتها وفروعها.
- مراقبة النظام والقواعد المحاسبية التي تطبق على المصارف والمؤسسات المالية.
- أحدث قانون النقد والقرض إصلاحات كبيرة على مستوى المصارف التجارية والمؤسسات المالية، كما يعرف قانون النقد والقرض المصارف التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات التالية:
 - جمع الودائع من الجمهور مع الحق في استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها.
 - تقديم القروض إلى الغير مع الحق في فرض الضمانات المصرفية المحددة في هذا الشأن كالتأمينات العينية والشخصية.
 - وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن مع الاحتفاظ بحق إدارة هذه الوسائل والتي تمكن الزبون من تحويل الأموال مهما كان الشكل، أو الأسلوب التقني المستعمل من الأوراق التجارية كالسندات وغيرها من الإسناد المعمول بها في القانون التجاري.

¹ - سالمة فندوقومة- مليكة بولال- أثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2018 - مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي - جامعة أحمد دراية - أدرار - 2019 - ص : 8.

ومن أهم المؤسسات المصرفية التي ظلت تنشط حتى بعد عام 1990 نذكر:

- المصارف التجارية (BNA, CPA, BEA)
 - بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)
 - بنك التنمية المحلية¹ (BDL)
 - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)
- كما سمح قانون النقد والقرض وإنشاء مصارف ومؤسسات مالية خاصة وكذا إقامة فروع لمصارف ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر، شرط خضوعها لقواعد القانون الجزائري وكذا حصولها على ترخيص من مجلس النقد والقرض ممضي عليها من طرف محافظ بنك الجزائر. وعليه فمن أجل تطوير وتنمية القطاع المصرفي وتشجيعه للاستثمار الأجنبي فيه منح مجلس النقد والقرض الاعتماد للمصارف والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية والتي تتمثل في:

- البنك المختلط.
 - بنك البركة.
 - البنك الاتحادي.
 - المؤسسة العربية البنكية.
 - الشركة الجزائرية للبنك.
 - البنك التجاري والصناعي الجزائري.
- كما منح قانون النقد والقرض بإنشاء مصارف خاصة برأسمال أجنبي وهو:
- سيتي بنك الأمريكي.
 - البنك العربي الأردني.
 - بنك تاكسيس.
 - البنك القطري ريان بنك.

كما تم إنشاء مؤسسات مالية عامة ومختلطة نذكر من بينها:

- مؤسسة ضمان القروض العقارية.
- الصندوق الوطني للإسكان.

1. مبادئ قانون النقد والقرض

¹ - سالمة فندوقومة- مليكة بولال- مرجع سابق - ص : 9.

يعتبر قانون النقد والقرض من القوانين التشريعية الأساسية، حيث يشمل على أهم الأفكار والمبادئ التي جاءت بها قوانين الإصلاح كما حمل أفكار جديدة تتعلق بالتنظيم المصرفي وأدائه ونظرا لأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها النظام المصرفي فسوف نحاول التطرق إليها في ما يلي:

– الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

- يعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن مثل هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها وتبني مثل هذا المبدأ ينتج عنه مجموعة من الأهداف:
- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي.
 - استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات.
 - تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانها.
 - خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حساب المؤسسات العامة والخاصة.

– الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

- اعتمد قانون النقد والقرض على هذا المبدأ بحيث الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، لم يعد يتميز بتلك التلقائية ولم يعد أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد وقد سمح هذا المبدأ إلى تحقيق الأهداف التالية:
- استقلالية البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة.
 - تقليص دور الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
 - الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

– الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

- أبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وبالتالي أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية¹:
- استرجاع البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية، خاصة تلك المتعلقة بمنح الإئتمان.
 - تراجع دور الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد.

¹ - بتاريخ 1 جوان 2020 ، الوقت 22:00 <https://elearning-facsceg-univ-annaba-dz>

- أصبحت عمليات توزيع القروض لا تخضع إلى قواعد الإدارية، وإنما تركز أساساً على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقاً مشتتة في عدة مستويات، فالوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية والخزينة كانت تلجأ تلقائياً للبنك المركزي لتمويل عجزها وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، ولهذا جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك عن طريق إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت، فوضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة أسماها: "مجلس النقد والقرض".

2. أهداف قانون النقد والقرض

يشكل القانون رقم 10/90 نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري، وتتمثل الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض في ما يلي:

- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر والذي كان يسمى من قبل بالبنك المركزي الجزائري وبين الخزينة العمومية، بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود.
- منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقراراً، وذلك من خلال إنشاء مجلس للنقد والقرض كسلطة نقدية ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية.
- منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي، بالتالي مسائلتها من طرف نواب الشعب وليس الحكومة بعد عرض المحافظ لتقريره السنوي في المجلس الشعبي الوطني.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكراً على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة¹.

الفرع الثاني: أهم إصلاحات الأمر 11/03 المعدل والمتمم

أصدرت السلطات الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في 26 أوت 2003 حين لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن ضعف اليات

¹ - حديوش سعدية، محاضرة في قانون النقد والقرض، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص نقدي وبنكي، جامعة البويرة، ص : 3.

الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي ويعتبره مسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، معينان من رئاسة الجمهورية وتابعين للوزارة المالية فمنح ذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي ويهدف هذا التعديل إلى:

أولاً: السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق:¹

- الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، ذلك بإضافة شخصين يعينان بموجب مرسوم رئاسي بالإضافة إلى المحافظ ونوابه الثلاثة وثلاث موظفين سامين لهم خبرة ودراية بالمسائل المالية.
- تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات الكافية لممارسة مهامها على أحسن وجه.

ثانياً: تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة عن طريق:

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر والوزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والدين الخارجي.
- إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.
- التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي، والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

ثالثاً: توفير أحسن حماية للبنوك ولادخار الجمهور عن طريق:

- تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيرها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي.
- إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك التأمين على جمع الودائع.
- توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تكوين موظفين ومراقبين أكفاء ووجود نظام معلومات فعال يركز على تقنيات تحويل المعلومات سريعة والتحكم الجيد في تكنولوجيا المعلومات ومن أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 11/03 هي:

- تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين منفصلين هما: مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
- تمنع بعض المواد من قانون 10/90 كل الأشخاص عدا البنوك والمؤسسات المالية من ممارسة عمليات البنك والقرض كما رفع المنع على الخزينة والمصالح المالية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ولكن الأمر 11/03 لم يرفع المنع إلا على الخزينة العمومية.

¹ - سالمة فندوقومة- مليكة بولال- مرجع سابق - بدون سنة - ص : 12.

- بموجب هذا القانون 11/03 أسس بنك الجزائر جمعية المصرفيين الجزائريين وأصبح يتعين على كل بنك ومؤسسة مالية في الجزائر الانخراط فيها ويمكن لوزير المالية أو المحافظ بنك الجزائر استشارة الجمعية في كل المسائل التي تهم المهنة المصرفية.
- من خلال القراءة القانونية للأمر 11/03 نجد أن بعض مواده جاءت بنفس المحتوى بالنسبة لمواد القانون 10/90 كما أن الكثير من المواد تم تعديلها وإلغاءها بموجب هذا الأمر، ونذكر على سبيل المثال¹:
- المادة 33 من قانون 10/90 التي عدلت بالمادة 88 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتي تنص:

"يجب أن يتوفر للبنوك والمؤسسات المالية رأس المال مبرأ كلياً ونقداً يعادل على الأقل المبلغ الذي يحدده نظام يتخذه المجلس..."

من خلال استعراض أهداف وأهم تعديلات الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض يمكننا القول بأن هذا الأمر قد ساهم فعلاً في أدراج قواعد السوق وتوظيف أسس جديدة للعلاقة بين البنوك وزبائنهم، كما ساعد في التطهير المالي إلى جانب هذا فقد أعطى دعماً جديداً للاستثمار الأجنبي من خلال عدة إجراءات كإعطاء كل الصلاحيات لبنك الجزائر في تحديد شروط فتح فروع بنوك أجنبية في الجزائر.

وأتى الإصلاح المصرفي لسنة 2010 لتعديل قانون النقد والقرض 11/03 وأهم النقاط التي جاء بها هذا الإصلاح في:

1- أتى بتعريف لبنك الجزائر وتحديد صلاحياته ومهامه وحرصاً على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع الاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب كل الوسائل الملائمة لتوزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن سير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف.

2- في إطار سلامة النظام المصرفي وصلابته فرض بنك الجزائر على المصارف العاملة في الجزائر أن يكون لها حساب جاري دائن معه لتلبية حاجات عمليات التسديد بعنوان نظم الدفع لكي يحرس على سير الحسن لهذه النظم وفعاليتها وسلامتها. كما يحدد القواعد المطبقة عليها عن طريق نظام يقرره مجلس النقد والقرض، كما حرص هذا الأخير على أنه لا يمكن الترخيص بالمساهمات المالية في البنوك والمؤسسات المالية، التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار الشراكة تمثل المساهمة الوطنية المقدرة بـ 51% على الأقل من رأس المال زيادة على ذلك

¹-سالمة فندوقومة- ملكة بولال- مرجع سابق - ص 13.

تملك الدولة سهم نوعيا في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة التي يخول لها واجبها الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت.¹

المطلب الثالث: علاقة الإصلاحات المصرفية بتطور النظام المصرفي الجزائري

لقد خضع تطور النظام المصرفي في الجزائر إلى عدة تغيرات منذ الاحتلال إلى يومنا هذا، ولقد كانت السلطات الجزائرية تطمح، وفي كل مرة، إلى مطابقة وملائمة النظام المصرفي مع الإصلاحات الاقتصادية المتجددة من حين لآخر.

فبعد الاستقلال السياسي ورثت الجزائر جهازا مصرفيا قائما على أساس النظام الليبرالي يخدم المصالح الفرنسية، وهذا ما جعل السلطات العمومية الجزائرية تهتم بإنشاء جهاز مصرفي يوافق نموذج التنمية الاقتصادية يتكون من: البنك المركزي الجزائري (BCA)، الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

ولقد كانت البداية سنة 1966 بتأميم البنوك الأجنبية ليتشكل بذلك جهاز مصرفي جزائري يتكون من بنوك تجارية تعود ملكية رأس مالها إلى الدولة وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، والبنك الجزائري الخارجي (BEA)، واحتفظ هذا الأخير بهيكله كما هو إلى غاية بداية الثمانينات، أين أعيد النظر في تنظيمه ووظائفه تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية المكثفة. وتجدر الإشارة أن أهم ما ميز النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال حتى بداية الثمانينات هو ازدواجية النظام البنكي من قطاع بنكي وطني قائم على أساس اشتراكي، وقطاع بنكي أجنبي قائم على أساس ليبرالي رأسمالي. وهذا حتى سنة 1966، واحتكار الخزينة العمومية للساحة المالية وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي، والبنكي. وتجسد محاولة إصلاح المنظومة المصرفية بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 الصادر في 19/08/1986 والخاص بنظام البنوك وشروط الإقراض كمحاولة لإصلاح النظام المصرفي بما يتوافق والإصلاحات التي مست باقي المؤسسات الاقتصادية. وقد ترتب عن هذا القانون أن الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري إضافة إلى مؤسسات القرض المختصة، وأعطى للبنوك حق الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض. وحتى يصبح هذا القانون أكثر توافقا مع استقلالية المؤسسات العمومية، فقد تم تعديله بالقانون 88-06 المؤرخ في 12/01/1988 والذي نادى باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية وضرورة تعديل قواعد التمويل، بحيث توجه الاهتمام نحو تحقيق المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية، كما نص على ضرورة استعادة البنك المركزي صلاحياته في تطبيق السياسة النقدية، في حين تتكفل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بتمويل مشاريع المؤسسات العمومية

¹ - سالمة فندوقومة- مليكة بولال- مرجع سابق - ص14.

الاقتصادية وفقا للإطار الذي يرسمه المخطط الوطني للقرض. وهذا بالاتجاه نحو مبادئ المردودية والربح في الجهاز المصرفي، وبعد ما اتضح أن قانون 86-12 غير ملائم للوضعية الاقتصادية، توصلت الإصلاحات المالية، وتجسدت في منح البنوك استقلاليتها المالية سنة 1989 بهدف زيادة فعالية نشاطها ورفع مردوديتها. وبصدور قانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 والمتضمن قانون النقد والقرض استكمالا للإصلاحات السابقة، تم إدخال تصحيح الوضعية المالية للبنوك، حيث تم إلغاء مبدأ التخصص وأصبح بإمكان البنوك القيام بكل أنواع العمليات البنكية في كل القطاعات الاقتصادية وبذلك تكون البنوك العمومية قد تحصلت على نظام البنك الشامل، كما نص على ضرورة إنشاء سوق مالية وتطوير السوق النقدية وتوسيع عملياتها، الشيء الذي سمح للبنوك بتسوية ولو جزء من سيولتها عن طريق تدخلاتها في هذا السوق.

وبالرغم من الإصلاحات التي مست تطور القطاع المصرفي الجزائري إلا أنه يجد نفسه اليوم أمام واقع متدهور لا يستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية¹.

المبحث الثالث: تطوير الخدمات المصرفية وتوجهها نحو الحداثة

لقد حدث تطور هام في أسلوب ومجال نشاط البنوك خلال السنوات الأخيرة حيث تعددت وتنوعت الخدمات التي أصبحت تقدمها البنوك، وبالتالي أسلوب تقديمها للعملاء، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

- الاستفادة من التطورات الهائلة في مجال المعلومات والحاسبات الآلية.
- التزايد المستمر في احتياجات ورغبات الزبائن.
- التحول في فلسفة العمل المصرفي والتسويق المصرفي حيث أصبحت البنوك تستهدف شريحة واسعة من الزبائن ولا تقتصر على شريحة أو فئة محدودة منهم، وتحول الاهتمام من التركيز على أداء الخدمات المصرفية إلى التركيز على الزبائن وإشباع احتياجاتهم.

المطلب الأول: مفهوم الخدمة المصرفية وتقسيماتها

لقد كثر الحديث حول الخدمات المصرفية وذلك من قبل مجموعة من الاقتصاديين وذلك لما أصبحت تلعبه هذه الخدمات من دور مهم وبارز في تقوية مصالح البنك لدى العملاء ونعني بالمصطلح هذا العميل عميل وهذا لاحتواء أكثر عدد ممكن من الزبائن لتحقيق أكثر عائد من خلال العمولات والودائع التي يتحصل عليها البنك من قبل هذا الزبون، لذا سوف نتطرق هنا إلى مفهوم الخدمة المصرفية، وتقسيماتها.

الفرع الأول: مفهوم الخدمة المصرفية

¹ - سالمة فندوقومة- مليكة بولال- مرجع سابق - ص - ص : 15-16.

- إن مفهوم الخدمة المصرفية لا يتعد أو يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمة بشكل عام، حيث أنها تمثل نشاط أو عمل يحصل عليه المستفيد من خلال الأفراد، المنظمات أو الإمكانات والتي تقدم من خلالها، وأن مستوى الاتساع للمستفيد يرتبط بمستوى أداء الأفراد والمكينات وذلك لعدم ملموسية هذا النشاط أو العمل، وأن هذه الخدمات قد يرتبط تقديمها بمنتج أو قد لا يرتبط، ومن هذا نجد بأن الخدمة المصرفية تمثل:
- نشاط أو عمل يقدم إلى المستفيد من قبل الأفراد والمكينات (الأجهزة).
 - إن تقديمها قد يرتبط أو لا يرتبط بسلعة، فعلى سبيل المثال:
 - إن حصول المستفيد على المعلومات التي يحتاجها من خلال التقاء العاملين في المصرف بفعل هذا النوع من الخدمة مرتبط بالشخص الذي يقدمها.
 - إن عملية استقبال المستفيد وأسلوب المعاملة مرتبط بالشخص الذي يقدمها.
 - إن سحب المستفيد للنقود عن طريق الصراف الآلي يرتبط باستخدام هذا الصراف.
 - إن ملئ استمارة السحب أو الإيداع يرتبط بالأفراد الذين يتعاملون مع المستفيد وعلى استخدام سلعة مساعدة وهي مستندات السحب والإيداع.
 - إن مستوى اتساع المستفيد يرتبط بمدى كفاءة العاملين ومستوى تطور الآلات والأجهزة المستخدمة والتي تساعد على سرعة إنجاز وتقديم الخدمة.
- كما تعرف الخدمة المصرفية أيضا على أنها مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في مجموعة من العناصر الملموسة (الحقيقية)، وغير الملموسة (غير الحقيقية) المدركة من قبل الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالاتها وقيمتها المنفعية التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، والتي تشكل في الوقت نفسه مصدرا لإشباع الخدمة المصرفية، ويتصف مضمون الخدمة المصرفية بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة.
- ويحمل تعبير الخدمة المصرفية مفهومين أساسيين:
- **المفهوم الأول: تسويقي (Marketing):** كونها مصدرا لإشباع احتياجات ورغبات الزبائن.
 - **المفهوم الثاني: منفعي (Bénéficial):** ويتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى الزبون لتحقيقها من جراء استخدامه للخدمة المصرفية.¹

¹ - نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، ص - ص : 5-6.

الفرع الثاني: تقسيمات الخدمات المصرفية

نقسم الخدمات المصرفية من عدة زوايا أهمها حسب نوع الخدمة أو حسب نوع العميل.

1/ تقسم الخدمات المصرفية حسب نوع الخدمة إلى الآتي:

أ. خدمات تجميع الأموال وتشمل:

- الحسابات الجارية.
- الودائع الثابتة.
- حسابات التوفير.
- الشهادات الادخارية.
- صناديق الاستثمار.

ب. خدمات توظيف الأموال وتشمل:

- الاعتمادات المستندية.
- القروض.
- بطاقات الائتمان.

2/ التقسيم حسب نوع العملاء:

أ. خدمات قطاع الأفراد:

- حسابات جارية.
- حسابات توفير - ودائع ثابتة.
- صناديق حديدية.
- قروض.
- اعتمادات مستندية وخطابات الضمان.

ب. خدمات قطاع الأعمال:

- حسابات جارية.
- ودائع ثابتة.
- شهادات ادخارية.
- اعتمادات مستندية.
- قروض.

ج. خدمات حديثة وتشمل:

- إصدار شهادات الإيداع.
- صناديق الاستثمار.
- التمويل التأجيري.
- القروض المشتركة¹.
- خدمات التأمين.
- نظام الدفع الإلكتروني للأموال والخدمات المصرفية عن بعد.

وترى الباحثات أنه يمكن تقسيم الخدمات المصرفية حسب تطورها إلى:

1- خدمات تقليدية: وتشمل قبول الودائع، منح القروض والسلف، فتح الاعتمادات، خطابات الضمان،

الحوالات المصرفية.

2- خدمات حديثة: وتشمل الخدمات التي تعتمد على استخدام الحواسيب وأجهزة الصراف الآلي والانترنت

وخدمات أمناء الاستثمار والتأجير التمويلي².

المطلب الثاني: خصائص الخدمات المصرفية وأهميتها

الفرع الأول: خصائص الخدمات المصرفية

اتفقت الكثير من الكتابات في مجال التسويق على عدم التفرقة بين السلع والخدمات باعتبار أنهما ذا طبيعة واحدة، وتراجع هذه النظرية إلى القبول الضمني أساسي مؤداه أن سلوك المستهلك لا يختلف في حالة شرائه للسلع عنه عند الحصول على الخدمة. وقد انعكست هذه الرؤية بصورة سلبية على البحث في مجال تطوير وتسويق الخدمات بصفة عامة، حيث أدت تخلفه مقارنة بتسويق السلع، إلا أن الباحثين انتبهوا أخيراً إلى أهمية الخوض في هذا المجال وقد أظهرت أبحاثهم وجود بعض الخصائص الأساسية الدقيقة والمعبرة عن الخدمات بصفة عامة والخدمات المصرفية بصفة خاصة.

ويمكن تمثيل خصائص الخدمة المصرفية في شكل إطار عام يحتوي على ثلاث مجموعات من الخصائص هي:

1) الخصائص الظاهرة:

¹- العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، الجهاز المصرفي في ليبيا وسبل تطوير خدمات المصارف التجارية في ظل التطورات الدولية خلال الفترة 2010/1985، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس، 2016/2017، ص - ص : 34-32.

²- العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، مرجع سابق، ص : 34.

وترتبط بما تقوم به إدارة المصرف من أحداث تعديلات في مواصفات الخدمة التي تقدمها للزبائن، أو في علاقات بمزيج الخدمات التي يقدمه المصرف، ولذلك تضع في اعتبارها عند تطوير الخدمات المصرفية المواصفات والخصائص التي تشكل أبعاد وجوانب الخدمة والتي يمين أن تميز وتجعلها مختلفة عن غيرها من الخدمات. وتنطوي الخصائص الظاهرة على خاصية التشكيل والتنميط بما يسمح للوحدات المصرفية تغطية رغبات أكبر عدد ممكن من الزبائن وسهولة تقديمها من خلال شبكة فروع المصرف لمختلف الزبائن بصرف النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو قدرتهم الشرائية أو توزيعهم الجغرافي أو الجنسي... إلخ. ومن أمثلة ذلك انفراد البنك الأهلي المصري بتقديم خدمة كارت الفيزا بالعملة المصرية أو أي عمله أجنبية يحتاجها الزبون في أي دولة، وهي خدمة متميزة بخصائص ظاهرة للزبائن لا يقدمها حتى الآن في السوق المصرفي سوى البنك الأهلي المصري.

2) الخصائص الضمنية:

وهي خاصة بوجهة نظر الزبون تجاه الخدمة المقدمة له من المصرف، ويمكن القول أنه كلما كانت الخدمة المقدمة ترمز لإلى وظيفتها والغرض منها، وكان الاتصال بين المصرف والزبائن الحاليين والمرتقبين واضحا... ومخاطبا لدوافعه ومتناسبا مع شخصيته وثقافته كلما أدرك الزبون أن الخدمة المقدمة له تشبع رغباته واحتياجاته وبالتالي يزداد إقباله عليها.

ومن أمثلة ذلك تقديم المصرف أحيانا لخدمات خاصة لفئة معينة من أفراد المجتمع كالخدمة التي تقدمها بعض المصارف المصرية للأطباء الجدد لمعاونتهم في فتح عيادات خاصة لهم أو خدمات تمويل الورش أو المصانع الصغيرة التي تقدمها بعض المصارف للمهندسين وخريجي المدارس الصناعية.

3) الخصائص الخارجية:

وترتبط بالمجتمع الذي يعمل المصرف في إطاره، مع مراعاة الدائمة لعدم تعارض الخدمة المقدمة مع الإطار القيمي والمعرفي والأخلاقي للمجتمع وكذلك مراعاة التشريعات واللوائح والقوانين الحكومية، وضرورة توافر عناصر الثقة والأمان وصدق المعلومات في الخدمة المقدمة.

ويرى كثير من كتاب التسويق المصرفي أن الخدمات المصرفية تتصف بأربع خصائص أساسية هي:¹

أ. اللاملموسية أو عدم التجسيد المادي:

¹ - بن أحمد لخصر، متطلبات تطوير وتحديث الخدمات المصرفية في الجزائر (دراسة الواقع والأفاق)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010، ص - ص : 17-16.

تتصف الخدمة المصرفية بأنها محسوسة، إذ يتعذر لمس الخصائص المادية والنفعية بسهولة. كما هو الحال للسلعة، وبالتالي لا يمكن إدراكها بالحواس ومن ثم فلا يمكن عرضها أو تعبئتها أو تخزينها، أو فحصها قبل الشراء وهو يلقي على كاهل الإدارة التسويقية في المصارف مسؤوليات كبيرة، وعليه فإن للخدمات المصرفية جانباً غير ملموس يتمثل بحماية وضمّان الأموال، وجانباً مادياً ملموساً يتمثل في تقديم تلك الأموال وقت الطلب. ورغم ذلك فإن عدم التجسيد المادي للخدمة المصرفية يعفى المصارف من القيام ببعض الأنشطة التسويقية التي تبرز عندما يكون مجال التسويق سلعة كالتخزين والنقل وغيرها، فالخدمة المصرفية خدمة مباشرة لا تحتاج إلى حلقات وسيطة بين المصرف كمنتج لهذه الخدمة والسوق المصرفية.

ويرى الكثير من الباحثين أن خاصية عدم التجسيد المادي أمر أصبح مشكوكاً فيه مثل حالات تقديم خدمة بطاقات الائتمان المصرفية فبالرغم من أن هذه البطاقات ذاتها ليس هي الخدمة المصرفية، إلا أنها جعلت الخدمة المصرفية من سحب وإيداع وتعاملات مالية خدمة ملموسة لها تجسيد ومنافع تعبر عنها البطاقة. وبوجه عام يلقي التجسيد المادي للخدمات المصرفية، على رجال التسويق في المصارف عبئاً إضافياً في الترويج للخدمات التي تقدم للزبائن لإقناعهم بإمكانية إشباعها لاحتياجاتهم.

ب. التزام والتلازم:

ويعني درجة الترابط بين الخدمة المصرفية ذاتها والشخص مقدم الخدمة، ويتضح ذلك من خلال ضرورة مساهمة الزبائن في إنتاج الخدمات المصرفية المقدمة لهم من المصرف كتحرير إيصال أو شيك أو تحرير فتح اعتماد، ويكون التزام أيضاً بإنتاج وتوزيع الخدمة المصرفية بشكل متزامن. إذ أن الاهتمام الرئيس للمصرف هو إيجاد المنفعة الزمانية والمكانية، وقد وضعت هذه الخاصية قيوداً على إمكانيات العمل في التسويق المصرفي وحدت من حرية الاختيار بين البدائل التي غالباً ما تكون محدودة جداً، ولهذا لجأت الكثير من المصارف إلى التركيز على إرضاء الزبائن بأساليب متنوعة ومبتكرة لعدم إشعارهم بتلازم الخدمة التي تقدمها.

ج. صعوبة التمييز:

إن الخدمة المصرفية التي تقدمها المصارف لا تختلف فيما بينها إلا في حدود ضيقة جداً، لذا فإنها تتصف بقدر كبير من النمطية والتشابه، فطبيعة العملية المصرفية معروفة، وتتضمن الحصول على الأموال من السوق، ثم إعادة توظيفها في السوق نفسه، وفي معظم الأحيان فإن اختيار الزبون للمصرف الذي يرغب بالتعامل معه يكون على أساس معايير الموقع، وجودة الخدمة المقدمة، والسرعة، والسمعة، وقدرة المصرف على تقديم خدمات جديدة ومتطورة، وبالنتيجة فإن احتمال الحصول تباين في الأداء يؤدي إلى عدم إمكانية الوصول إلى نفس مستوى الجودة

في الخدمة المقدمة في كل مصرف، لأن الخدمة المصرفية تعتمد على نحو كبير على الخصائص الذاتية والشخصية للعميل والزائن، وهي تعتمد أيضا على من يقدم الخدمة المصرفية ومتى يقدمها.

د. الانتشار الجغرافي:

إن اعتماد الصارف على فروعهم المنتشرة في كافة أرجاء المنطقة الجغرافية المتواجد فيها يساعده في زيادة قاعدة الزائن المتعاملين معه والمستفيدين من خدماته، وتشكل محورا استراتيجيا لتقديم الخدمات المصرفية، مما يجعله أكثر قدرة على تلبية رغبات وحاجات الزائن أينما وجدوا، ويزيد من الحصة السوقية في هذا القطاع.¹

هـ. الفناء:

ويعني عدم إمكان تخزين الخدمة لإعادة بيعها مستقبلا، وبالتالي فإمكانيات المصرف لتقديم خدمات مصرفية غير مستغلة لا يمكن تأجيلها واستخدامها في أوقات أخرى، إلا أن البعض يعتقد أن خدمات المصارف يمكن تقسيمها إلى خدمات حسب الطلب وخدمات أخرى للتخزين، فبينما يتم منح القروض المصرفية حسب الطلب، نجد أن الودائع ما هي إلا مداخلات لدعم كثيرة على تسويق الخدمات المصرفية، حيث يجب بذل جهد مضاعف في توظيف موارد المصرف المختلفة من خلال استغلال أي فرص متاحة، وبالتالي تشهد العمليات الترويجية المصرفية نشاطا ملموسا لجعل المصرف في حالة انتعاش بصفة مستمرة.

و. الموازنة ما بين النمو والمخاطرة:

تحرص المصارف التجارية عادة على أن تكون الخدمات المصرفية المقدمة لزائنها ذات مخاطرة منخفضة، ولتحقيق ذلك فإنه لا بد أن يكون هنالك رقابة لإيجاد وتحقيق التوازن ما بين التوسع في تقديم الخدمات المصرفية، والحذر من زيادة مخاطرة تلك الخدمة المقدمة، والمسؤولية القانونية المترتبة عليها.

ز. التنوع:

تتسم الخدمات المصرفية بالتنوع الشديد حيث تختلف الأغراض التي تقدم هذه الخدمات من أجلها مثل منح تسهيلات ائتمانية للزبون فقد تكون بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية وقد تكون لتمويل شراء خامات أو معدات أو فتح اعتمادات، أو خطابات ضمان ابتدائية أو نهائية.

وقد يكون التنوع في جودة الخدمة حتى ولو كانت مقدمة من نفس المصرف مثل تقديم خدمة صرف الشيكات في بعض فروع المصارف التي تستخدم نظام التلر (Teller) تكون أسرع بدرجة كبيرة عن فروع نفس المصرف التي تستخدم نظام الصرف التقليدي.

¹ - بن أحمد لخضر، مرجع سابق، ص - ص : 18-19.

ونظرا لإدراك المسؤولين بالمصرف لحاجة الخدمات المصرفية التي يقدمها إلى التنوع بصفة مستمرة، فإنهم يطلبون من المسؤولين عن تخطيط الخدمات المصرفية تقدم كل ما هو جديد ومبتكر، ويؤكد ذلك تعامل المصارف في مجالات لم تكن تتعامل فيها من قبل مثل تقديم خدمات جديدة مثل خدمة المشتقات المصرفية بأنواعها المختلفة (العقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المبادلات) أو تقديم خدمة التمويل التأجيلي للمعدات الضخمة للمشاريع العملاقة.

ح. المسؤولية الائتمانية:

إن من أولى أولويات أي مصرف سواء أكان تجاريا أم غير تجاري هو حماية ودائع زبائنه، والحفاظة على السرية المصرفية للزبائن، وعدم إفشاء أسرارهم، مما يزيد من ثقة الزبائن في المصارف التي يتعاملون معها.

ط. كثافة العمل:

يعد قطاع المصارف وما يقدمه من خدمات مصرفية لزبائنه من القطاعات التي تتصف بكثافة عمل عالية، وبالتالي فإن ذلك سيزيد من كلفة تقديم الخدمة المصرفية للزبائن، وكذلك سيؤثر في سعر الخدمات المقدمة أيضا ويشير (kotler) إلى أن تحليل الخدمة المصرفية المقدمة للزبائن سيساعد الغدارة العليا للتعرف إلى الجوانب المهمة، التي تتعلق بتقديم تلك الخدمة أو وسائل تطويرها، حيث أن هذه العناصر تختلف باختلاف نوع وطبيعة الخدمة المصرفية، كما وأن تحليل الخدمة المصرفية من شأنه أن يحقق الكثير من المزايا للإدارة العليا منها:

- تحديد القوة التنافسية للمصرف بمعرفة نقاط القوة والضعف مقارنة بالمنافسين.

- تساعد عملية التحليل لعناصر الخدمة المصرفية في التعرف إلى الدوافع الرئيسية التي تجعل الزبون يقدم على طلب الخدمة أو يحجم عنها، وبالتالي يساعد ذلك على تقسيم الزبائن على أساس حاجاتهم ورغباتهم، ويساعد الإدارة العليا على تخطيط استراتيجي جيد ومناسب للمصرف، بالنسبة لكل قطاع سوقي مستهدف.

- تساعد عملية تحليل عناصر الخدمة المصرفية وتحديد الخصائص التي يسعى الزبائن إليها في كشف جوانب القصور في أداء تطلك الخدمة، ومدى إمكانية تطويرها.¹

الفرع الثاني: أهمية الخدمات المصرفية

تبرز أهمية الخدمات المصرفية المقدمة في المصارف في أنها تمثل شريان الحياة بالنسبة لهذه المصارف، ويجب أن تكون موضع مراقبة لتحقيق من مدى فاعليتها وكفاءتها، ومن بين أهم ما ينبغي في هذا المجال مقدار توافق المنتجات المطروحة مع متطلبات السوق الحالية، ودرجة قدرتها على المنافسة، فالأسواق المعاصرة تتطلب المزيد من

¹ - بن أحمد لخضر، مرجع سابق، ص - ص : 20-21.

الخدمات التي تقدم للزبائن بمستوى متميز من الأداء، وتكمن أهمية الخدمات المصرفية أيضا في أنها ترتبط بشكل مباشر بإشباع حاجات الزبائن ورغباتهم، وتسعى المصارف دائما إلى التعرف إلى حاجات الزبائن، بهدف تعزيز نسبة الاحتفاظ بالزبون، والمساعدة في جلب المزيد من الزبائن، وهنا ينبغي أن ينظر إلى الخدمات المصرفية بوصفها حلا يسعى الزبون عليه وصولا إلى الرضا والإشباع.

ومن هنا أهمية الخدمات المصرفية والقيمة الإضافية المرتبطة بها من جهة نظر الزبون، تقاس بمقدار ما تحققه وتلك الخدمات للزبون من منافع، وعلى ذلك فإن الخدمة المصرفية تعي المنفعة. ومما تقدم نرى بأن الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف لزبائنهم تمثل أحد أهم الركائز الأساسية لبقاء المصرف ونموه وازدهاره في السوق، عن طريق إشباع هذه الخدمات لحاجات ورغبات الزبائن، وإشباع الحاجات لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هذه الخدمات تتوافق ومتطلبات الزبائن¹.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في تطوير الخدمات المصرفية ومصادرها

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في تطوير الخدمات المصرفية

شهد قطاع الخدمات المصرفية تطورات نوعية وكمية هائلة خلال السنوات العشرين المنصرمة، حيث تركت هذه التطورات أثارها الواضحة ليس فقط على النشاطات العامة التي يضطلع بها المصرف، وإنما أيضا على الأساليب والتقنيات والممارسات التي ينتهجها المصرف في مجال ابتكار وتطوير خدمات جديدة تتفق وتتناغم مع التطورات الحاصلة في سوق الخدمة، والعوامل التي أثرت ومازالت تؤثر على عملية ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية نوجزها فيما يلي:

● الثورة التكنولوجية في قطاع الخدمات وتأثيرها على تقديم الخدمة:

كان للتطورات التكنولوجية التي يشهدها عالمنا منذ أكثر من عشرين عاما خلت الأثر البالغ على الكيفية التي صارت فيها الخدمات تنتج وتقدم، فالتطورات الحاصلة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا الكمبيوتر أدت إلى إحداث ابتكارات في كيفية تقديم الخدمات ومثال على ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين الخدمات التكميلية، أو الخدمات المرافقة للخدمة الجوهر، ومن أبرز الابتكارات التي حصلت خلال العقد المنصرم فيما يتعلق بتقديم الخدمة هو الابتكار المتعلق بالصراف الآلي الذي أحدث ثورة حقيقة في الخدمات المصرفية، حيث يتوفر هذا الصراف على مدى 24 ساعة يوميا وعلى مدار السنة لتقديم الخدمات المصرفية للعملاء، وجاء الإنترنت ليضيف أبعاد تقنية راقية لعملية تقديم الخدمة، حيث تجري اليوم التعاملات عن طريق هذا الجهاز

¹ - بن أحمد لخضر، مرجع سابق، ص: 21.

المتطور، ومن المتوقع أن يشهد قطاع المصارف تطورات تكنولوجية رفيعة الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد الاعتماد على الاتصالات التكنولوجية والالكترونية في التعامل بين المصرف والعميل.

● السوق التقليدية مقابل السوق المبتكرة:

يقول الباحثان التسويقيان Slavokle&Rayport بهذا الصدد "إن التفاعل في السوق التقليدية بين البائع بشخصه والمشتري بشخصه يشهد اليوم اضمحلالاً"، وفي الواقع فإن ما يحصل اليوم من تعاملات تجارية في السوق المبتكرة يختلف عن تعاملات السوق التقليدية، فالسوق التقليدية تحتاج إلى بيئة مادية حيث يلتقي العملاء ومقدمي الخدمة بأنفسهم ويتبادلوا الخدمات فمن الصعب حقا الاستغناء تماما عن السوق التقليدية بالنسبة لبعض الخدمات لأن هذا النوع من الخدمات يتطلب من المستخدمين أن يدخلوا البيئة المادية لمصنع الخدمة للحصول عليها، أما السوق المبتكرة قد تكون قادرة على استبدال الاتصال بالأشياء المادية وتعويض ذلك بتوفير المعلومات عن هذه الأشياء المادية وبالطبع فإن الخدمات المستندة على المعلومات لا تحتاج إلى موقع مادي، كما أن الإطار الذي يتم فيه التعامل يكون مختلفا هو الآخر، ومن أبرز أسباب تنامي شعبية وانتشار ظاهرة التعامل في السوق المبتكرة نذكر الآتي:

- توفير الوقت، حيث يرغب كثير من المتفاعلين بالحصول على خدمات سريعة ومريحة.
- رغبة المتفاعلين في الحصول على معلومات عن الخدمات التي يرغبون فيها ومن المستغرب حقا أن الاتصالات الالكترونية تجعل المتفاعلين أكثر قربا من موردي الخدمات بالمقارنة مع الاتصالات المادية.
- إدراك المديرين بأن الفرصة المتاحة لهم لتعزيز نشاطاتهم من خلال خدمات مستندة على التقنيات الحديثة هي سبب كاف ووجيه لدخول السوق المبتكرة وأكثر منفعة وفاعلية من اللجوء إلى مبدأ تقليص التكاليف من خلال إزالة التسهيلات المادية المرتبطة بالسوق التقليدية.
- إدراك المديرين بأن السوق المبتكرة توفر فرصة أكبر للحوار المباشر والتفصيلي والعفوي مع المتفاعلين، خصوصا أولئك الذواقين للمعلومات التفصيلية والتفاعلية التي توفرها القنوات الالكترونية مثل شبكة الإنترنت، ويرى أنصار السوق المبتكرة أن المعلومات التي يتم توفيرها للعميل تضيف قيمة للخدمة وبالتالي تجلب أسعار أعلى.

● تخطيط وقياس الخدمة:

كثير حديث مؤسسات الأعمال الخدمية في السنوات الأخيرة عن المنتجات التي تقدمها هذه المؤسسات، حيث كان مصطلح المنتجات مرتبطا بالسلع المصنعة وبعض مؤسسات الأعمال الخدمية صارت تتحدث عن المنتجات والخدمات التي تقدمها وهو مصطلح شائع الاستخدام بين المؤسسات ذات المحتوى الخدمي الواضح في

مخرجاتها، فما هو الفرق يا ترى بين هذين المصطلحين في بيئة العمل اليوم؟ إن المنتج يدل ضمنا على وجود "حزمة مخرجات" مشخصة ومتماسكة يمكن تمييزها عن حزمة مخرجات أخرى، ففي الإطار الصناعي فإن المفهوم سهل الاستيعاب والتصور فالمؤسسات تقدم منتجات وتقدم خدمات مرتبطة بتلك المنتجات كالضمان مثلا، فالمؤسسات الخدمية على غرار المصارف تستطيع هي الأخرى أن تميز منتجاتها المختلفة بأسلوب مشابه للأسلوب المتبع من قبل المؤسسات الصناعية فقد تنتج مخرجات مادية زائد خدمة ذات قيمة مضافة عالية¹.

الفرع الثاني: مصادر تطوير الخدمات المصرفية

من المعروف أن المؤسسات المعاصرة على غرار المصارف تستخدم كافة المصادر للحصول على الأفكار الجديدة ونوضح هذه المصادر كما يلي:

أولا: المصادر الداخلية وتتمثل في:

- الإدارة العليا.
- فريق تطوير الخدمات الجديدة.
- مديري الوحدات الإدارية.
- العاملين في مختلف المستويات الإدارية.
- دائرة البحث والتطوير.
- تقارير التسويق والمالية والإنتاج والموارد البشرية.

ثانيا: المصادر الخارجية وتتضمن ما يلي:

- المستخدمين للخدمات.
- الموردين.
- العلماء والأكاديميون.
- المنافسين.
- معاهد البحث العلمي.
- المؤسسات المتخصصة بإيجاد الأفكار الجديدة.
- وسائل الإعلام المختلفة.

¹ - محسن مرزوق، تطوير الخدمات المصرفية كمدخل لتحقيق رضا العميل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2014/2013، ص ص: 74-75.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من المؤسسات على غرار المصارف تقوم بتطوير أساليب وطرق لإيجاد

الأفكار الجديدة تتضمن ما يلي:

- الندوات المخططة الهادفة إلى الحصول على اقتراحات محددة قد تكون جديدة.
 - الزيارات المخططة لمواقع المستخدمين وسؤالهم بواسطة الاستقصاءات عن المشاكل التي يرونها
- موجودة في عالم الاستخدام الخدمين وتجدر الإشارة هنا إلى أن أغلبية الأفكار التي يتم الحصول عليها من المستخدمين تتعرض لعمليات التنقيح والتطوير بهدف توسيع خطوط الإنتاج بشكل مباشر، إلا أن الحقيقة العلمية والمؤكدة هي أن ما نسبته 60% - 70% من الأفكار الجديدة للخدمات وحتى تعديل مواصفات المعدات تأتي غالبا من المستخدمين للخدمات¹.

¹ - محسن مرزوق، مرجع سابق، ص - ص: 76-77.

خلاصة الفصل:

لقد تطورت الخدمات المصرفية كغيرها من النشاطات الاقتصادية، إذ يتطور المجتمعات وتغير احتياجات العملاء، كان لزاما على المصارف أن تواكب هذا التغير وتقدم خدمات تتماشى ومتطلبات المجتمع، فكان لظهور التبادل والنقود والإيداع الأثر الكبير على ظهور الخدمات المصرفية، إلى أن قامت المصارف بالإفلاس، وبالتالي ظهر جليا دور المصارف في المجتمع، ألا وهو دور الوسيط بين المودعين والمقترضين، ومع مرحلة التصنيع وتلاها التطور الصناعي في العالم، عمدت المصارف إلى تقديم خدمات أخرى للمجتمع، تلاءم متطلبات ذلك العصر، إذ ظهرت عمليات مصرفية أخرى زيادة على عمليات الإيداع والإقراض، كالعمليات المصرفية التجارية، وخدمات التحصيل وغيرها.

فالسوق المصرفية وأمام كل هذه المتغيرات، أصبحت تتسم بشدة المنافسة بين المؤسسات المصرفية وبين المؤسسات مالية غير المصرفية، ومؤسسات غير مالية والتي دخلت مجال الصناعة المصرفية، كما نجد أيضا العولمة، إذ تم إزالة الحدود واختزال المسافات، وغيرها من المؤثرات التي جعلت الخدمة المصرفية تخرج من طابعها التقليدي، وتستحدث خدمات جديدة تتماشى ومتطلبات العصر الحديث.

وما كان على الجهاز المصرفي الجزائري وأمام هذه المتغيرات، إلا أن تجاهد للبقاء، وتحافظ على مكانة لها في السوق، مما جعلها تتوجه نحو الاندماج والخصوصية والتمويل وتكوين كيانات قادرة على المنافسة في ظل بيئة مصرفية أقرتها العولمة المالية والنزعة نحو التحرير.

الفصل الثاني:

ترقية الخدمات المصرفية

للبنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة البنك الخارجي

الجزائري

2015

لوكالة الوادي من

2020

إلى

مقدمة الفصل:

يعتبر القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية في الهيكل الاقتصادي لأي دولة حيث تعتبر الخدمات التي يقدمها من أهم الخدمات التي يتحكم توافرها بمستوى عال من الكفاءة ، مما يساهم في تطبيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة. ونظرا للأهمية الكبرى لهذا القطاع تأتي ضرورة تكيفه مع الظروف و التطورات الاقتصادية ، في ضوء ما يشهده القطاع حاليا من تغيرات وتحديات سريعة و متلاحقة سواء عملية أو عالمية ، حيث ترتبط مقدرة مؤسسات القطاع المصرفي على النمو و التطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات و المنتجات المصرفية واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات وتأهيل الإطارات البشرية والإدارتي وتطوير أساليب الرقابة .

يهدف هذا الفصل إلى عرض بعض التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري خاصة في ظل البيئة المصرفية الجديدة ، والتي فرضت بطبيعتها ضرورة إجراء تقويم لأداء القطاع المصرفي يتميز بالموضوعية و الدقة ، ويستند إلى منهجية علمية ، وقاعدة معرفية عميقة بمفهوم تقويم الأداء و أبعاده المختلفة ، وذلك في سبيل تطوير وتأهيل القطاع المصرفي لمواجهة هذه التحديات ، حيث سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: رؤية للبنوك التجارية الجزائرية .

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للقطاع المصرفي الجزائري و انعكاساتها على أعمال البنوك .

المبحث الثالث: انعكاسات تطور الخدمات المصرفية .

المبحث الأول: رؤية للبنوك التجارية

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مخلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول ، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع و القطاعات المختلفة و الاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

المطلب الأول: نشأة و تعريف البنوك التجارية

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى ، حين قام التجار و المرابين و الصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات و شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة ، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها ، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين ، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة ، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تقلي الودائع مقابل فائدة ، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أئنيها.

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1517، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام ، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر ، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد ، حيث توقف عن الدفع و أغلقت أبوابه عام 1814 .

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18، وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك. تلك القوانين و تعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة و الفضل في ذلك يعود إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت إلى نمو الشركات و كبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات ، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروع في كل مكان.

هكذا نشأت البنوك التجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل و الثقة ، ويبقى إعطاء

تعريف البنوك أمرا ضروريا لا مناص منه.¹

¹ - العاني إيمان ، البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية ، تخصص بنوك وتأمينات ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري - قسنطينة- 2006 - 2007، ص : 06.

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية وهي كلمة "BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد و تداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقد.¹

فالبنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد ، مؤسسات ، دولة) ، و إعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى. بالرغم من تعدد تعاريف المرتبطة بالبنوك التجارية فهي تفيد بأن البنك التجاري هو مؤسسة مالية غير متخصصة ، تعمل في السوق النقدي وتطلع أساسا لتلقي الودائع بمختلف أنواعها، كما تتميز عملياتها بشكل خاص بالتعامل بالائتمان قصير الأجل.

يعتبر البنك التجاري وسيطا ينصب عمله على التعامل بالنقد، يركز نشاطه على أسس و مبادئ خاصة، فهو وسيط ملزم باستقبال ومنح و إنشاء و تحويل النقود ، وهو يخضع لقواعد ومعايير محددة بتنظيمات و قوانين خاصة ، ويستعمل في ممارسة نشاطه ومنتجات تتمثل في تقنيات التعامل بالنقد.²

يعرف البنك التجاري أيضا بأنه "المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية ، حيث تعمل على تحويل هذه النقود على منتجات و تضعها تحت تصرف زائنها ، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية و التي تشتري و تحول و تبيع ، كما أنها تملك كأى مؤسسة أموالا خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى ، غير ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائما مادتها الأولية بالإقراض ، وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض."³

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها ، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تراوحتها البنوك.

الفرع الأول: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

¹ - شاكور القرويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 1992، ص :4.
² - Siruguët J.L., Lecontrôle Comptable bancaire , tome 1، بدون سنة بدون دولة ، p24.
³ - Bouyacoub F., Ierisque de crédit et sa gestion, MediaBank, n°24, juin/juillet, Alger, 1996, P14

1. قبول الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم و أهم الوظائف ، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات و هيئات مختلفة ، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة ، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك و عليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض و إنشاء النقود.

توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في :

أ. الودائع الجارية (تحت الطلب):

تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك، على أن يكون على استعداد في أي لحظة لمواجهة السحب منها.

ب . ودائع لأجل:

تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك ، ولا يجوز سحبها قبل تاريخ استحقاقها .

ج . ودائع بإخطار:

هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع و البنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه ، ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة إلا بعد إخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.

د ودائع التوفير:

وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها حين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنها الخاصة ، و تفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة ، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.¹

2. تقديم القروض:

يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة و الربحية، تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

أ. قروض بضمانات مختلفة: أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية ، المنقولات ، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.

ب . قروض بدون ضمانات: حيث يكون الضمان شخصا و يستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

¹ - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2001، ص : 13

الفرع الثاني: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

لقد تغيرت تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة و بتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد و الاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها و نموها إضافة إلى حصولها على أرباح . من هذه الوظائف نذكر ما يلي:

أ. تمويل عمليات التجارة الخارجية:

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين و المصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

ب. تحصيل الشيك:

تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو تحويل من خلال غرفة المقاصة. حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة و النقصان.

ج. تحصيل الأوراق التجارية و خصمها:

الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة ، السند الإذني ، أذونات الخزنة ، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة ، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه ، وقد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

د. إدارة محافظ الاستثمار:

تعمل البنوك التجارية على شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها و لحساب عملائها ، وكذلك متابعة الأسهم و السندات من خلال تطور الأسعار... إلخ.¹

هـ- تقديم الاستشارات و دراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد و تواريتها. وقد اكتسبت هذه الخدمة سمعة

¹ - إسماعيل أحمد الشناوي ، عبد النعيم مبارك ، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000، ص : 118.

الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب و طرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

د . التعامل بالعملات الأجنبية:

تتم عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف وقد تخص عملية تحويل العملة بمبالغ بسيطة ، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود و لأغراض معينة كالدراية و العلاج... الخ. ن . إصدار البطاقات الائتمانية: من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة ، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان كما سيتم بيانه لاحقا.

و. القيام بعمليات التوريق:

تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير سائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال ، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية . يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية ، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول.¹

المطلب الثالث: موقع البنوك التجارية الجزائرية و هيكله

تحتل البنوك التجارية العمومية موقعا هاما في الساحة المصرفية الجزائرية ، و رغم دخول العديد من البنوك الخاصة والأجنبية لكن بقت هذه البنوك العمومية دائما المسيطرة ، وهذا ما ساعدها في السيطرة على النشاط المصرفي في الجزائر ، وتوجد في الساحة المصرفية خمسة بنوك تجارية عمومية إضافة إلى صندوق الادخار و التوفير الذي أصبح مؤخرا بنكا تجاريا.

الفرع الأول: موقع البنوك التجارية الجزائرية في الساحة المصرفية

في نهاية 2003، تكون النظام البنكي الجزائري من 30 بنك و مؤسسة مالية ، و هي كالتالي:

¹ - عبد المطلب عبد الله ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص : 39.

سنة بنوك عمومية، شركة تأمين موكل لها القيام بأعمال البنك، 14 بنك خاص وفيه المختلط ، خمسة مؤسسات مالية فيها 2 عمومية ، 2 شركات leasing ، بنك تنمية مازال قيد الانجاز ، بنك خاص لم يبدأ العمل بعد.

أما على مستوى النشاط البنكي تبقى البنوك العمومية دائما المسيطرة على الساحة المصرفية، حيث تمثل حصتها 92.7% من المجموع الأصول البنكية مقارنة ب 87.5% في سنة 2002 حيث كان البنك الأول بنك عمومي ويمثل 24.4% من أصول القطاع و الثاني بنك عمومي ويمثل 18.6% ، بينما البنوك الخاصة فأولى بنكين يمثلان 2.1% من مجموع أصول القطاع .

كما عرفت البنوك العمومية سيطرة فيما يخص تجميع الموارد مقارنة بالبنوك الخاصة، وأيضا فيما يخص تمويل الاقتصاد حيث تعود لها 100% تمويل القطاع العام وأيضا الحصة الكبرى في تمويل القطاع الخاص حيث فاقت نسبتها 67% في 2002 ونسبة 83.2% في 2003، حيث تبقى حصة البنوك الخاصة جد بسيطة. أما في سنة 2004 فقد تكون النظام البنكي من 29 بنك و مؤسسة مالية : ستة بنوك عمومية ، شركة تأمين موكل لها القيام بأعمال البنك ، 15 بنك خاص وفيه المختلط ، أربع مؤسسات مالية فيها 2 عمومية ، 2 شركات leasing ، بنك تنمية مازال قيد الانجاز .

للبنوك العمومية 1063 وكالة ، و 120 وكالة للبنوك الخاصة بمجموع 1183 وكالة ، يلاحظ سيطرة للبنوك العمومية على مستوى التراب الوطني مما ساعدها في السيطرة على النشاط المصرفي ، حيث تبقى نسبتها مرتفعة 92.1% وأول بنك عمومي يمثل نسبة 29.3% من أصول القطاع الثاني يمثل 18.2% بينما أولى بنكين خاصين مثلا سوى 2.5% من مجموع أصول القطاع.

أيضا سيطرة البنوك العمومية على تجميع الموارد التي عرفت نموا في هاته السنة، وتبقى للبنوك العمومية الحصة الكبرى في تمويل الاقتصاد، 100% تمويل القطاع العام ونسبة 84.3% للقطاع الخاص أي دائما تبقى نسبة بسيطة للبنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد حتى بالنسبة للنتائج الصافي البنكي الإجمالي تعود النسبة الكبرى منه للبنوك العمومية 87%.

وفي سنة 2005 فتكون النظام البنكي الجزائري من 24 بنك و مؤسسة مالية : ستة بنوك عمومية ، شركة تأمين موكل لها القيام بأعمال البنك ، 12 بنك خاص وفيه المختلط ، أربع مؤسسات مالية فيها 2 عمومية ، 2 شركات leasing ، بنك تنمية مازال قيد الانجاز .

ما زالت البنوك العمومية مهيمنة على التراب الوطني بوكالاتها الموزعة والبالغ عددها 1097 وكالة بينما البنوك الخاصة بلغت 130 وكالة أي بإجمالي 1227 وكالة بنكية.

أما فيما يخص النشاط البنكي تبقى البنوك العمومية هي المسيطرة وحصتها تبقى مرتفعة وتبقى مهمة وبلغت في نهاية 2005 نسبة 91.4% وأول بنك عمومي يمثل 30.6% من إجمالي أصول القطاع وثاني بنك يمثل 17.2% مقارنة بالبنوك الخاصة حيث يمثل أولى بنكين تقريبا 2.2% من إجمالي أصول القطاع .

أيضا فيما يخص الموارد تعود النسبة الكبرى للبنوك العمومية ، وأيضا فيما يخص تمويل الاقتصاد تمويل 100% ، والحصة الكبرى في تمويل القطاع الخاص لتصل النسبة إلى 85.1% وأيضا فيما يخص الناتج البنكي الإجمالي حيث بلغت نسبتها 88% منه.

وفي سنة 2006 بقي النظام البنكي الجزائري على نفس التشكيلة لسنة 2005 ، 24 بنك و مؤسسة مالية : ستة بنوك عمومية ، شركة تأمين موكل لها القيام بأعمال البنك ، 11 بنك خاص وفيه المختلط ، ثلاث مؤسسات مالية فيها 2 عمومية، 3 شركات leasing، بنك تنمية مازال قيد الانجاز.

تبقى البنوك العمومية المسيطرة بوكالاتها الموزعة بشكل واسع على كامل التراب الوطني ، حيث بلغت في نهاية 2006 1126 وكالة ، بينما البنوك الخاصة 152 وكالة بنكية أي بإجمالي 1278 وكالة . تبقى حصتها من النشاط مرتفعة 91.8% ، حيث مثل أول بنك عمومي 36.9% من مجموع الأصول البنكية والثاني مثل 16.8% بينما مثالا أولى بنكين خاصين نسبة 3.2% .

تبقى البنوك العمومية المسيطرة على تجميع الموارد وأيضا منح و توزيع القروض 100% القطاع العام ونسبة 83.3% من تمويل القطاع الخاص ، وأيضا لها حصة 86.5% من الناتج الصافي البنكي الإجمالي .

لكن في سنة 2007 تكون النظام البنكي الجزائري من 25 بنك و مؤسسة مالية : ستة بنوك عمومية، شركة تأمين موكل لها القيام بأعمال البنك ، 12 بنك خاص وفيه المختلط ، ثلاث مؤسسات مالية فيها 2 عمومية ، 3 شركات leasing، بنك تنمية مازال قيد الانجاز .

تبقى البنوك العمومية هي المسيطرة على الساحة المصرفية خاصة أن وكالاتها موزعة على كامل التراب الوطني عكس البنوك الخاصة المتمركزة في العاصمة ، بلغت وكالاتها البنوك العمومية 1093 وكالة مقارنة ب 194 وكالة للبنوك الخاصة بإجمالي 1336 وكالة.

على مستوى النشاط المصرفي تبقى حصة البنوك العمومية مهمة حيث بلغت في نهاية 2007 نسبة 92.2% ، أول بنك عمومي يمثل بنسبة 37.7% من إجمالي أصول القطاع و ثاني بنك له نسبة 18.6% بينما ثلاث بنوك خاصة تمثل 3.8% من أصول القطاع .

أيضا تبقى للبنوك العمومية الحصة الكبرى في تجميع الموارد ، وأيضا في توزيع القروض 100% تمويل القطاع العام و حصتها في تمويل القطاع الخاص 79.4% ، أي تبقى دائما حصة البنوك الخاصة جد بسيطة.

وحصتها في نهاية 2007 من الناتج الصافي البنكي 80.6%.

إلى غاية سنة 2008 فإن القطاع المصرفي بقي يتكون من 26 بنك : 6 عمومية 1 تأمين ، 14 بنك خاص ، 3 مؤسسة ، 2 شركات إيجار.

وبقيت البنوك العمومية دائما المسيطرة على الساحة المصرفية بوكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني ، ونشير للزيادة المذهلة لوكالات البنوك الخاصة لكن تبقى الصحة الكبرى للعمومية ، حيث بلغت في نهاية 2008 1057 وكالة عمومية و 244 وكالة للبنوك الخاصة أي بإجمالي 1301 مقابل 1233 في نهاية 2007، بلغت حصة البنوك العمومية من النشاط المصرفي 90.8% أي بقيت 9.1% للبنوك الخاصة، حيث بلغت أصول أول بنك عمومي 38.3% من إجمالي أصول القطاع أما الثاني 19.1% بينما فيما يخص البنوك الخاصة بلغ أصول 3 بنوك الأولى 4.8% من مجموع الأصول البنكية.

تبقى البنوك العمومية المسيطرة على وظيفتي تجميع الموارد وتمويل الاقتصاد رغم زيادة نشاط البنوك الخاصة ، تبقى البنوك العمومية الممول الأول للقطاع العام ولها النسبة الكبرى في تمويل القطاع الخاص حيث بلغت 77% ، أي دائما تبقى حصة البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية جد متواضعة.

وفي سنة 2009 نجد نفس تشكيلة سنة 2008 ، دائما يبقى المجال للبنوك العمومية لاسيما بوكالاتها الموزعة عبر كامل التراب الوطني رغم ارتفاع نسبة توزيع البنوك الخاصة، حيث بلغت وكالات البنوك العمومية 1072 وكالة أما الخاصة و المؤسسات المالية 252 وكالة بإجمالي 1324 وكالة.

بلغت حصة البنوك العمومية من النشاط المصرفي خلال سنة 2009 نسبة 89% وأول بنك عمومي يمثل 32.6% من إجمالي الأصول البنكية ، وثاني بنك أيضا عمومي 20.5% ، بينما البنوك الخاصة فتلاث بنوك الأولى تمثل أصولها نسبة 5.4% من إجمالي أصول القطاع ، عرفت سنة 2009 زيادة نسبة تجميع الموارد من طرف البنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية التي عرفت حصتها انخفاضاً لكن تبقى دائما هاته الأخيرة المسيطرة على تجميع الموارد ، نفس الشيء فيما يخص القروض تبقى البنوك العمومية الممول الرئيسي للقطاع العام ولها

النسبة الكبرى في تمويل القطاع الخاص حيث بلغت حصتها 76.7%، حصة البنوك العمومية من الناتج الصافي البنكي 74.6%

أما في سنة 2010 بقي الجهاز البنكي بنفس العدد للسنة السابقة أي 26 بنك ومؤسسة مالية ، موزعة بين 1077 وكالة للبنوك العمومية و 290 وكالة للبنوك الخاصة بإجمالي 1367 وكالة ، نسبتها من النشاط 89% ، أول بنك عمومي يمثل 34% من أصول القطاع والثاني 20.6% ، فيما يخص البنوك الخاصة حصتها أصبحت 11% ، و ثلاث بنوك الأولى تمثل نسبة 5.6% من مجموع أصول القطاع عرفت حصة البنوك التجارية نموا فيما يخص تجميع الموارد و توزيع القروض لكن تبقى دائما البنوك العمومية المسيطرة على الساحة المصرفية لاسيما في التمويل حيث تبقى الممول الأول للقطاع العام ونسبة 76.1% للقطاع الخاص ، بلغت حصتها في الناتج الصافي البنكي 70.5% ، أي الحصة الكبرى للبنوك العمومية وتبقى دائما حصة البنوك الخاصة أمامها بسيطة ولا تقارن.¹

الفرع الثاني: هيكل البنوك التجارية الجزائرية

كما سبق وأن أشرنا اكتسبت البنوك التجارية الشخصية المعنوية المستقلة بموجب قانون النقد و القرض ، وتمكن مهمتها في استقبال الودائع من الجمهور و القيام بعمليات القرض ، بالإضافة إلى الوظائف الحديثة التي أصبحت تقوم البنوك التجارية ، توجد في الجزائر خمسة بنوك تجارية عمومية منذ نشأتها إضافة إلى صندوق الادخار و التوفير الذي أصبح مؤخرا بنكا تجاريا ، وهي كالاتي مرتبة حسب تواريخ تأسيسها:

01. البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة، أنشئ هذا البنك بموجب الأمر رقم 66. 187 في 13 جوان 1966 برأسمال قدره عشرون مليون جزائري²، حيث جاء ليحل محل البنوك الأجنبية التالية : القرض العقاري للجزائر و تونس ، القرض الصناعي و التجاري ، البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا ، بنك باريس و هولندا ، وأخيرا مكتب المعسكر للخصم . حيث أوكل إليه تمويل القطاع الفلاحي، تم اعتماده بصفة نهائية ووحيدة في الميدان الزراعي منذ أكتوبر 1968 ، وتم إعفاؤه من مهمة تمويل القطاع الفلاحي بداية من سنة 1982 التي تحولت لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ، وكان للبنك الوطني دورا كبيرا في المجالين التجاري و الصناعي.

¹ - بن فرج زويينة ، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف - 2014، ص : 250.

² - خباية عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2008 ، ص - ص: 180- 187 .

02. القرض الشعبي الجزائري CPA

هو ثاني بنك تم تأسيسه في الجزائر، أنشئ بتاريخ 29 ديسمبر 1966 بموجب قانون رقم 66. 30 المعدل بالأمر 75. 67 بتاريخ 11 ماي 1967،¹ برأس مال قدره خمسة عشر مليون دينار جزائري، وجاء ليحل محل البنوك الشعبية التالية: القرض العقاري للجزائر و تونس، القرض الصناعي و التجاري، البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا، بنك باريس وهولندا، وأخيرا مكتب المعسكر للخصم. حيث أوكل إليه تمويل القطاع الفلاحي، تم اعتماده بصفة نهائية ووحيدة في الميدان الزراعي منذ أكتوبر 1968، وتم إعفاؤه من مهمة تمويل القطاع الفلاحي بداية من سنة 1982 التي تحولت لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكان للبنك الوطني دورا كبيرا في المجالين التجاري و الصناعي.

03. البنك الخارجي الجزائري BEA

تأسس بموجب المرسوم رقم 67. 204 بتاريخ 01 أكتوبر 1967، وضم خمسة بنوك أجنبية وهي: القرض الليبي، الشركات العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط، باركليز بنك.² تأسس بهدف تسهيل وتمنية العلاقات والاتصالات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى في إطار المخططات السنوية، بالإضافة إلى كونه بنك الودائع، تتمثل أهم مهام هذا البنك فيما يلي: منح الاعتمادات عن الاستيراد و إعطاء ضمانات المصدرين، وضع اتفاقيات و اعتمادات مع البنوك الأجنبية، كما أنه يقوم بجميع العمليات البنكية الأخرى.

04. بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

تم تأسيسه في 16 مارس 1982 وفقا للمرسوم بمقتضى المرسوم رقم 82. 206 الصادر في 1982/2/6،³ وكان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، يعتبر هذا البنك آخر بنك تم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي، وتم تأسيسه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية، ساهم هذا البنك في تطوير القطاع الفلاحي وتنمية النشاطات الفلاحية و الحرفية وكذا الصناعات الثقيلة، وبإنشائه أصبح البنك الوحيد المسموح عن تمويل القطاع الفلاحي.

¹ - طاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 189.

² - Benhalimaammour, le système bancaire algerien- texte et réalités, 2eme édition, opu, 2001, p 49-50.

³ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادر بتاريخ 1982/3/16.

05. بنك التنمية المحلية BDL

أنشئ في 30 أفريل 1985 ،وفقا للمرسوم 85/85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 ، وآخر بنك تم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات ،وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري. ويقوم هذا البنك بكافة العمليات الموكلة للبنك التجاري ،ويزود بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية بقروض قصيرة ، متوسطة و طويلة الأجل وأيضا يخدم القطاع الخاص بقروض قصيرة و متوسطة، كما يقوم بتمويل عمليات الاستيراد و التصدير.¹

06. الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP/BANKUE أنشئ هذا الصندوق بموجب القانون رقم 64. 277 بتاريخ 10 أوت 1964 ، وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كانت تمثل مهمة هذا صندوق في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد ، أما في مجال القرض فإن الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات : تمويل البناء، والجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية . وفي إطار هذه العمليات الأخيرة ، فإن الصندوق بإمكانه القيام بشراء ، سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية.²

وتجدر الإشارة هنا بأن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كان يصنف ضمن البنوك العمومية ذات الطابع الخاص ، إلى أن تم اعتماده بصفة بنك بموجب المقرر رقم (01 . 97) المؤرخ في 6 أفريل 1997 ،وعليه يمكن لهذا البنك القيام بكل العمليات المنصوص عليها في المواد 66 إلى 99 من الأمر رقم (11 . 03) المتعلق بالنقد والقرض ، باستثناء عمليات التجارة الخارجية .

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 1985/05/01.
² - الأمر 01/97 الصادر في 1997/04/06، الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، للعدد 33، الصادرة في 25 ماي 1997.

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة للقطاع المصرفي الجزائري وانعكاساتها على أعمال البنوك

تمر الصناعة المصرفية بأوضاع أهمها ضخامة و اتساع الأسواق ساعدتها في ذلك الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية ، والتقرب من نطاق العولمة بشمولية واتساع معاملاتها تشمل كافة أرجاء العالم ، هذه الأوضاع والمتغيرات أوحى وأظهرت ضرورة توفر استراتيجيات العمل المصرفي معها من خلال :

. تطوير البنوك الشاملة .

. تطوير الرقابة على العمليات المصرفية ولجنة بازل.

. تطوير التجارة الالكترونية وخصخصة البنوك.

. التطوير في تحرير تجارة الخدمات والاندماج المصرفي.

من هنا يأتي مفهوم البنوك الشاملة والتجارة الالكترونية بالإضافة إلى خصخصة البنوك والاندماج وتحرير تجارة الخدمات.

المطلب الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية والاتجاه نحو الإدماج

الفرع الأول : تحرير تجارة الخدمات المالية

تعتبر الاتفاقيات العامة لتجارة الخدمات (جاتس) GATS احد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة أورجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريف و التجارة، والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995، وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافق 70 دولة عام 1997م على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام 1999م.

وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) عدة أنواع

من الخدمات ، كان أهمها الخدمات المالية ، مما ادخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي إلى ما يسمى بالعولمة المالية، بكل آثارها وتحدياتها على الجهاز المصرفي في أي دولة ، ومن ثم أصبح من الضروريات الملحة على الجهاز المصرفي بمكوناته المختلفة البحث في آليات تحديث العمل المصرفي التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التي تخلقها وستخلقها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على اقتصاديات البنوك في منطق إدارة البنوك في إطار تلك المنظومة ، بحيث تعظم العوائد والآثار الايجابية ، وتقلل من الأعباء والآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن وهو ما يتطلب وضع وتحديث الآليات التي تزيد من القدرات التنافسية للبنوك.¹

¹ - فالي نبيلة، مرجع سابق، ص - ص: 54-55

1. المزايا الايجابية لتطبيق وتحرير وتجارة الخدمات المالية:

- فيما يلي أهم المزايا الايجابية . كما يلي :
- ا. ستؤدي تطبيق اتفاقية الخدمات المالية و المصرفية إلحداث تحسن كبير في مستوى الأداء و الخدمات، وهو ما يجعل القطاع المصرفي أكثر كفاءة واستقرار.
- ب. يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى اتساع نطاق وحجم السوق المصرفية ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تعظيم الاستفادة من وفورات الحجم نتيجة تزايد عمليات الاندماج المصرفي ، وكذلك تعميق المنافسة نتيجة زيادة عمليات الخصخصة المصاحبة لتحرير القطاع المصرفي.
- ج. دعم الأساليب الرقابية على القطاعات المالية وخاصة المصارف لضمان السلامة المصرفية خاصة وان التجارة الدولية في إطار التدويل المصرفي تتضمن اتجاهين متناميين ومتميزين ارتباطهما، فالاتجاه الأول يعني بتوسيع الأعمال الدولية لبنوك الدولة المعنية بمعنى بيع خدماتها إلى غير المقيمين (تقديم خدمات عبر الحدود).
- أما الاتجاه الثاني فيعني تأسيس بنوك أو مكاتب تمثيل في الخارج عن طريق البنوك في الدول الأم للتعامل مع المقيمين و غير المقيمين.
- د. يرى البعض أن تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية وما يستتبعه من سيادة آليات السوق واتساع حجمها ، سوف يؤدي إلى أسعار فائدة حقيقية و ايجابية دون مغالاة ، وفي هذه الحالة ستزيد ودائع البنوك بعد انتجع في جذب المدخرات التي كانت تتجه بعيدا عن القطاع المالي ، وكانت في كثير من الأحوال تتحول إلى العملات الأجنبية، وسوف ينعكس هذا الأثر في النهاية في زيادة معدلات الادخار المحلي، كما أن أسعار الفائدة الحقيقية الايجابية سوف توفر حافزا للمستثمرين ليستثمروا في أنشطة إنتاجية الاقتصاد ككل .
- هـ. إن المنافسة تدفع المصارف على تخفيض العائد وتحسين أساليب ونظم الإدارة ، وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية ، وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض و الودائع ، وهو ما يؤثر ايجابيا على زيادة معدلات الاستثمار، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.
- و. يؤدي تحرير التجارة الخدمات المصرفية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة و التكنولوجيا ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية.
- ز. يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية بما تتضمنه من تحرير للحسابات الجارية وحسابات رأس المال ، إلى زيادة تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الدول التي تعاني من عجز أو نقص في رأس المال ، وهذا التدفق في رأس المال سوف يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاستثمار من خلال انخفاض سعر الفائدة على

رأس المال ، ومن ثم فإن الدول النامية ذات العجز أو النقص في الرأس سوف تتمكن من الوصول إلى أسواق المال الدولية و الحصول على ما تحتاجه من موارد مالية، وسيؤدي هذا إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي و بالتالي معدل النمو الاقتصادي ، أما بالنسبة للدول التي لديها فائض في رأس المال ومدخرات كبيرة وعوائد منخفضة نسبيا للاستثمار، فإنها يمكنها أن تقوم بتصدير رأس المال و بالتالي ترفع من عوائد استثمار رأس المال و يترتب على تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية يمكن أن يساعد في النهاية على الوصول إلى تقارب أو تساوي أسعار الفائدة بين مختلف الدول.

ح . يمكن للدول النامية الاستفادة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها اتفاقية التجارة في GATS الخدمات لاسيما شرط الدولة الأكثر رعاية ومبدأ المعاملة بالمثل، ومن ثم الحصول على تسهيلات مماثلة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في قطاع المصارف .

ط . يمكن للدول النامية الاستفادة من قيام البنوك المشتركة و فروع البنوك بتدريب وتأهيل العمالة الوطنية بها.¹

2. الدراسات التي تمت حول تحرير التجارة في الخدمات المالية:

تترتب على تحرير التجارة في مجال الخدمات المالية عدة نتائج لعل أهمها ما يلي:

1. تشير دراسة (Cloessens) عام 1998م ، إلى أن تواجد القطاع الأجنبي في الدول النامية ، يؤدي إلى تحقيق الانخفاض في الأرباح للبنوك الوطنية و القطاع المالي بشكل عام، كما أن الدراسة تؤكد إلى أن تحرير القطاع المالي يزيد من المنافسة و بالتالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى أداء الخدمات المالية وتخفيض ربح البنوك.

2 دراسة (USCB) عام 1998م، حيث لخصت هذه الدراسة إلى أن تحرير قطاع الخدمات وخاصة المالية يؤدي إلى تقديم الخبرة والمالية يؤدي إلى تقديم الخبرة والمال إلى الأسواق المحلية ، وتشجيع المالية الادخار المحلي ، وتسهيل الاستثمار الأجنبي وتخفيض الخدمات المالية للمقترضين و بالتالي تحقيق كفاءة اقتصادية أعلى في استخدام رأس المال وتحقيق نمو اقتصادي مع توليد آثار ايجابية على القطاعات الأخرى مثل الاتصالات والمعلومات.

3. دراسة (يسرى مصطفى) عام 1998م، إذا تناولت هذه الدراسة تحليل سوق الأوراق المالية العربية ، ووجدت أن تنفيذ تحرير أنشطة أسواق الأوراق المالية العربية بالتدريج سوف يعود بالدفع من حيث أنها أسواق ناشئة ، سواء عن طريق تحرير أنشطة الشركات المالية التي تستطيع مواجهة المنافسة من نظيرتها الأجنبية او من

¹ - العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، مرجع سابق، ص - ص : 74-76

ناحية فتح السوق الوطني لأنشطة الشركات الأجنبية العالمية والتي لا يمكن تحقيق التنافس معها في الأجل القصير والتي تدول أنشطة لازمة لإكمال البنية الأساسية لسوق

الأوراق المالية وتمتتع بتكنولوجيا عالية في التنظيم والإدارة والتمويل.¹

كما أن سوق الأوراق المالية العربية يمكن أن تستفيد بصفة عامة من اتفاقية الخدمات من خلال إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتطورة اللازمة لتطوير وزيادة كفاءة أنشطة الخدمات على أسس تجارية.

4. دراسة (François) عام 1999م ، وقد أظهرت هذه الدراسة إلى أن تحرير التجارة في الخدمات المالية يؤدي إلى تخفيض تكلفة المعلومات والاتصالات ، مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستخدام الأمثل لتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع .

3. المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات :

قامت اتفاقية تحرير الخدمات على عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيق الاتفاقية على النحو التالي:

1. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : Most Favored Nation

وينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين موردي الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق ، وإن أي ميزة تفضيلية تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لعضو آخر أو لدولة أخرى غير عضو في الاتفاقية؟

2. مبدأ التحرير التدريجي: طبقا لهذا المبدأ فإنه يمكن لكل عضو القيام بتحرير الخدمات من القيود والتشريعات بشكل تدريجي يضمن حماية الخدمات .

3. مبدأ الشفافية : طبقا لهذا المبدأ فإنه يتعين على كل دولة عضو في الاتفاقية الالتزام بالإعلان عن جميع القوانين والتشريعات السارية المتعلقة بتنظيم التجارة في الخدمات.

4. مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية: تنص المادة الثالثة والرابعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على أنه قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية .

5. مبدأ التغطية والشمولية: تغطي اتفاقية GATS جميع أشكال تجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية والمصرفية ، حيث تنص المادة الأولى من الاتفاقية أنها تشمل جميع الخدمات وفي مختلف القطاعات، باستثناء الخدمات التي تقدمها الحكومات .

¹ - العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، مرجع سابق ، ص - ص 77-78

6. مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسة التجارية المقيدة: وتم الاتفاق على هذا المبدأ نظرا لان احد الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات يتمثل في الممارسات غير الشرعية التي قد يتبعها مقدمو الخدمات الوطنيين لتقييد والحد من منافسة الأجانب.¹

الفرع الثاني: الاتجاه نحو الإدماج

1. تعريف الاندماج المصرفي: يمكن تعريف على انه :

اتفاق بين مصرفين أو أكثر و ذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يصبح الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهدافه دافلا يمكنها أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.²

2. أهداف الاندماج المصرفي:

تهدف البنوك من وراء عملية الاندماج إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية وهي:

- . المزيد من الثقة و الطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بلأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة ، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.
- V. خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد ، وخلق فرص استثمار أكثر عائدا و اقل مخاطرة.
- . إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك سابقا .
- . الاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة ، القدرة على تحمل المخاطرة الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة ، تحسين مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد ، القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية وشبكة قوة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الانترنت إلى غير ذلك.³

2. أبعاد الاندماج المصرفي: الاندماج المصرفي يعني انه انتقال من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل

و يحاول أن يحقق أبعادا ثلاثة هي:

البعد الأول: إعطاء المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين من خلال:

¹ - بريس عبد لا، تحديثات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية - اتفاقية GATS ، جامعة الشلف

² - فتحة صالح ، الطاوس حمداوي، الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين اداء الجهاز المصرفي الجزائري ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة 2016 ص : 245

³ - بوزعرورة عمار ، درواسي مسعود ، الاندماج المصرفي كالية لزيادة القدرة التنافسية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحوليات الاقتصادية - واقع و تحديثات ، جامعة سعد دحلب البليدة ، ص : 138

الفصل الثاني: تطوير الخدمات المصرفية للبنوك التجارية الجزائرية

اقتصاديات إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية بقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة .
اقتصاديات تسويق الخدمات المصرفية ، من حيث الترويج والإعلان والأعلام والبيع والتوزيع، وتسعير الخدمات.
اقتصاديات الموارد البشرية بما يؤدي الى امتلاك الكيان المصرفي المندمج قدرات بشرية عالية الكفاءة الإنتاجية.

البعد الثاني:

خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار والعائد وإدارة الموارد والدخل الجديد.
بشكل أفضل فعالية وكفاءة وإبداع.

البعد الثالث:

إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة ومن ثم يكتسب الصرف الجديد شخصية أكثر نضجا و أكثر إشرافا من جانب العاملين بمستقبل وظيفي أكثر أمانا.¹

3. شروط الاندماج المصرفي: هناك شروط يجب أن تتوفر وهي:

. أن تتوفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي .
. أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية والخارجية للترجيح به، ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.
. أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة ، ومجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها وتقديمها وغيرها .
. إيجاد التنسيق الفعال من وحدات البنوك المدجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة والاتصالات .

. توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الإنتاج المصرفي .²

4. ضوابط الاندماج المصرفي:

لاشك أن جميع تلك الشروط تحتاج إلى ضوابط ضرورية لنجاح عملية الاندماج المصرفي لعل من أهمها:
. من الضروري أن تسبق عملية الاندماج المصرفي عمليات إعادة هيكلة مالية وإدارية للبنوك الداخلية في عملية الاندماج.

¹ - راشد بوكروس زهيرة، تطور اداء البنوك التجارية الجزائرية في ظل العولمة المالية، تخصص بنوك و اسواق مالية، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2015، 2016 ، ص - ص : 29-30

² - راشد بوكروس زهيرة، مرجع سابق ، ص : 30

- . ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي كإعفاءات الضريبة .
- . عدم اللجوء إلى الاندماج الإجمالي للبنوك إلا في أضيق الحدود.
- . دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج المصرفي لمعرفة الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج المصرفي في البنوك المحلية.
- . ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان المصرفي.¹
- 5. محددات الاندماج المصرفي:** لنجاح عملية الاندماج المصرفي د يجب الأخذ بعين الاعتبار المحددات التالية:
- . تحديد الأهداف طويلة الأجل للاندماج المصرفي الجديد والتحقق من مجموعة المعايير .
- . الحاكمة لعملية الاندماج.
- . موقف الإدارة والعاملين في البنوك محل الاندماج.
- . تمويل الاندماج المصرفي ، ويتم من خلال أسلوبيين : شراء الأسهم ، وشراء الأصول.
- . ضرورة وجود خطة حوافز للعاملين في الكيان الجديد يساعد على نجاح الاندماج المصرفي.²
- 6. اثر الاندماج المصرفي على النظام المصرفي**
- أولا : الآثار الإيجابية:** تتمثل الآثار الإيجابية للاندماج المصرفي في :
- 1. انتقال الذمة المالية:** يترتب على الدمج المصرفي انتقال الذمة المالية للمؤسسة المصرفية المندمجة إلى المؤسسة المصرفية الدامجة التي تحمل محلها في جميع حقوقها.
- 2. زيادة قاعدة رأس المال:** يترتب على الاندماج زيادة القاعدة الرأسمالية للبنوك المندمجة مما يؤدي إلى كفاية ومتانة المركز المالي لها.
- 3. ارتفاع تصنيف البنوك المندمجة:** يترتب على الاندماج بين بنكين وضع البنك الجديد الناتج عن هذا الاندماج في ترتيب ائتماني أفضل من قبل المراسلين ومؤسسات التصنيف الائتماني الدولية.
- 4. تحسين التكنولوجيا والإطارات والخدمات المصرفية:** يترتب على الاندماج قدرة الكيان المصرفي الجديد الناتج عن هذا الاندماج على استثمار في الموارد البشرية واستقطاب الكفاءات المصرفية.

¹ - زقاي فائزة ، حمزة فائزة، تاهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة تحدياتها، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك ، مذكرة الماستر ، جامعة البويرة ، 2014 - 2015 ص - ص : 84 - 85

² - راشد بوكروس زهيرة ، مرجع سابق ، ص : 31

5. إعادة الهيكلة للمصارف المندمجة: يترتب على الدمج التحسن المنشود في الكفاءة الإنتاجية للمصارف

المندمجة بشرط أن يكون لدى المصرف الحائز الإدارة القوية والقدرة على الاستفادة من الايجابيات الكامنة وتفعيلها.

6. تعظيم ربحية البنوك وزيادة قدرتها التنافسية ومواكبة المعايير العالمية: يترتب على الاندماج الناجح بين مصرفين خلق مجالات واسعة التكاليف وزيادة الإيرادات ومن ثم رفع هامش الربحية.

7. ارتفاع القيم السوقية لأسهم المصارف المندمجة: من الآثار الايجابية التي تحقق من خلال عملية الاندماج هو أن الأسواق المالية تستجيب لإجراء الاندماج المصرفي.¹

ثانيا: الآثار السلبية

. يترتب على الاندماج المصرفي أوضاعا احتكارية وشبه احتكارية بما يحمله احتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها التشريعات التي تمنع الاحتكار.

. عدم العناية الخاصة بالعملاء نتيجة لكبر الحجم ، مما يؤدي إلى انصراف العملاء عن البنك ومن ثم خفض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه ما لم تفلح الإدارة في إدخال اللامركزية في إدارة أعمال البنك.

. قد يترتب على الاندماج أوضاع غير توازن دافعة لاختلالات عميقة في السوق المصرفي واختفاء الدافع على التطوير وهو ما يؤثر سلبا على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة.

. زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد ككل، حيث أن الإفلاس أو تعثر بنك كبير قد يؤدي إلى كوارث مالية كما هو الحال في دول العالم اليوم اثر الأزمة العالمية.²

7. الاندماج المصرفي ودوره في تحسين أداء البنوك التجارية:

يعد تحسين الأداء نتيجة الاندماج من الأمور الهامة، التي تشغل حملة الأسهم، وعملاء البنك والسلطات التنظيمية والإشرافية في الجهاز المصرفي. فيحاول البنك الدامج تحسين أداء البنك المندمج ويساعده على خفض التكاليف، وتغيير مكونات المحفظة المالية في اتجاه الأصول الأكثر ربحية، ويكون ذلك نتيجة انخفاض المخاطر التي تواجه المصرف الكبير الناشئ بعد الاندماج.³

¹ - مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي ، جامعة شلف، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية - العدد السابع جوان 2010 ص - ص : 121- 123

² - مطاي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص - ص : 124 - 125

³ - فتحة صالح، مرجع سابق، ص : 251

المطلب الثاني: الاتجاه نحو تحقيق التجارة الالكترونية وخصخصة البنوك

الفرع الأول : التجارة الالكترونية

1. مفهوم الصيرفة الالكترونية:

يمكن تعريف الصيرفة الالكترونية على أنها كل المعاملات البنكية الالكترونية و تتمثل في كل العمليات البنكية التي تتم عن طريق الهاتف ، الصراف الآلي ، ومؤخرا انتقلت هذه العمليات إلى شبكة الانترنت كقناة جديدة لتقديم الخدمات البنكية التي تحقق مزايا لكل العملاء والبنوك وإمكانية الحصول عليها سريعة ومريحة ومتاحة 24 ساعة أينما كان العميل.¹

2. خطوات تبني الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

منذ سنة 1989 حاولت بعض البنوك التجارية الجزائرية وهي (CPA-BNA-BEA) القيام بمحاولات فردية لإصدار بطاقات بنكية خاصة بها لكنها كانت محدودة ولا تخص إلا شريحة قليلة جدا من المستهلكين ، وفي محاولة ثانية بادر بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عام 1994 قام بإصدار بطاقة سحب خاصة به مع موزعين آليين للأوراق النقدية ، وفي سنة 1996 قام البنك بإصدار بطاقة (ZIP-ZAP) كانت في السابق تمنح لكبار الزبائن فقط ، وبما أن هذه البطاقات كانت محدودة فقط أدركت البنوك التجارية الجزائرية أن مستقبلها يتوقف على مدى توظيفها بالفعالية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الاستمرار وتعزيز قدرتها التنافسية ، وعلى هذا تم الاتفاق سنة 1995 على إنشاء شركة مساهمة (SATIM) بين مصارف تجارية متمثلة في (BDL- BEA-BNA-CPA-CNEP-CNMA) ، وذلك في إطار تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري وتطوير وتسيير التعاملات النقدية بين البنوك فضلا من تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود ووضع الموزعات الآلية، أما عدد أعضائها فقد بلغ مع بداية 2014م 17 عضو منهم 10 بنك تجاري مقسمون إلى 7 بنوك عمومية و9 بنوك خاصة، إضافة إلى بريد الجزائر.

وفي سنة 1997 تم إطلاق أول مشروع نظام سحب الكتروني فيما بين المصارف تحت إشراف SATIM وصدرت في نفس السنة بطاقة للسحب مشتركة بين البنوك تمكن حاصليها من سحب الأموال في حدود المبلغ المسموح به من طرف بنك الزبون في كل الموزعات الآلية داخل الشبكة.²

¹ - منصف نزار، دور الصيرفة الالكترونية في تحسين اداء البنوك التجارية، تخصص مالية وبنوك ، مذكرة ماستر جامعة ام البواقي، 2015.

2016 ص: 35 .

² - حورية جنان ، دور الصيرفة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، تخصص مالية وبنوك، مذكرة ماستر ،جامعة ام البواقي،

2013-2012 ص : 114.

3. أهمية الصيرفة الالكترونية في الجزائر

إن نمو الصيرفة الالكترونية في الجزائر سوف يؤدي بالنتيجة إلى نمو اقتصادها بشكل عام وذلك من خلال ما يلي :

1.3 انعكاسات الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الوطني: تتبع الصيرفة الالكترونية عدة امتيازات للاقتصاد الوطني منها:

- . انتعاش الاقتصاد إعطائه ميزة تنافسية أكبر عبر تقديم الخدمات الحديثة.
- . المساهمة في التخفيف من حدة الاقتصاد الموازي ، وذلك أن أنظمة الدفع الالكتروني سوف تسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفي.
- . إنشاء وتطوير التجارة الالكترونية وبالتالي بناء قاعدة سليمة للاقتصاد الرقمي في الجزائر.

2.2 انعكاسات الصيرفة الالكترونية على النظام المصرفي الجزائري: يستفيد النظام المصرفي الجزائري من الصيرفة الالكترونية من خلال :

- . تكيف الخدمات المصرفية وفق ما يجري في الأسواق المصرفية العالمية.
- . تخفيض النفقات التي تتحملها البنوك في أداء خدماتها ويوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة في المناطق البعيدة.
- . مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية.¹

4. الخدمات الالكترونية المقدمة في البنوك التجارية الجزائرية:

تكتفي البنوك التجارية الجزائرية بتقديم عدد قليل من الخدمات الالكترونية يتم التعامل بها اختياريًا من قبل العملاء الجزائريين مقارنة بالدول المتقدمة التي تقدم خدمات بأعداد كبيرة جدا وتفرض على عملائها التعامل بها مثل البطاقات البنكية ، ويمكن تلخيص أهم الخدمات الالكترونية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي :

1. الموقع الالكتروني:

تتوفر البنوك التجارية في الجزائر على مواقع الكترونية معلوماتية على شبكة الانترنت تعرض من خلالها المعلومات الخاصة بها من عناوين تختلف مصالحها.²

¹ - حورية جنان ، مرجع سابق ، ص: 116

² - حورية جنان، مرجع سابق، ص: 121

2. آلات الصرف الآلي:

تعد أكثر الوحدات الإلكترونية شيوعا واستخداما في مجال الخدمة البنكية، وهو جهاز أوتوماتيكي لخدمة العملاء دون أي تدخل للعنصر البشري ، وذلك بمساعدة برامج معدة سلفا تلبي الاحتياجات البنكية للعملاء على مدار الساعة ، باستخدام بطاقة الصراف الآلي وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر من البنك ، تحمل عادة هذه البطاقة اسم العميل ورقم حسابه ورمز الفرع ¹، وتقسم إلى نوعين:

. الموزع الآلي للأوراق: هو آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية بسحب مبلغ من المال دون

حاجة اللجوء إلى الفرع.

. الشباك الآلي للأوراق: هو أيضا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا، فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدي

تتم خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب الصك.... الخ وكل ذلك والشبابيك الرئيسية متصلة بالحواسيب الرئيسي للبنك ².

3. نقاط البيع الطرفية:

هي عبارة عن حسابات آلية موجودة في المحلات والأسواق والمتاجر الكبرى والتي تكون على اتصال مباشر بالحواسيب الآلي للمصرف حيث تجري عمليات التحويل وإعادة التحويل عبر شبكة وقنوات الاتصال المختلفة ، ومن خلال هذه الوحدات الطرفية يمكن إدخال قيمة مشتريات الزبون لتخصم من رصيد حسابه مباشرة في المصرف وإضافة القيمة إلى حساب المتجر في نفس الوقت ³.

4. البطاقات البنكية:

يمكن تلخيص أصناف البطاقات البنكية المتداولة فيما يلي:

1.4. بطاقة السحب بين البنوك: وهي عبارة عن بطاقة بنكية وطنية صالحة للاستعمال في الجزائر فقط ، يمكن

التعرف عليها من خلال رمز (B. I.C) على ظهرها.

2.4. بطاقة فيزا (VISA): هي وسيلة سحب ودفع الكتروني تسمح بإجراء العمليات بالعملة الصعبة على

الموزعات الآلية للأموال ونقاط البيع الإلكترونية DAB/TPE، وعلى شبكة الانترنت في جميع دول العالم.

¹ - علي محبوب ، علي سنوسي ، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد 4، العدد 2، 2020 ، ص : 13.

² - مخرمش حاج محمد، دور الصيرفة الإلكترونية في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية، تخصص مالية وبنوك، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2017-2018 ، ص - ص : 04- 05.

³ - عبد الفتاح دقاشي ، دوة محمد يزيد، حمزه خلف، مساهمة الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية في البنوك العمومية الجزائرية، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي ، مذكرة ماستر ، جامعة الوادي، 2017-2018 ص : 10.

5. بنوك الانترنت: على الرغم من الضعف الذي تعرفه الجزائر في تقديم هذه الخدمة إلا أنها تبقى احد أهم المشاريع المتوقعة أن تنال اهتمام العميل المصرفي الجزائري في السنوات القليلة القادمة.

6. الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال:

على الرغم من إطلاق هذه الخدمة قبل فترة ، إلا أن العمل بها يبقى محدودا بعض الشرع في البنوك التجارية الجزائرية .

4. بنوك الخدمة الذاتية:

تعتبر خدمة من احدث الخدمات التي طرحها بنك الخليج في السوق المصرفية الجزائرية حيث فتح مؤخرا لأجل تقديمها في كل من وهران والجزائر العاصمة . وهذه الخدمة عبارة عن وكالات تتوفر على الات للسحب الذاتي ما يتراوح من 3 إلى 5 الات مع وجود موظفين على الأكثر من اجل عملية الرقابة.¹

5. العوامل المساعدة في دمج آليات الصيرفة الالكترونية في أنشطة البنوك التجارية:

هناك العديد من الأسباب التي دفعت البنوك إلى الاعتماد على آليات الصيرفة الالكترونية يمكن ذكر منها:

1. الانترنت:

تعتبر الانترنت ثمرة الدمج ما بين آليات الصيرفة الالكترونية وأنشطة البنوك، إذ نجد الجميع يتفق على أن شبكة الانترنت أصبحت وسيلة اتصال مطلوبة من طرف الكثير من المنظمات من جهة ومن طرف المتعاملين من جهة أخرى.

2. التجارة الالكترونية:

ظهرت التجارة الالكترونية نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجيا التي أحدثت تغيرات هيكلية في اقتصاديات الدول ، حيث يعتبر مصطلح التجارة الالكترونية أكثر تحديدا من الأعمال الالكترونية فهذا الأخير يضم جميع آليات الصيرفة الالكترونية التي تمكن من ممارسة جميع الأنشطة و الأعمال داخل البنوك والمتعاملين معه.

3. عولمة الأسواق:

حيث نتج عن عولمة الأسواق حرية حركة رؤوس الأموال وهذا لتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأوراق المالية في الدول المتقدمة بالإضافة إلى تطور تداول النقد الأجنبي على المستوى العالمي.²

¹ - حورية جنان ، مرجع سابق، ص - ص : 123 - 125

² - منصف نزار ، مرجع سابق ، ص - ص : 53 - 54

6. اثر الصيرفة الالكترونية على أداء البنوك التجارية:

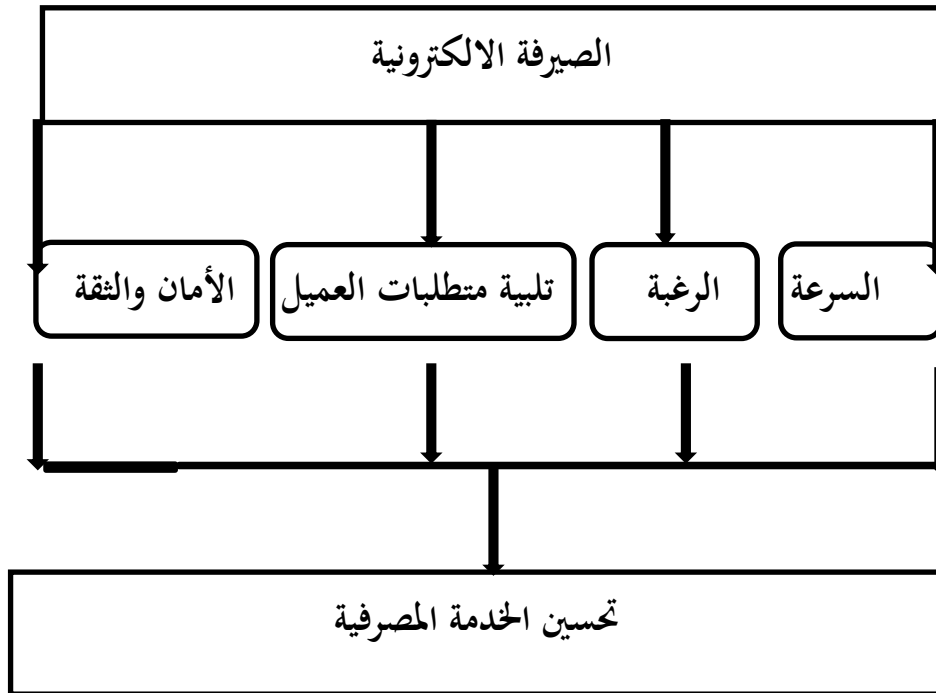
. تخفيض تكلفة:

أدى اعتماد الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية إلى تخفيض النفقات التي يتحملها البنك لإجراء بعض المعاملات البنكية المختلفة بدون الحاجة للانتقال إلى البنك وهذا ما يؤدي إلى توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للبنك في المناطق البعيدة.

. تحسين جودة الخدمات المصرفية:

يبحث المتعاملون مع البنك عن الجديد و المواكب للتطورات المعاصرة ، لذا نجد المصارف عملت على دمج آليات الصيرفة الالكترونية ، وخاصة الآليات التي ساعدتها بدرجة كبيرة في تحسين خدماتها.

الشكل 5: تأثير الصيرفة الالكترونية على جودة الخدمة المصرفية



المصدر: منصف نزار، دور الصيرفة الالكترونية في تحسين الاداء في البنوك التجارية، تخصص مالية وبنوك، مذكرة ماستر

، جامعة ام البواقي، 2015/2016، ص58

من خلال الشكل نلاحظ أن الصيرفة الالكترونية ساهمت في تغيير نمط تقديم الخدمة من خلال توجه البنوك إلى عرض خدمات بنكية عن بعد ، بحيث تعد الصيرفة الالكترونية دور فعال في تحسين وتطوير الخدمة المصرفية من خلال العناصر الأربعة التالية : السرعة، الرغبة، تلبية متطلبات العميل، الأمان والثقة.

. فتح أسواق جديدة وتوسيع نطاق الخدمات:

تسمح آليات الصيرفة الالكترونية إلى كسر كل الحواجز المكانية والزمانية، وبالتالي يستطيع البنك غزو الأسواق وهذا للحفاظ على عملائه وكذلك استهداف شرائح جديدة في الأسواق المحلية والأجنبية.

. تعزيز العلاقة مع العملاء:

إن اعتماد المعاملات البنكية على آليات متطورة لصيرفة الالكترونية يسمح للمؤسسات المالية تعزيز علاقتها مع عملائها من خلال استخدام قنوات اتصال متعددة ومتكاملة ومتاحة في جميع الأوقات.¹

7. واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

لا يخفى عن النشاط التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر في استخدام الصيرفة الالكترونية وذلك لأسباب تعود للحكومة المصرفية من جهة وكذلك لطبيعة عقلية المواطن الجزائري من جهة أخرى، فنجد أن البنك المركزي دائما ما يدعو الجزائريين إلى تكثيف تعاملاتهم الالكترونية وإلى الثقة بشكل أكبر في البنوك التجارية، ففي آخر تصريح محافظ البنك المركزي محمد لكماس في مارس 2013 خاطب المتعاملين المصرفيين قائلا لهم يجب أن يتعاملوا أكثر عبر البطاقات البنكية ، مؤكدا أن اغلب المشاريع التي أطلقت في 2006 و المتعلقة بنظم الدفع الالكترونية و التحويلات البنكية لم يتم استغلال أكثر من 10% من طاقتها الكلية. ويشير هذا انه بناء على إحصائيات معدة من قبل شركة SATIM عام 2012، وقد تم إحصاء ما يقارب 1593 موزع إلى موزعة على كامل التراب الوطني و 3070 جهاز طرفي الكتروني للدفع، ب 7 بطاقة متداولة من البنوك مقسمة إلى 123112 بطاقة سحب و 671594 بطاقة سحب ودفع، بينما تحصى عدد بطاقات السحب لبريد الجزائر بأكثر من 9 مليون بطاقة ، ليكون عدد البطاقات الإجمالي يقارب 6.5 مليون مع نهاية 2012 ، ويوضح الجدول رقم (1) التالي عملية مقارنة بين الجزائر وكل من المغرب ، تونس وفرنسا من حيث عدد البطاقات الصادرة والمصرح عنها في 2012.²

الفرع الثاني: خصخصة البنوك

1. مفهوم الخصخصة:

الخصخصة تعني الرغبة في التحرر الاقتصادي وذلك بالتخلص من الاقتصاد الاشتراكي و التحول نحو اقتصاد لسوق لمواكبة النظام العالمي الجديد.³

2. أهداف الخصخصة:

¹ - منصف نزار، مرجع سابق، ص - ص: 57-59

² - حورية جنان، مرجع سابق، ص 117

³ - صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة ، فرع ادارة مالية ،مذكرة الماجستير، جامعة قسنطينة ، 2010.

2011 ، ص: 37

1. الأهداف الاقتصادية:

. زيادة المنافسة وتحسين الأداء: يعتبر رفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات العمومية هدفا مهما جدا، ذلك يعطي دفعا للأداء الاقتصادي ككل .

. توسيع دور القطاع الخاص وقاعدة الملكية : تهدف الخصخصة إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

. تنشيط و تطوير أسواق المال: تلعب أسواق المال دورا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تجميع المدخرات من الأفراد والشركات وتوجيهها أو توظيفها.

جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر: تهدف الخصخصة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتدعيمه بالأطر

القانونية و التشريعية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم .

2. الأهداف المالية:

. من الأهداف المهمة هو التخفيض من أعباء الموازنة العامة المتمثلة في الإسراف المستمر للموازنة العامة في صورة دعم مستمر ومتزايد للمشروعات العامة والخسارة عن طريق تقديم المنح والمساعدات. . زيادة إيرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الشركات بعد خصخصتها. . تخفيض الدين العام والأعباء المالية المستمرة والمرتبطة بخدمات الدين العام.

3. الأهداف السياسية:

. الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وإدارة المنشأة. . القضاء على الشعارات السياسية التي يستخدمها السياسيون ، فالقطاع الخاص هو الأقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مركزهم لتحسين صورتهم. . إعادة الملكيات والأصول إلى القطاع الخاص يؤدي إلى مصالحة وطنية وزيادة الثقة بسياسة الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص.¹

3. مميزات الخصخصة:

تتسم الخصخصة بالمميزات التالية:

¹ - صوفان العيد، مرجع سابق، ص - ص : 39-40

. إن عملية الخصخصة عملية ذات اتجاه عام في التغيير ، و إن ركزت مباشرة وبشكل محدد على منشآت معينة بالذات.

. إن عملية الخصخصة تعد تصحيحا لمسار اقتصادي ثبت عدم جدواه، وإن كان هذا المسار قائما على سيطرة القطاع العام وتعظيم دوره الاقتصادي ،وبالتالي فإن هذه العملية تمس النظام الاقتصادي بشكل عام.

. إن العملية لا يفترض بها إن تحقق مرة واحدة ، حيث تتحقق من خلال مراحل وبالتدرج.

. إن العملية تتركز في النهاية في هدف واحد والذي هو تعظيم كفاءة الأداء الاقتصادي.¹

4. طرق وأساليب الخصخصة في الجزائر:

من خلال الأمر 22.95 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية ، تبين طرق الخصخصة في الجزائر والمتمثلة في :

1.التنازل عن طريق السوق المالي:

يتم في هذه الطريقة اللجوء إلى السوق المالي حسب الشروط القانونية و التنظيمية المعمول بها أما:

. بعرض الأسهم و القيم المنقولة في بورصة القيم المنقولة.

. أو بعرض علني بسعر ثابت .

.أو بجمع هذين الأسلوبين .

اتبعت الجزائر هذه الطريقة عندما تمت خصخصة كل من "رياض سطيف، صيدال، الأوراسي" حيث تم فتح 20% من رأسمالها للإدخار العام ، وتكفلت بهذه العملية عدة هيئات تمثل الشركات القابضة كوسيط فيها.

2. التنازل عن طريق المزايمة:

هذه الطريقة يتم فيها التنازل الكلي و الجزئي لأصول المؤسسة العمومية القابلة للخصخصة عن طريق مزايمة محدودة أو مفتوحة وطنية أو دولية لمستفيد أو عدة مستفيدين.

3. خصخصة التسيير :

في هذه الطريقة تبقى الدولة هي المالكة لرأسمال المؤسسة إما الإدارة أو التسيير فتتم خصخصتها لشخص وطني أو أجنبي وتتحقق عن طريق المناقصة المحدودة أو المفتوحة ، الوطنية أو الدولية ، ويتم وضع تحت تصرف المعنيين دفتر شروط خصخصة التسيير.

4. الخصخصة عن طريق التراضي:

¹ - بوتة نسرين، الاسواق المالية ودورها في تنشيط استراتيجية الخصخصة، تخصص الاسواق المالية و البورصات ، شهادة ماجستير ، الاسواق المالية والبورصات، جامعة بسكرة، 2014-2015 ص : 101 .

تبقى هذه الطريقة إجراء استثنائيا ، ويمكن أن يتم في حالات محددة بحيث يشرع المجلس في التفاوض للتنازل او من اجل خصخصة التسيير بالتراضي.¹

5. تقييم مسار الخصخصة:

بالرغم أن القانون الصادر في 26 أوت 1995 نص على خصخصة المؤسسات العمومية ، إلا انه على امتداد الأربع سنوات الأولى لم يكن هناك تطبيقا فعليا لهذه السياسة ، وأول قطاع مسسته الخصخصة هو السياحة حيث عرضت الجزائر قائمة تضم خمس فنادق للخصخصة، إلا انه ونتيجة لغياب التسهيلات لم يتقدم أي مستثمر لاقتناء هذه الفنادق ، لذلك قامت الدولة بإعادة النظر في القانون الخاص بالخصخصة ، والذي تضمن إمكانية الدفع بالتقسيط الذي حدد بنسبة 30% من سعر التنازل يدفع عند إبرام عقد التنازل. في عامي 1995 و 1996 كانت الخصخصة في الجزائر محدودة ومقتصرة على الشركات العامة، وحسب التقارير التي أعدها وزارة إعداد الهيكلة في 2 مارس 1995 انه من ضمن 2715 نشاط تم حلها، تم بيع 50 وحدة ، وتم التنازل عن 66 وحدة ، أما الشركات ذات الطابع المحلي فقد تم تقسيمها إلى 363 مؤسسة عن طريق المناقصة. أما في عام 1997 فقد شملت الخصخصة 250 مؤسسة كبيرة عامة، وفي عام 1998 عرضت الحكومة 26 شركة صغيرة للبيع إلى مستثمرين محليين أو أجانب، كما قدم المجلس الوطني للخصخصة إعلانا بأسماء 10 فنادق و 12 مصنع للطوب، وأربع شركات للمشروبات الغازية المطروحة للبيع. في عام 1999 سمحت الدولة لخمسة شركات خاصة بتقديم خدمات شبكات الانترنت، كما منحت تراخيص لشركات طيران خاصة، أما في عام 2000 فقد وافق البرلمان على مشروع خصخصة قطاع الاتصالات والخدمات البريدية، مما انعكس على ربحية شركة الاتصالات وخلق فرص عمل. أما في الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2003 فقد عرفت عملية الخصخصة قفزة نوعية تمثلت في بيع الأسهم عن طريق بورصة الجزائر ، المزاد العلني ، تحويل ديون المؤسسات إلى أسهم، ونتج عن هذه العملية عرض حوالي 674 مؤسسة عمومية اقتصادية منها 28 شركة تسيير المساهمات، 8 مجموعات صناعية ، 11 بنك وشركة تامين.²

والجدول التالي يبين بعض المؤسسات التي تمت خصخصتها حتى عام 2007:

¹ - صوفان العيد، مرجع سابق، ص - ص: 57- 58

² - صوفان العيد، مرجع سابق، ص - ص: 59- 60

جدول رقم: (1) حصيلة الخصخصة بين 2003 و 2007 في الجزائر حسب المفهوم الموسع للخصخصة

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
خصخصة كلية	5	7	50	62	68	192
خصخصة جزئية اقل من 50%	1	2	11	12	7	33
خصخصة جزئية اكبر من 50%	0	3	1	1	6	11
التنازل عن الأصول للعمال	8	23	39	9	0	69
الشراكة	4	10	4	2	9	29
التنازل عن الأصول لمتعاملين خواص	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

المصدر : وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ، حصيلة الخصخصة بين 2003 و 2007.

2. معوقات الخصخصة في الجزائر:

هناك مجموعة من العراقيل والصعوبات تجعل الخصخصة في الجزائر تسير ببطء وهي:

أ. العراقيل الاقتصادية والمالية أهمها:

. افتقار الجزائر إلى سوق مالية واسعة ونشيطة ، قادرة على تعبئة الموارد المالية اللازمة .

. سوء اختيار المؤسسات المرشحة لعملية الخصخصة ، فلقد قدرت تكلفة تطهير 249 مؤسسة بين 1994

و 1999 أكثر من 800 مليار دينار جزائري في ظرف 5 أعوام.

. الوضعية المتأزمة للمؤسسات العمومية ، عدم الكفاءة ، ضعف الإنتاجية والمردودية، المديونية الكبيرة، التسبب

والفساد الإداري ، سوء التسيير ، كل هذه الأمور أدت إلى التهام ميزانية كبيرة من ميزانية الدولة وذلك في صورة

دعم وإعانات لتغطية الخسائر المتراكمة لهذه المؤسسات .

. عدم قدرة النظام البنكي على مواكبة التحول ، فمعظم البنوك تعاني من مشكلة السيولة وعدم القدرة على

الوفاء بالتزاماتها ، إلى جانب اقتصرها على الوظائف التقليدية.

ب . العراقيل الاجتماعية والسياسية:

. المشكلة الأمنية التي كانت السبب الرئيسي لتوقف 125 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة عن النشاط، وتسريح آلاف العمال ، كما أنه السبب في تخوف المستثمرين الأجانب من الاستثمار في الجزائر.

. يمثل كل من نقابات العمال ومديري المؤسسات العمومية ذات الطابع لوطني أه م معارض للخصخصة.

. عدم استقرار الحكومات وغياب الإرادة السياسية أدى إلى بطء تنفيذ برامج الخصخصة.¹

المطلب الثالث: وظائف البنوك الشاملة والرقابة على العمليات المصرفية ومعايير بازل

الفرع الأول: وظائف البنوك الشاملة

1. تعريف البنوك الشاملة:

يعرف البنك الشامل على انه ذلك البنك الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية داخل البلاد وخارجها ، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أهيضا، ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد.²

2. وظائف البنوك الشاملة:

الواقع أن البنوك الشاملة تعود إلى الوظائف التي تستطيع أن تقوم بها والتي يتوقف عليها إسهامها في تحقيق ودفع عملية التحول التنموي والتطوير التي تشهدها الاقتصاديات ويمكن عرض أهم الوظائف الأساسية في خطوط عريضة على النحو التالي:

. الوظائف التقليدية للبنوك ولكن بعد تطويرها وتحديثها مع إدخال الأجهزة والمعدات والتكنولوجيا الحديثة.

. القيام بخدمات ترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها وخدمات المبادلات والمستقبليات والعقود الآجلة والتفضيل... الخ.

. القيام بخدمات التوريق.

. اكتشاف وتحليل ودراسة الفرص الاستثمارية.

. الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة.

. إدارة عمليات التسويق ، إعداد دراسات السوق والترويج لمنتجات المشروعات .

. المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها .

¹ - صوفان العيد ، مرجع سابق، ص - ص: 60- 61

² - زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، تخصص نقود وتمويل، مذكرة الماجستير، جامعة بسكرة ، 2008-2009، ص: 43 .

- . وضع الهيكل الإداري والتنظيمي للشركات.
- . صناعة الأسواق المتكاملة والقابلة للنمو من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين والبنوك .
- . تعمل هذه البنوك على تحويل الأصول العينية أصول نقدية يمكن الاستفادة بها.
- . تعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع المستمرة التدفق والتي تتمتع بنوع من الاستقرار تبنى برامج تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة.
- . الترويج للمشروعات المطروحة للخصخصة محليا ودوليا.
- . الاستثمار المباشر في المشروعات التنموية متعددة التأثير والعملاقة، وتقديم رأس المخاطر في المشروعات.
- . تشترك إدارة عمليات الإنتاج بين المصارف ومؤسسات التمويل وعمليات الشراء.
- . تساهم في حسن تهيئة المناخ الاستثماري واستيعاب التكنولوجيا المتطورة.
- . تساهم في فتح الأسواق الخارجية وخلق منافذ المنتجات الوطنية من خلال تسهيل إقامة المعارض في الخارج.
- . توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية ، وتمويل التصدير.
- . تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل خطابات الضمان والإتمادات المستندية.
- . تقديم القروض لكل القطاعات لتحقيق التوازن ، واثار ذلك على تطوير السوق المالية، تدعيم القدرات الإنتاجية للشركات ، وتنويع الحفظة الإقراضية، والاستثمارية للمصرف، وتسيير القروض المصرفية في السوق المالية.¹

3. دوافع التحول إلى البنوك الشاملة:

- لقد كان الكثير من العوامل الفضل في ظهور الصيرفة الشاملة في البيئة المحلية والعالمية ولكن بدرجات متفاوتة والتي يمكن أن نوضحها كالآتي:
- . تزايد درجة المنافسة في السوق المصرفي والرغبة في تقليل المخاطر المصرفية، حيث فقدت البنوك التجارية التقليدية الكثير من مهامها والتي سلبتها إليها أسواق المال والمؤسسات المالية، وبفعل هذا عملت البنوك على تعظيم أرباحها وحتى أن كان خارج ميزانيتها.
 - . تحرير التجارة الخارجية و تزايد تيار قوة العملة المالية والشركات متعددة الجنسيات ، مما اوجب على البنوك تنويع وتعدد خدماتها تكييفا مع الأوضاع بغية الحفاظ على العملاء و احتضان عملاء جدد.

¹ - راشد بوركوس زهيرة ، مرجع سابق، ص - 36 - 37

. من اجل البقاء لجأت البنوك التقليدية إلى استخدام مبدأ التنوع لاسترضاء الزبائن ، وتلبية احتياجاتهم الائتمانية المختلفة وفي مناطق جغرافية مختلفة.¹

4. إيجابيات البنوك الشاملة:

تتسم البنوك الشاملة بعدة إيجابيات أهمها:

- . العمل على أساس الحجم الكبير وبالتالي تحقيق الوفورات في التكاليف.
- . التنوع القطاعي لمحفظة القروض والاستثمارات وبالتالي تقليل المخاطر الائتمانية ككل.
- . إمكانية زيادة توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.
- . تساهم في تنشيط بورصة الأوراق المالية وهذه في حد ذاتها تعد رافد لتوفير التمويل الحقيقي للمشروعات الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية اللازمة لذلك، وتوسيع قاعدة الملكية وتعميق ما يعرف بالائتمان الاقتصادي بالإضافة إلى الائتمان السياسي والاجتماعي.

. البنوك الشاملة تستطيع من خلال دخولها نشاط التأجير التحويلي أن يساهم في خلق طبقة من رجال الأعمال والمنظمين الذين يحتاجون إلى الآلات و المعدات لكن لا يتوفر لهم التمويل كما تشجع الكثيرين منهم على تحديث وتطوير مشروعاتهم و تمكينهم من حيازة التكنولوجيا الجديدة مما يزيد من القدرات التنافسية.

5. سلبيات البنوك الشاملة:

إلا انه مع ذلك يمكن القول أن التحول نحو البنوك الشاملة قد تكشفه بعض (السلبيات) قد يؤدي إلى خلق الاحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية و هو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.

قد يؤدي إلى خلق مشاكل تتعلق بالمخاطرة والانكشاف أي تفضيل عامل الربحية على عامل السيولة من خلال الإفراط في الإقراض من ناحية، أو تجميد الكثير من الموارد والمالية في مشروعات يصعب تنفيذها بسرعة لمواجهة ما قد يحدث في طلبات العملاء من زيادة مفاجئة ، وهنا تتجلى حصانة الإدارة المصرفية في خلق التوازن المنشود وحسن دراسة السوق واتخاذ القرار المناسب في التوقيت المناسب.²

. تحصر البنوك الشاملة على انتهاج كافة السبل للحيلولة دون فشل مشروعاتها، وتمارس كافة الضغوط لتوفير حدود الأمان المطلوبة لها، وهذا الأمر قد يؤدي إلى عدم استقرار انتظام النشاط الاقتصادي.

¹ - اسيا قاسمي ، اثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك ، شهادة الدكتوراه، جامعة بومرداس، 2014-2015 ، ص: 191.

² - راشد بوكروس زهيرة، مرجع سابق، ص - ص: 37-38

. صعوبة الرقابة والإشراف في ظل كبر حجم المؤسسات والمشروعات، إذ لابد من وجود قواعد خاصة متطورة

للمراقبة.¹

الفرع الثاني: الرقابة على العمليات المصرفية ومعايير بازل

أولاً: الرقابة على العمليات المصرفية

1. تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية:

يمكن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها² التي منحتها البنوك العالمية وتعرض بعض هذه البنوك ، ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن تلك البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم.³

2. المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة:

إن ضعف الجهاز المصرفي في بلد ما، سواء كان بلد ما ، سواء كان بلدا متقدما أو نامية يمكن أن يهدد الاستقرار المالي ليس فقط على مستوى تلك الدولة وإنما على المستوى الدولي ككل. وبناء عليه فإن الحاجة إلى تدعيم درجة صلابة الأنظمة المالية قد جذبت اهتمام العالم اجمع ، مما دفع بالعديد من المؤسسات الرسمية . من بينها لجنة بازل للرقابة المصرفية ، وبنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى العمل في مجال البحث عن أفضل السبل لتدعيم الاستقرار المالي على مستوى العالم . وتعمل لجنة بازل في هذا المجال منذ عدة سنوات، وقد أثمرت عام 1997 م، عن وضع مجموعة شاملة من المبادئ أو المعايير الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة أو ما يطلق عليها "مبادئ بازل الأساسية". وتشمل مجموعة المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية التي وضعتها لجنة بازل على 25 مبدأ أساسيا لضمان فعالية أي نظام رقابي . وقد قمت لجنة بازل بتقسيم تلك المبادئ إلى سبعة أقسام رئيسية على النحو التالي:⁴

¹ - صوفان العيد، مرجع سابق، ص: 69

² - محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصطفى، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الاسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر ، 2015 ، ص: 350

³ - راشد بوركوس زهيرة ، مرجع سابق ، ص - ص: 43- 44

⁴ - العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، مرجع سابق، ص - ص: 88- 89

القسم الأول: الشروط المسبقة للرقابة المصرفية الفعالة:

ويندرج تحت هذا القسم المبدأ الأول، والذي يقضي بضرورة توافر عدد من الخصائص المهمة في أي نظام فعال للرقابة المصرفية ، وتتلخص أهم تلك الخصائص في ضرورة تحديد إطار واضح وكامل يوضح مستويات وأهداف كل هيئة تقوم بالمشاركة في نظام الرقابة المصرفية، ووجوب تمتع هذه الهيئات الرقابية بالاستقلالية وبالموارد المالية الكافية واللازمة لأداء عملها بما يعوق استقلاليتها.

القسم الثاني: العمليات الخاصة بالتراخيص والموافقة على التعديلات الهيكلية:

ويشمل هذا القسم على مجموعة من المبادئ بدءا من المبدأ رقم (2) وحتى المبدأ رقم (5) والتي تقضى بالاتي :
أ. ضرورة تحديد مفهوم الوحدة المصرفية بمنتهى الدقة ، وكذلك الأنشطة المرخص لها بالقيام بها بحيث يكون استخدام كلمة "بنك" خاضعا للرقابة بقدر الإمكان (المبدأ رقم 2).
ب. ضرورة تمتع السلطات المانحة للتراخيص بالحق في تحديد معايير دقيقة ، وحق رفض طلبات تأسيس البنوك التي لا تنطبق عليها هذه المعايير . كما يجب أن تتضمن عملية الترخيص تقييما لهيكل ملكية البنك وإدارته وكبار المسؤولين به.

ج. ضرورة توافر صلاحيات كافية للمراقبين المصرفيين تمكنهم من القيام بمراجعة ورفض أية مقترحات تتعلق بعمليات التغيير الجوهرية في الملكية أو الأسهم (مبدأ رقم 4).

د. ضرورة تمتع السلطات الإشرافية بالحق في تحديد المعايير و الضوابط اللازمة لرقابة عمليات التملك والاستحواذ، وكذلك الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها البنوك ، وتلك اللازمة للتأكد من أن فروع البنك أو شركاته التابعة لا تتعرض لمخاطر غير محسوبة أو معوقة لتحقيق الرقابة الفعالة.

القسم الثالث: شروط ومتطلبات الرقابة المصرفية الفعالة:

ويشتمل هذا القسم على عشرة مبادئ (بدءا من المبدأ السادس وحتى المبدأ الخامس عشر) تعبر في مضمونها عن الترتيبات لتحسين الرقابة المصرفية التي تناولتها لجنة بازل¹.

القسم الرابع: أساليب الرقابة المصرفية المستمرة:

تناول هذا القسم موضوع كيفية تحقيق الرقابة المصرفية المستمرة في خمسة مبادئ تبدأ من المبدأ (16) حتى المبدأ رقم (20) والتي ركزت على الأمور الآتية:

¹ - العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، مرجع سابق، ص - ص : 90 - 91

. أهمية اشتغال الرقابة المصرفية الفعالة على كل من الرقابة الداخلية on-site والرقابة الخارجية off-site في آن واحد . (مبدأ رقم 16).

. ضرورة محافظة مراقبي البنوك على اتصالات مستمرة ومنتظمة مع إدارة البنك، وأن يكون لديهم فهم كامل للأنشطة و العمليات التي يقوم بها (مبدأ رقم 17).

. يجب أن يتوافر لدى مراقبي البنوك من الوسائل ما يضمن جمع ومراجعة و تحليل التقارير والإحصاءات التي تعرضها البنوك (مبدأ رقم 8).

. يجب أن يتوافر لدى السلطات الرقابية الوسائل التي تمكنها وبشكل مستقل من اختيار حجية المعلومات الرقابية سواء من خلال التفتيش الداخلي أو التفتيش الخارجي (الذي يتم بواسطة مراجعين خارجيين) (مبدأ رقم 19).

. ينبغي أن يتمتع المراقبون المصرفيون بالقدرة على مراجعة العمليات التي يقوم بها البنك على أساس شامل أو متكامل . (مبدأ رقم 20).

الخامس : المتطلبات القسم المتعلقة بتوافر المعلومات:

ويشتمل هذا القسم على المبدأ رقم (21) والذي يؤكد على ضرورة احتفاظ كل بنك بسجلات وتقارير ملائم تتفق مع الأساليب المحاسبية التي تمكن المراقب من تكوين صورة سليمة وعادلة عن الأوضاع المالي للبنك ومدى الخاصة بها بشكل دوري بحيث تعكس وضعه بشكل سليم وتحقق بذلك شفافية الإفصاح.

القسم السادس: الصلاحيات الرسمية للمراقبين:

الذي يشتمل على المبدأ الثاني والعشرين الذي ينص على وجوب توافر الوسائل و التدابير الرقابية الكافية لدى المراقبين المصرفيين، والتي تمكنهم من إلزام البنوك باتباع الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة عدم تنفيذها بالمعايير الرقابية المقررة (مثل معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال) أو في حالة مخالفتها للقواعد الموضوعة أو في حالة تهديد حقوق المودعين بلي صورة من الصور.

القسم السابع: العمليات المصرفية عبر الحدود:

ويهتم هذا القسم بمسألة البنوك دولية النشاط وكيفية تحقيق الرقابة المصرفية الشاملة من خلال المبادئ الثلاثة الأخيرة¹.

¹ - العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، مرجع سابق، ص - ص : 92- 93

ثانيا: معايير بازل

أ. اتفاقية بازل 1 :

كانت الاتفاقية عام 1988 وبعد أبحاث وتجارب توصل الخبراء إلى وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال، وهي تعتمد على نسبة رأس المال إلى الأصول حسب درجة خطورتها، بطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة ب 8%، حيث تم اعتماد هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992م.

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD/OCDE ، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا و المملكة العربية السعودية، أما المجموعة الثانية فهي عالية المخاطر ،وتضم بقية دول العالم.

لقد قامت هذه اللجنة بتحديد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية:

. ربط احتياطات رأس المال لد البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة.

. تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين وهما: رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي.¹

1. ايجابيات وعيوب اتفاقية بازل 1 :

. الايجابيات:

يعتبر اتفاق بازل لمعايير كفاية رأس المال الذي صدر عام 1988 ودخل حيز التنفيذ الفعلي اعتبارا من بداية

عام 1993 حدثا هاما في تاريخ النشاط المصرفي العالمي نظرا لجوانبه الايجابية والتي أهمها ما يلي:

ا. الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة.

ب . المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.

ج . أصبح من المتاح للمساهم العادي القدرة على تكوين فكرة سريعة على سلامة المؤسسات المالية وذلك

نظرا لبساطة تطبيق معيار بازل.

د سيدعو تطبيق المعيار إلى أن تكون المصارف أكثر اتجاهها إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة

المخاطر، وهو ما يزيد من درجة الأمان أعمال المصارف.²

. السلبيات:

تتمثل أهم سلبيات لمعيار كفاية رأس المال (بازل 1) في الاتي:

¹ - رجال عادل، تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر، تخصص اقتصاد التنمية، شهادة ماجستير، جامعة باتنة، 2013- 2014 ، ص: 16.

² - العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، مرجع سابق، ص - ص: 85- 86

أ. قد يكون الثمن الذي يختاره المصرف لالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، إذ سيجتنب على ذلك تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطات، وهو ما من شأنه أن يسرع باستنزاف المصرف، لذا يتعين متابعة كفاية المخصصات لمكونة من جانب جهات رقابية.

ب. قد يحاول أحد المصارف التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع اغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة.

ج. إضافة تكلفة إضافية على المصارف تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة، إذ يتعين على المصارف زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة.¹

ب. اتفاقية بازل 2:

بعد النسبة التي وضعت في اتفاقية بازل 1، رأت المصارف ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال، وذلك نتيجة المخاطر المتنوعة، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة مثل المشتقات المالية، لذلك أصدرت اللجنة اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة المتعلقة بمخاطر السوق سنة 1996 م، وهي مطروحة منذ سنة 1998 م، وفي يونيو 1999 م نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) محل محل اتفاقية عام 1988، وتدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات المصارف، وهو الذي عرف باتفاقية بازل 2.²

2. أهداف بازل 2 :

هذا وقد تمثلت المقترحات الجديدة الخاصة بكفاية رأس المال (بازل 2) في توسيع قاعدة إطار كفاية رأس المال، بما يضمن تحقيق الأهداف التالية:

- أ. المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتابعة النظام المالي العالمي.
- ب. تدعيم التساوي و التوازن في المنافسة بين المصارف دولية النشاط، وضمان تكافؤ الأنظمة و التشريعات وعدم تعارض السياسة والأهداف العامة.
- ج. إدراج العديد من المخاطر. لم تكن متضمنة من قبل. وإيجاد نماذج جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في المصارف على كافة المستويات.³

¹ - العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، مرجع سابق، ص : 86

² - رجال عادل، مرجع سابق، ص : 18

³ - العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، مرجع سابق، ص : 94

3. الدعائم التي يستند اليها الاطار 2 الجديد (بازل):

تستند مقررات بازل 2 على ثلاث دعائم وهي:

الدعامة الاولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال:

المال التي يجب على المصارف تأمينها لتغطية المخاطر والتي تبلغ 8% من مجمل الموجودات الموزونة بالمخاطر.

الدعامة الثانية: المتابعة الرقابية:

وتحدد الدعامة الثانية مسؤوليات الادارة العليا والتنفيذية مما يؤدي الى تدعيم مبادئ الرقابة الداخلية وغيرها من ممارسات الحكم المؤسس الموضوعة من قبل الهيئات التنظيمية في البلدان المختلفة ، وتؤكد لجنة بازل على اهمية تطوير ادارة المصرف لعملية تقييم داخلية لرأس المال ووضع اهداف لرأس المال تكون مناسبة مع محفظة المخاطر لدى المصارف والبيئة الرقابية المحيطة.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق

حيث انها تهدف الى دعم انضباط السوق من خلال تحسين معايير الافصاح لدى المصارف وتقديم توصيات وتحديد متطلبات للشفافية في مجالات مختلفة تتضمن كيفية تحديد المصرف لكفاية رأس المال ووسائل تقييم المخاطر لديه. مما يؤدي الى تحسين الشفافية وامكانية المقارنة بين المصارف.¹

المبحث الثالث: انعكاسات تطور الخدمات المصرفية على البنك الخارجي الجزائري لوكالة

الوادي من 2015-2020

المطلب الاول: نشأة ومفهوم البنك الخارجي الجزائري

الفرع الاول: نشأة البنك الخارجي الجزائري

يعتبر البنك الخارجي الجزائري احد اهم البنوك التجارية في الجزائر التي ظهرت بعد التأميم ويمكن تقديمه كأى بنك تجاري ولا يمكن ان ندرك نشأة هذا البنك الا باستعراض تطور النظام البنكي الجزائري خلال المرحلتين الاساسيتين قبل وبعد الاصلاحات الاقتصادية باعتباره وليد التأميم البنكي في سنة 1967.²

الفرع الثاني: مفهوم البنك الخارجي الجزائري :

وهو ثالث بنك تجاري تأسس في 1967/10/01 بموجب امر رقم 67. 204 وتم تأسيسه تبعا لقرارات

تأميم القطاع البنكي . وقد تم انشائه على انقاص خمسة بنوك اجنبية وهي

. قروض الليوني .

¹ - العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، مرجع سابق، ص ، ص :96-97

² - كريمة زلاسي، ريم حوامدي، خديجة بن حنيش، الادارة البنكية وسياسة تسيير المخاطر، مذكرة الليسانس، جامعة الوادي، 2008، ص 94.

. الشركة العامة.

. قروض الشمال.

. قرض الصناعي للجزائر و المتوسط.

. بنك باركليز.

وهو عبارة عن شركة مساهمة وذلك بعد 21 سنة خبرة وبفضل تطبيق القانون رقم 88.01 في 1998/01/12 والي يتعلق باستقلالية المؤسسات ، فان البنك الخارجي الجزائري قام بتغيير صيغته واصبحت يوم 05/فيفري/1989

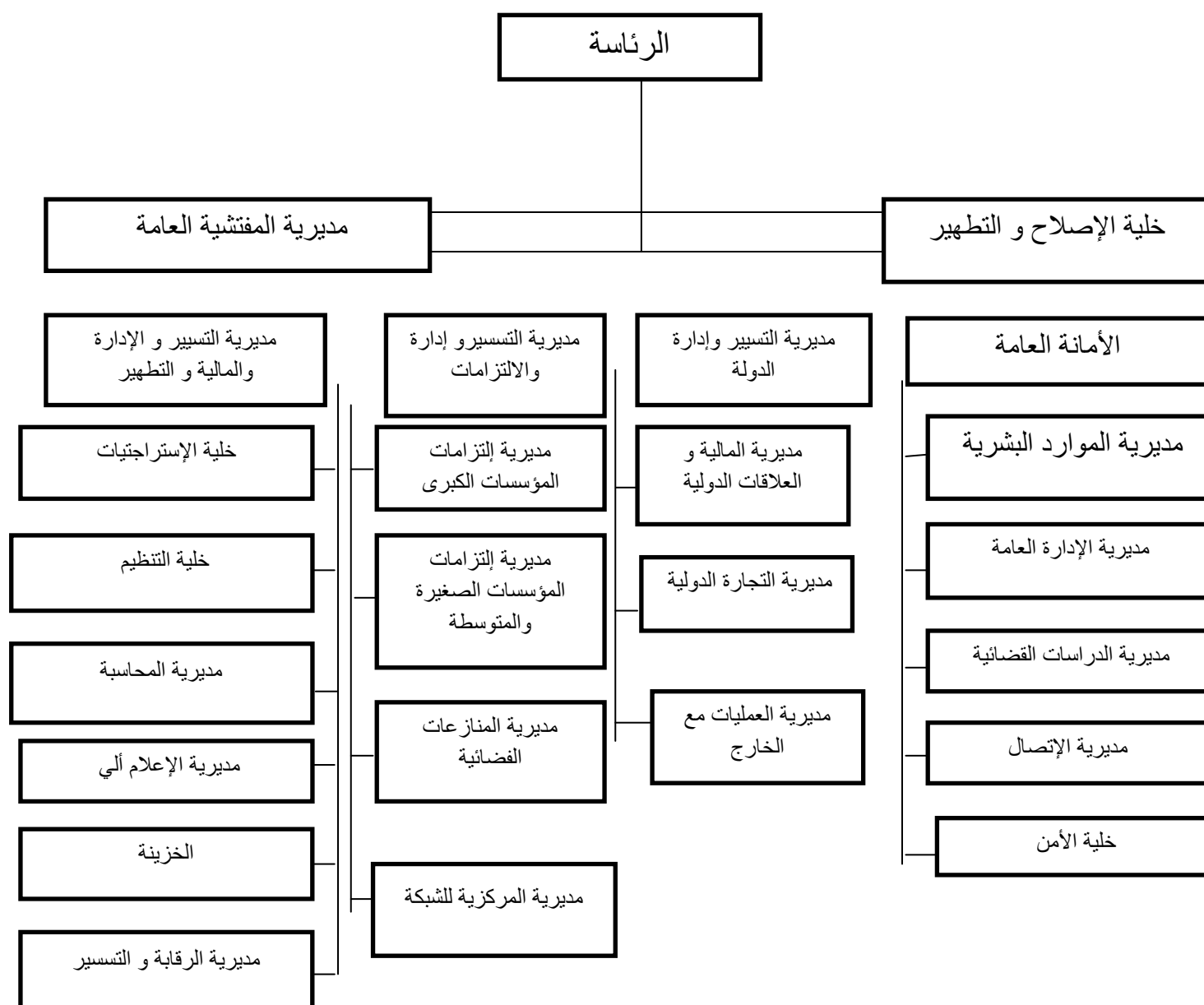
مؤسسة بالأسهم ، مع المحافظة على وظيفتها الأساسية (وأهدافها الأساسية المتعلقة بالأمر 11 أكتوبر 196).¹

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي وأهدافه

BEA الفرع الأول :الهيكل التنظيمي لبرك

¹- كريمة زلاسي، ، مرجع سابق، ص : 95

الشكل رقم: (6) الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري



المصدر: مصلحة الإدارة وكالة البنك الخارجي الجزائري

الفرع الثاني: اهداف البنك الخارجي

اهداف عامة:

- . تنمية حركة التجارة و النشاط الانتاجي للمؤسسة العامة والخاصة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- . تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستيراد و التصدير على مستوى التجارة الخارجية.
- . مراقبة ومسايرة سعر الصرف الرسمي على مستوى النظام المصرفي .
- . محاولة امتصاص اكتناز الاموال المتداولة في السوق الموازية وذلك بتشجيع فتح عدد اكبر من الحسابات البنكية و تشجيع الزبائن بزيادة نسبة الفائدة للأموال المودعة .

اهداف خاصة:

. تحقيق الربحية من خلال الرفع من رقم الاعمال للبنك BEA من خلال خدمات سحب وايداع الموال ودراسة ملفات القروض و الائتمان .

. توسيع خدمات البنك.

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لأثر الجهاز المصرفي الجزائري على تطور الخدمات المصرفية للبنك الخارجي

BEA الجزائري لولاية الوادي

الفرع الاول: تعريف الوكالة

هي وكالة بنكية ذات أنشطة تجارية ولقد انشأت ب BEA بالوادي منذ 29 افريل 1987 وتقع وكالة BEA بالوادي في حي 400 سكن بعاصمة الولاية يشغل بها 21 عاملا ، تسير حوالي 800 حساب بنكي وتمول العديد من المشاريع التي من شأنها النهوض بالتنمية المحلية في الولاية .

الفرع الثاني : الخدمات التي تقدمها الوكالة

Les services Bancaires الخدمات البنكية

الخدمات البنكية

*فتح الحسابات البنكية بالعملة الوطنية بالدينار الجزائري لامتناس تلك الزيادات في الكتلة النقدية لتجنب الاكتناز النقدي وذلك بتشغيل فتح الحسابات للودائع و الرفع من نسبة الفائدة بالنسبة للودائع لأجل .
. DEPST à TEMES

1. الحسابات الجارية التجارية

Les comptes courants commerciaux Bancaires

تسمى في الوكالات البنكية ب CCB خاصة بالشركات الوطنية و الخاصة و الأشخاص الطبيعيين كالتجار والمقاولين و المنتجين

2. فتح حساب الودائع تحت الطلب و حساب الإجراء

تعتمد هذه الخدمة على فتح حسابات لكل الأشخاص الذين يرغبون في إيداع أموالهم خوفا من الأخطار كالسرقة . الحريق . الضياع ... الخ، وتكون تحت طلب مودعيها.

3. فتح حسابات للودائع لأجل

وهي حسابات التوفير والاحتياط . لكل الأشخاص المتوفرة لديهم سيولة نقدية وتخضع لنسبة فائدة بنكية من 2% إلى 4% سنويا و لكل ثلاثة أشهر .

والغرض منه اقتصاديا لامتناس تلك الأموال التي في حوزة السوق الموازية .

4. فتح حسابات للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة

في إطار جهاز الأنظمة التشغيلية :

من اجل تمويل تلك الحسابات بالأموال في صورة قروض ممنوحة للشباب تمويل بنكي Financement Bancaires¹

الفرع الثالث: الإحصائيات لتطور الخدمات للوكالة من 2015 إلى 2020 (5 سنوات)

هذا التطور للخدمات البنكية مع تطور المناخ الاقتصادي والمالي بالنسبة للاقتصاد الوطني.

(من سنة 2015 إلى 2020) استقرار البترول مع الاستقرار النسبي لسعر الصرف. فارتفاع السعر العالمي للبترول

مع الاستقرار النسبي لسعر الصرف covRS . تطورت الخدمة المصرفية أثناء استقرار (البحبوحة المالية) للبلد

لما يقال . فزاد التطور الخدمي مع زيادة الكتلة النقدية . فلجا النظام المصرفي (بنك البنوك . بنك الجزائر) إلى حث

وتشجيع البنوك التجارية بفتح الحسابات البنكية الجارية والودائع تحت الطلب وبالأجل مع تشجيع فرص

الاستثمار وتحريك عجلة نظام تشغيل الشباب les Disposifs ANSEJ

CNAC

ANGEM

. الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة

1. خدمة والتعامل بالصيرفة الإلكترونية:

بدأ التعامل بالصيرفة الإلكترونية بين البنوك service inter – bancairs وأول تجربة طرقت المقاصة

الإلكترونية بحيث طور النظام المصرفي الجزائر بداية 2006 عندما نشأ النظام البنكي الإلكتروني بقيادة بنك البنوك

وهو بنك الجزائر (تسمية جديدة بدلا من البنك المركزي) مع انفاق ودخوله للشبكة الإلكترونية مع اتصالات

¹ - المصدر : مقابلة أجريت مع مسؤول في البنك الخارجي الجزائري.

الجزائر خلق شبكة إلكترونية موحدة تهتم بالعمليات المالية وحصر كل المعلومات المالية في مصطلح المقاصة الالكترونية بظهور فضاء المقاصة جديدة أي تسوية العمليات المالية لحسم وتسليم الشيكات و الصكوك البنكية و التحويلات الداخلية بين كل البنوك الجزائرية الخاصة والعامة .

بداية من رقمنة البنوك ثم الوكالات التابعة لكل بنك :

. البنك الوطني رقم 01

BNA. البنك الجزائري

BDL005. بنك التنمية المحلية

BADR003. بنك الفلاحة و تنمية الريفية

BEA002. بنك الجزائر الخارجي

CPA004. القرض الشعبي الجزائري

. القرض الشعبي الجزائري 004 هذا نموذج من رقمنة البنوك و دخولها في نظام الرقمنة الالكترونية وبالتالي الصيرفة

الالكترونية من 1 إلى 5



فتح المقاصة الإلكترونية على مستوى BNA مثلا نفتح برقم 1

اسم البنك الوطني الجزائري ثم اسم الوكالة الواردة مثلا رقمها (710) التسلسلي الرقمي الوطني BNA

1 710

Banpne BNA BNA ELOUED

بين البنوك يقوم هذا العمل المالي يوميا في نفس كل وكالة بنكية (خاصة / عامة) وفي نفس الوقت سواء :

. تسليم الشيكات

. تحويل الاموال بين البنوك

Les rcnics de cheipues.

Les virmentsBancanies.

ويرمز لها في النظام cartes inter , Bancaires. خدمة تقديم البطاقات الالكترونية بين البنوك ونسمي

. CUB المصرفي الالكتروني .

Les cartes de paiements. خدمة تقديم بطاقات الدفع

الفصل الثاني:

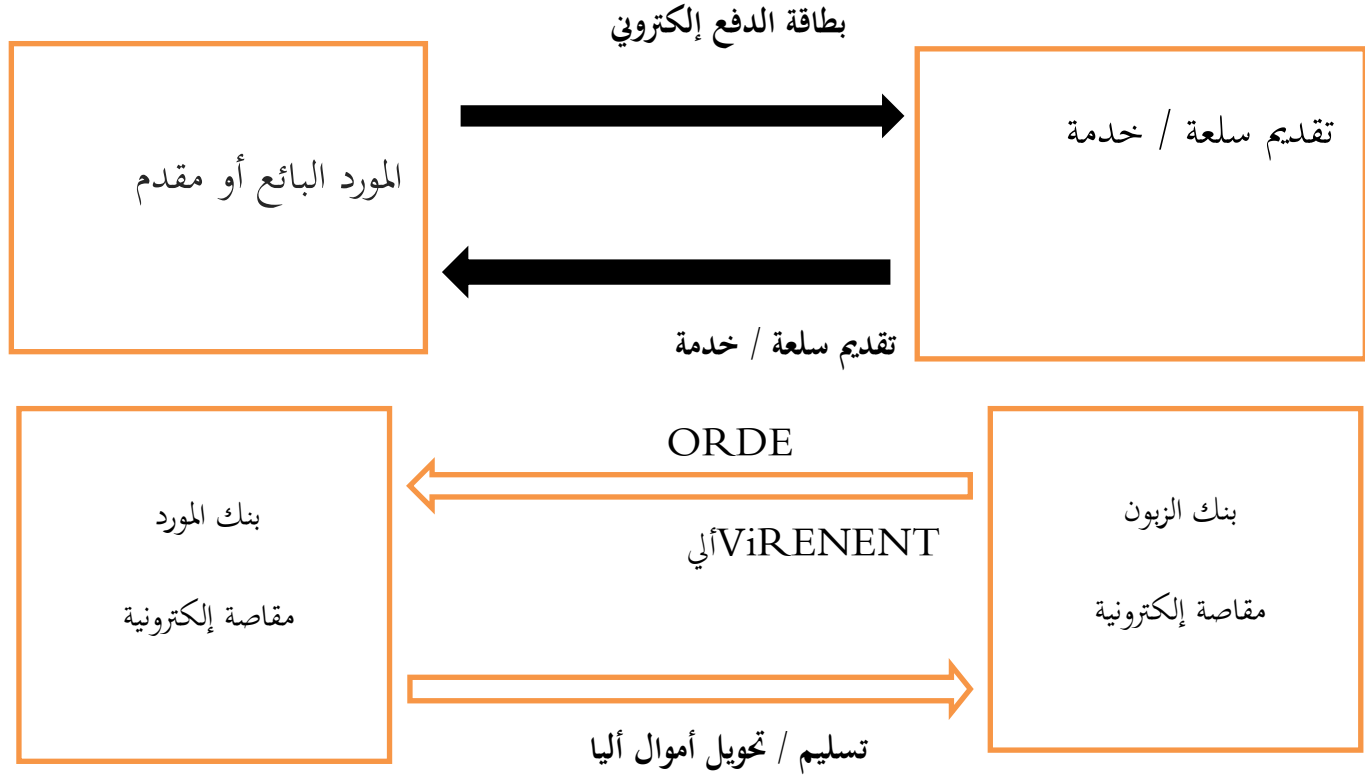
تطوير الخدمات المصرفية للبنوك التجارية الجزائرية

يسلم الزبون الدائم في البنك بطاقة الدفع إلكتروني لتسوية الحسابات الخدمية من تسويق سلع او خدمة ويكون

télé. Modem عند المورد آلة الدفع الإلكتروني

ويتم من خلالها تحريك حسابات إلكترونية بين زبون البنك و المورد (البائع)

الشكل رقم (7) : تحويل النقود أليا



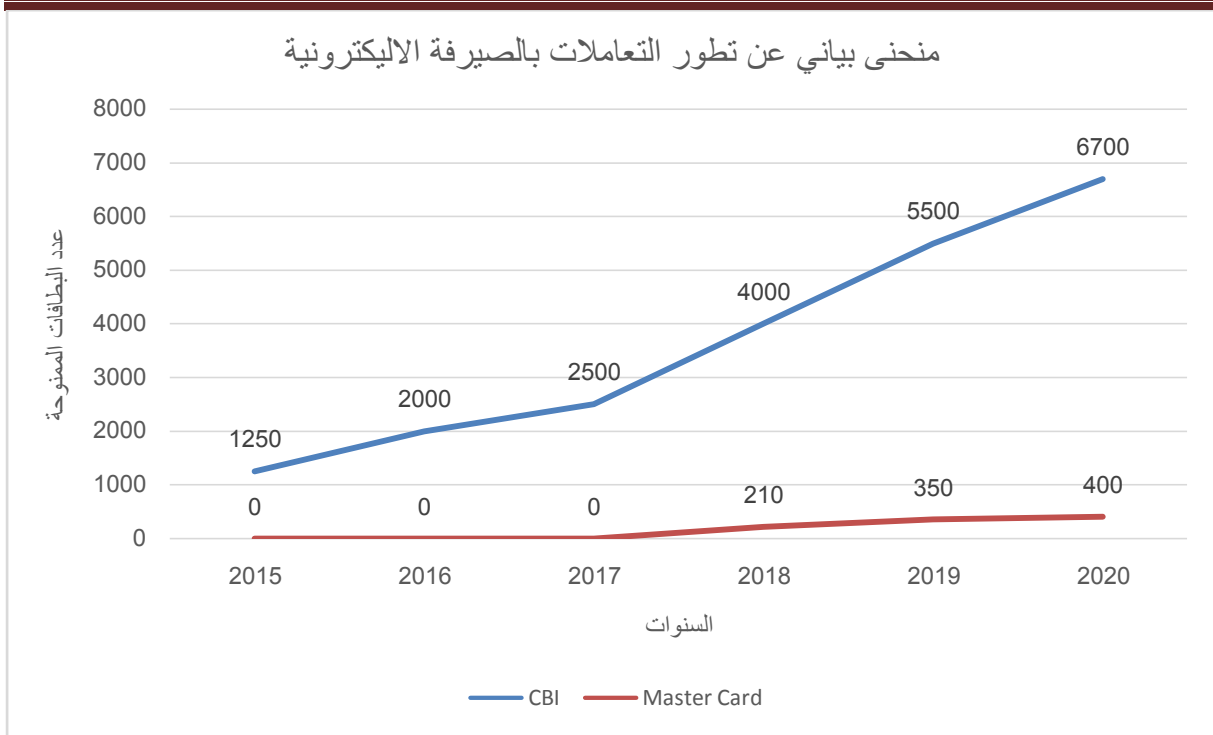
تحويل النقود أليا و تدخل في حيز المقاصة الإلكترونية كبديل لأمر بالتحويل لكلاسيكي

ordre de virement.

نوع البطاقة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
CBI	1250	2000	2500	4000	5500	6700
Master Card	0	0	0	210	350	400

جدول عن تطور التعاملات بالصيرفة الالكترونية

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من وكالة البنك الخارجي لوكالة الوادي



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من وكالة البنك الخارجي لوكالة الوادي

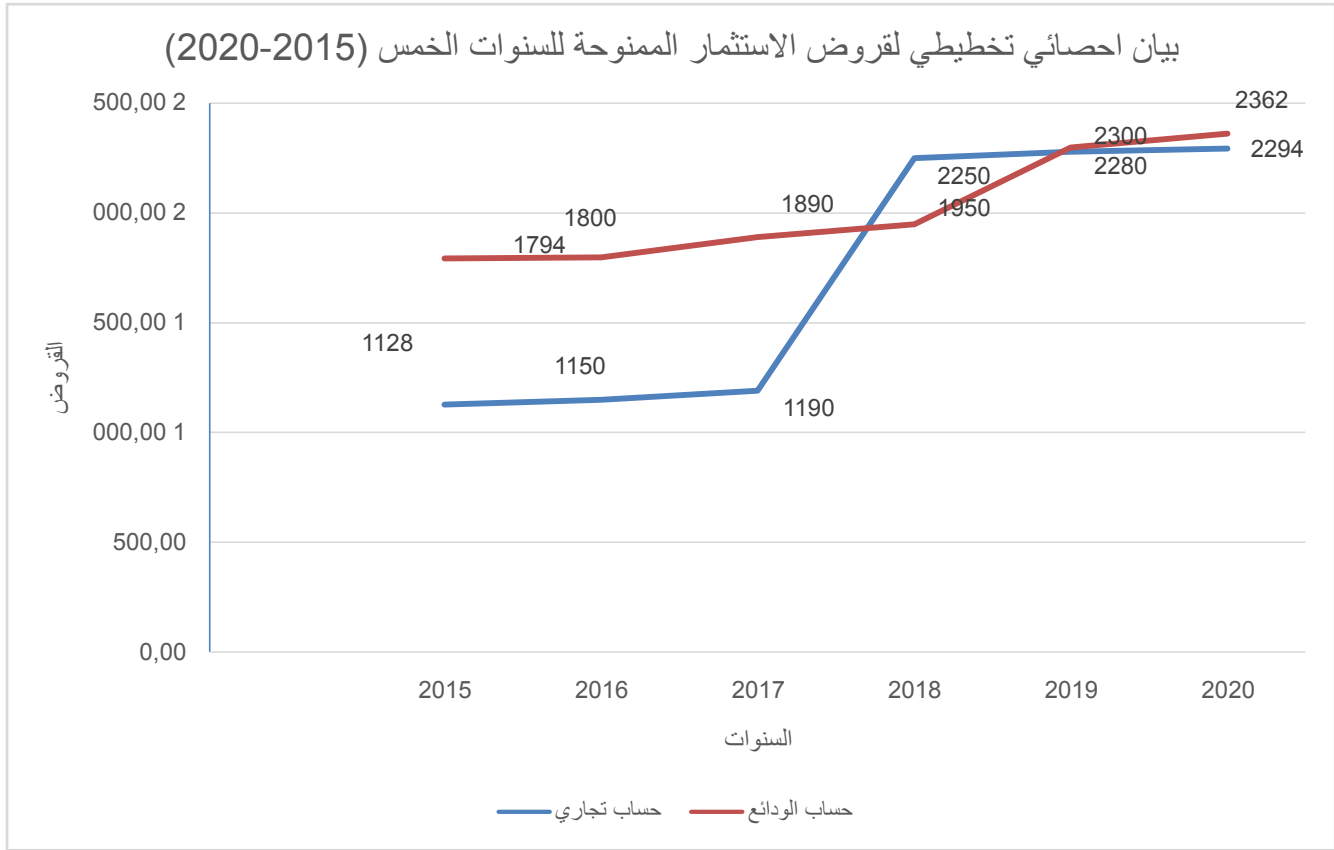
- زيادة سريعة ومتسارعة (موجبة) نظرا للطلب المتزايد من البطاقات الالكترونية سواء بالعملة الوطنية أو العملة الأجنبية.

- البطاقة البنكية الالكترونية تسمح لكم بسحب أموالكم، بالدفع الجوّاري وعن بعد، بتحويل وتلقي أموالكم.

2- تطور الاستثمارات الممنوح

نوع قرض الاستثمار	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قروض معدات نقل	220950350	25000000000	2650000000	2750000000	2800000000	969025594
قروض معدات الإنتاج	350150300	40000000000	5000000000	8000000000	7000000000	7702800120
مجموع القروض	571100650	290000000000	7650000000	10750000000	9800000000	8671825714

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من وكالة البنك الخارجي لوكالة الوادي



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من وكالة البنك الخارجي لوكالة الوادي

منحنى رقم 2

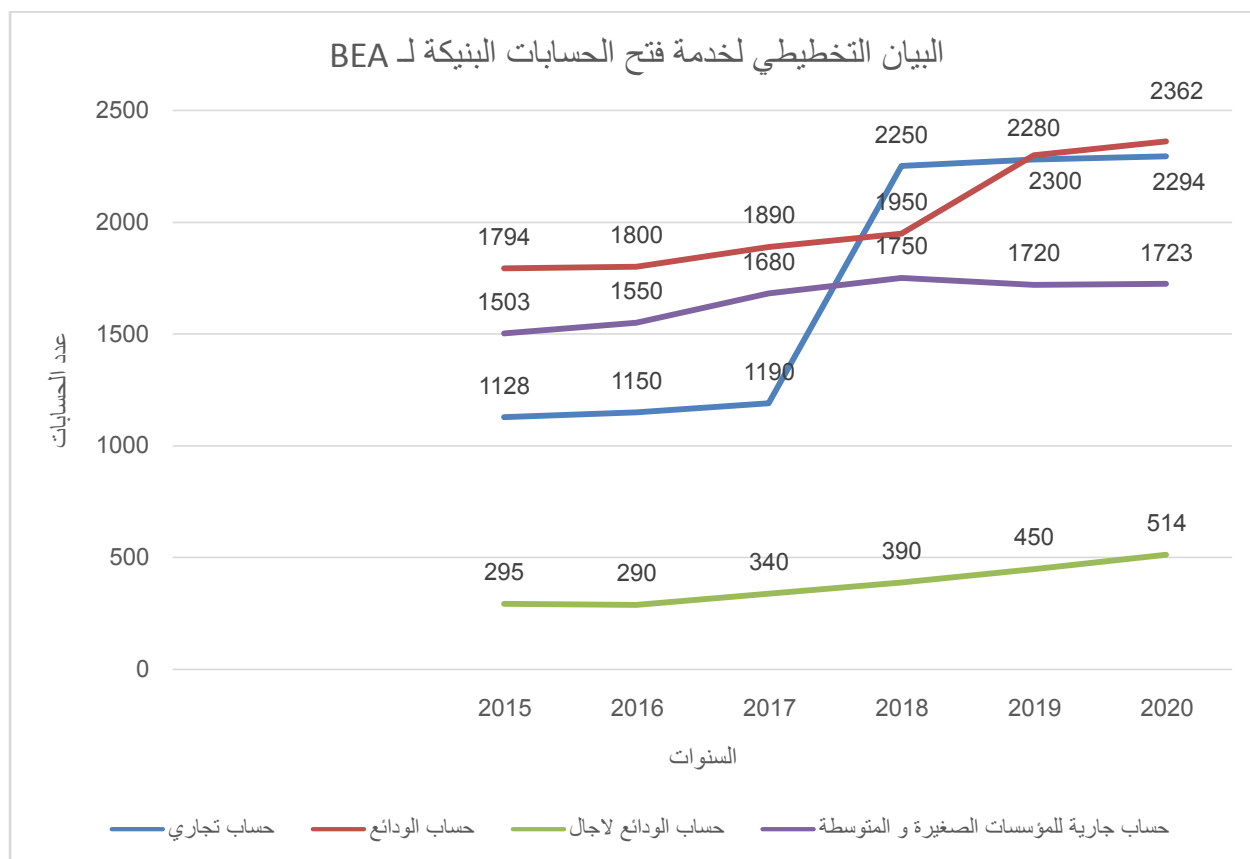
- من خلال السياق التخطيطي لمنح قروض الاستثمار للسنوات من 2015 إلى 2019 (4 سنوات) خدمات نقل ضئيلة نظرا لوجود عامل المنافسة تسمى المنافسة الشديدة في السوق لخدمات النقل العمومي والخاص، وبالتالي نظرة البنك في هذه الحالة نظرة إيجابية وصائبة منحت القروض للسنوات الأربعة (2015 إلى 2019) تخوفا وتنبؤ لعامل المنافسة في هذا النوع من الخدمات سواء على مستوى البنوك داخل الولاية (منح قروض موحدة للزبائن المتعددين) (منح ضئيل بقروض النقل).

في سنة 2020 تحصلت البنك ضمانات عينية من طرف بعض الزبائن لتخطيط هذا النوع فمُنحت 969025.95 لتشجيع ملفين للناقلين ولو أن درجة المناظرة كبرت أنظمة (جائحة -19 كورونا).
يمنح البنك هذا النوع عادة لأصحاب المشاريع المنتجة les productions بمبالغ كبيرة ومدة من متوسطة إلى طويلة الأجل بدرجة مخاطرة كبيرة و ضمانات أكبر. Les risques et les garantis

3- تطور الحسابات البنكية

نوع الحساب	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حساب تجاري	1128	1150	1190	2250	2280	2294
حساب الودائع	1794	1800	1890	1950	2300	2362
حساب الودائع لأجل	295	290	340	390	450	514
حساب جارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1503	1550	1680	1750	1720	1723
المجموع	4720	4790	5100	6340	6750	6893

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من وكالة البنك الخارجي لوكالة الوادي



منحنى رقم 3

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على معطيات مقدمة من وكالة البنك الخارجي لوكالة الوادي

نلاحظ:

- زيادة مستمرة وموجبة أثناء تقديم خدمات لفتح الحسابات الودائع تحت الطلب أو الآجال (نفس الشيء).
- Ccp - نظرا لزيادة عدد الموظفين والأجراء وإقبالهم للبنك بدلا من حسابات
- ونظرا لإقبال عدد كبير لوضع الأموال تحت تصرف البنك كودائع عندما حاولت السياسة المصرفية أن تقدم البديل للتعاملات التجارية بين المعاملات بالفواتير بدلا من CASH.

- زيادات متقاربة ومتزايدة عند فتح الحساب التجاري نظرا لظهور أنشطة جديدة وظهور مؤسسات متوسطة أو صغيرة نمت في إطار تشكيل الشباب ولو أنها ضئيلة من 2017 إلى 2020.
- زيادة شديدة نظرا لظهور عدد أكبر من حساب المقاولات البناء والري والأشغال العمومية وفتح صفقات وظهور حسابات تجارية للتصدير والاستيراد.
- يحتل البنك الجزائري الخارجي المرتبة الرابعة من حيث رأس المال من بين المصارف العمومية الجزائرية برأس مال قدره 24500 مليون دينار أي 326.6 مليون دولار، ورغم قرار السلطات الجزائرية برفع رأس مال المصارف العاملة في السوق المصرفي الجزائري بموجب النظام 04-01 الصادر عن بنك الجزائر، والقاضي برفع رأس مال المصارف إلى 2.5 مليار دينار بالنسبة للمصارف و500 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات العالية، غير أن الوضع لم يكن له تأثير يذكر على حجم رأس المال بالنسبة للمصارف العمومية، وتبقى بعيدة عن المعايير الدولية، بل بعيدة كل البعد عن حجم رأس المال بالنسبة للمصارف في المنطقة المغاربية والعربية.
- إضافة إلى ذلك فإن معظم المصارف تقدم خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب حتى لأبسط التطور الحاصل في المجتمع، ففي الوقت الذي تقوم به المصارف الدولية بتقديم أكثر من 360 خدمة لزيائنها، فإن المصارف الجزائرية لا تعمل حتى مستوى خدمات باقي الدول النامية والمقدرة ب 40 خدمة مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأس مالها.

خلاصة الفصل:

تلعب المؤسسات المصرفية دورا هاما في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، مما يتوافر لديها من قدرات على تعبئة الموارد واستخدامها بشكل أمثل، ففي ظل التطورات الراهنة والتغيرات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ومن أجل مواكبة التطور التكنولوجي الهائل في المجال المصرفي، فإن المؤسسات المصرفية الجزائرية ورغم الإصلاحات المختلفة التي مرت بها (خاصة قانون النقد والقرض) إلا أن أدائها بقي دون المستوى المطلوب، خاصة في ظل البيئة المصرفية الحالية المتميزة بالتغير المستمر، لذا أصبحت بحاجة إلى عملية تأهيل وتطوير وتحقيق ذلك يكون من خلال إتباع سياسات واستراتيجيات تأهيلية تمس جميع الجوانب، إستراتيجية تأهيل وظيفي للارتقاء بنوعية الخدمات والوظائف التي تقوم بها كل المؤسسات المصرفية، وإستراتيجية تأهيل إداري لتحسين التسيير الداخلي لها، وإستراتيجية تأهيل تنظيمي لتحسين الاعتماد على مبدأ المرونة في وضع الهياكل الداخلية التنظيمية، وإستراتيجية تأهيل بشري من أجل تنمية مهارات وخبرات الموارد بشرية، وأخيرا إستراتيجية تأهيل قانوني وذلك بتطوير القوانين المصرفية وتغير غير الملائم منها.

خاتمة



لقد احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المجتمعات و المنظومات الاقتصادية ، ذلك نظرا للأهمية) والدور البارز و الفعال الذي تلعبه مختلف المصارف في تمويل القطاعات الاقتصادية وتدعيم وتنشيط مختلف النشاطات والمشاريع التنموية ، وعليه وجب وجود أو فرض رقابة و إشراف على هذه المصارف ومتابعة حسن سيرها .

ونحن عند اختيارنا دراسة موضوع دور الجهاز المصرفي الجزائري في ترقية الخدمات المصرفية للبنوك التجارية ، هدفها الأساسي يتمحور حول تقييم التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي المصرفي و عملية التحديث التي الدولة الجزائرية من اجل تطوير القطاع المصرفي ، كما هدفنا إلى إبراز الكيفية التي تمكن من تطوير الخدمات المصرفية وبخاصة بعد انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي و التحديات التي أصبحت تواجه المصارف في ظل العولمة كتغير البيئة المصرفية العالمية وما لها من آثار كبيرة كان في صدارتها اتفاقية تحرير الخدمات بما في تلك الخدمات المالية و المصرفية ، كما مثلت اتفاقية بازل و مقرراتها تحديات على المصارف و الأنظمة المصرفية لمختلف دول العالم ، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية والتوسع في المعاملات المالية والمصرفي الالكترونية ، وما نتج عنها عن زيادة المخاطر المصرفية ، بحيث أصبح الانشغال الرئيسي للقائمين على الأنظمة المصرفية مواجهة تلك التحديات والتقليل من أثرها السلبية و تعظيم مكاسبها و المزايا التي تتبعها ، وذلك استراتيجيات تنوع أنشطة المصارف وتبني فلسفة المصارف الشاملة والتوجه نحو الاندماج المصرفي لتكوين الكيانات المصرفية الكبيرة لمواجهة المنافسة المحتدمة في السوق المصرفية ، بالإضافة إلى الاهتمام بإدارة المخاطر ونظم الإنذار المبكر للالتزامات إضافة إلى تحديث وعصرنة نظم المعلومات والدفع و الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا الصناعة المصرفية .

وقد كانت المصارف التجارية الجزائرية تفتقد إلى الإطار المؤسسي و الخبرة للنهوض بالأعمال المصرفية التي تتميز بالفعالية وفي سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق رأت السلطات نفسها مدعوة أكثر فلكثر إلى إعادة النظر في هيكلها الاقتصادية لاسيما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي لتكوين أكثر ملائمة لطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني وأكثر استجابة لتزايد تعقد المحيط الاقتصادي .

ولعله يعتبر من الضروريات الملحة في المرحلة الراهنة تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية و تمكن المصارف الجزائرية من اكتساب ميزة تنافسية تؤهلها لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة ، وعليه فان أي جهد للإصلاح و التطوير يجب أن يصب في اتجاه تحديث وعصرنة آليات تسيير المصارف الجزائرية ، والأخذ بمبادئ و أسس إدارة الجودة الشاملة ، و التوسع في استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية و

الاهتمام أكثر بالابتكار وتطوير الخدمات المصرفية ، و الوصول إلى تقديم خدمات عالية الجودة وكفيلة بإشباع رغبات الزبائن للمحافظة على وجودها وصمودها في وجه المنافسة الشرسة الناتجة عن تحرير السوق المصرفية الجزائرية.

ولهذا كانت دراستنا لدور الجهاز المصرفي الجزائري تهدف في الدرجة الأولى إلى معرفة الأشواط التي قطعها هذا القطاع الاقتصادي المهم ، وذلك في ظل التغيرات الحادثة في المناخ الاقتصادي من خلال التركيز على الإصلاحات في السبعينات و الثمانينات و بداية التسعينات.

نتائج الدراسة

. إن تطوير الخدمات المصرفية أصبح ضرورة ملحة ، وان هذه الضرورة تتبع من الظروف المتغيرة التي يشهدها العالم الآن ، وعلى رأسها المنافسة القوية المتوقعة خلال السنوات القليلة القادمة ، من جانب المصارف و الهيئات المالية و المصرفية العالمية ، التي ستدخل إلى السوق الجزائرية في ظل تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية التابعة للمنظمة العالمية للتجارة ، بالإضافة إلى وجود العديد من محفزات التطوير الأخرى ، كالفرص و التهديدات المرتبطة بالتطور الهائل في مجال الاتصالات و المعلومات ، و ارتفاع تطلعات الزبائن ، حيث صارت جودة الخدمة ، وليس ولاء الزبون للمصرف ، هي معيار الاختيار بين المصارف بالنسبة للزبائن.

. ضرورة توفير بنية تكنولوجيا ملائمة ، حيث لا تزال بعض الطرق التقليدية التي كانت تستخدم في التعاملات المصرفية حتى وقت قريب ، مهيمنة على قطاعات واسعة من العاملين في المجال المصرفي ، وان البنية التكنولوجية الأساسية داخل المصارف لا تزال إما غير جاهزة أو غير فعالة فيما عدا استثناءات قليلة ، فتطوير البنية التكنولوجية للمصارف لا يعني توفير أجهزة حاسب آلي فقط ، إنما يأتي ذلك في إطار إستراتيجية متكاملة لتطوير الخدمات و المنتجات المصرفية خاصة أننا لانزال نفتقر إلى وجود منتجات مصرفية متنوعة تجذب الزبائن والمستثمرين . كما أن فكرة استخدام الأدوات التكنولوجية في تطوير العمل المصرفي لا تقتصر على جرد السرعة في أداء تلك العمليات ، وإنما تمتد لاستخدام تلك التكنولوجيا في تحليل البيانات الخاصة بالزبائن على اختلاف تصنيفاتهم ، بما يمكن من رفع مستوى الأداء للمصرف وتقديم المزيد من المنتجات والخدمات التي تزيد من قدرته التنافسية.

. يجب توفير مناخ تشريعي مناسب يساعد على حفز العمل المصرفي وتطويره ، إذ انه و بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية إلا أنه لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء المصارف الجزائرية و تحسين الخدمات المصرفية المقدمة .

. يجب تبني أساليب متطورة للقضاء على المشاكل الناجمة عن بطء الفصل في المنازعات المالية والتجارية ، ومن أمثلة ذلك ضرورة الاهتمام بوجود عدد من اللجان المؤهلة لفض المنازعات التجارية بما يسهل على المصارف أداء عملها في مناخ سليم يساعد على عملية التطوير.

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : يساهم النظام المصرفي الجزائري في ترقية الخدمات المصارف التجارية.

إن هذه الفرضية خاطئة لم يساهم النظام المصرفي في ترقية خدمات المصارف التجارية حيث كانت المصارف التجارية الجزائرية تفتقد إلى الإطار المؤسسي والخبرة للنهوض بالأعمال المصرفية التي تتميز بالفعالية وفي سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق رأت السلطات نفسها مدعوة أكثر فلكثر إلى إعداد النظر في هياكلها الاقتصادية . لاسيما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي لتكون أكثر ملائمة لطبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني وأكثر استجابة لتزايد تعقد المحيط الاقتصادي.

الفرضية الثانية: الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري من خلال قانون النقد والقرض 10.90.

هذه الفرضية صحيحة حيث أحدث قانون النقد والقرض إصلاحات كبيرة على مستوى المصارف التجارية والمؤسسات المالية ، كما سمح قانون النقد والقرض إنشاء مؤسسات مالية خاصة وكذا إقامة فروع لمصارف ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر ، كما تم إنشاء مؤسسات مالية عامة ومختلطة ، ومصارف خاصة برأسمال أجنبي.

الفرضية الثالثة: إن المصارف التجارية الجزائرية قامت بتطوير خدماتها المصرفية وقادرة على منافسة المصارف الأجنبية بأحدث التقنيات التكنولوجية.

هذه الفرضية خاطئة إذ انه على الرغم من كل المجهودات المبذولة تبقى الخدمات المصرفية المقدمة من طرف المصارف الجزائرية محدودة كما أن هذه الأخيرة تسير بوتيرة جد بطيئة في تطوير أنظمة الدفع ولم تبادر إلى استخدام وسائل الدفع الالكترونية .

توصيات الدراسة

وعليه وعلى دور النتائج يوصى الباحثون ب:

. تنفيذ المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي أقوتها لجنة بازل ، إذ أن هذه العملية تنطوي على تحديات مهمة وتمتد على فترة طويلة ، بالإضافة إلى ذلك يتعين تدريب الأشخاص اللازمين من موظفي الائتمان المصرفي ، ومدققين ومحاسبين إلى غير ذلك ، وتجميع الخبرات والقوانين اللازمة لتمكين النظام على العمل بفعالية.

. الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر ... بما يضمن لها فعالية وحسن الإدارة ،
بالإضافة إلى إفساح المجال أمام المتخرجين من مؤسسات متخصصة كالمدرسة العليا للمصارف ، و إرسال إطارات
القطاع للتدريب والتكوين في المصارف العالمية بهدف الاستفادة من رفع مستواهم واكتساب الخبرات في إطار
الشراكة مع الأطراف الأجنبية .

. على القطاع المصرفي الشروع في التحول من اجل التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، ولكي
يتحقق التكيف لابد من استغلال المناهج التكنولوجية الحديثة ، لاسيما المعلوماتية ، فتوفر القطاع المصرفي على
جهاز معلوماتي فعال ضروري ، يمكنه من التنسيق بين مختلف مصادر المعلومات ومعالجة العمليات المصرفية في
آجال معقولة ترضي الزبون.

آفاق البحث

في نهاية هذه الدراسة وتكملة للحلقة التي بدأناها التي هي في حاجة إثراء وتفصيل في اعتقادنا انه مازالت
بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق وبحوث جديدة ، والى دراسات مكملية تغطي جوانب القصور لهذا البحث،
لهذا رأينا أن هناك مواضيع وإشكاليات نراها جديرة بالبحث:

- . انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وأثره على الخدمات المصرفية والنظام المصرفي في الجزائر.
- . النظام المصرفي الجزائري و مخاطر العمليات المصرفية التي تتم من خلال القنوات الالكترونية.
- . مخاطر العمليات المصرفية وحتمية إنشاء نظام التنبؤ المبكر في الجزائر.

قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 2- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 3- شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992.
- 4- عبد المطلب عبد الله، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 6- محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصطفى، أساسيات النظام المالي و اقتصاديات الاسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2015.

ب- الرسائل الجامعية

- 1- آسيا قاسمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، شهادة الدكتوراه، جامعة بومرداس، 2014/2015.
- 2- بريش عبد القادر، تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، اتفاقية GATS، جامعة الشلف.
- 3- بن أحمد لخضر، متطلبات تطوير وتحديث الخدمات المصرفية في الجزائر (دراسة الواقع والآفاق)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، فرع التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2011.
- 4- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
- 5- بوتة نسرين، الأسواق المالية ودورها في تنشيط إستراتيجية الخصخصة، تخصص الاسواق المالية و البورصات، شهادة ماجستير، جامعة بسكرة، 2014/2015.
- 6- حديوش سعدية، محاضرة في قانون النقد والقرض، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص نقدي وبنكي، جامعة البويرة.
- 7- حورية جنان، دور الصيرفة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، مذكرة الماستر، تخصص مالية و بنوك، جامعة أم البواقي، 2012/2013.

- 8- راشد بوكروس زهير، تطور أداء البنوك التجارية الجزائرية في ظل العولمة المالية، تخصص بنوك واسواق مالية، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، 2016/2015.
- 9- رابح عبد الحق، مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية (دراسة لعينة من البنوك الأجنبية)، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود بنوك واسواق مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
- 10- رحال عادل، تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر، تخصص اقتصاد التنمية، شهادة ماجستير، جامعة باتنة، 2014/2013.
- 11- رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015/2014.
- 12- زقاي فائزة، حمزة فائزة، تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري للاندماج في العولمة المالية واستراتيجيات مواجهة تحدياتها، تخصص اقتصاديات مالية و بنوك، مذكرة الماستر، جامعة البويرة، 2015/2014.
- 13- زقير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، تخصص نقود وتمويل، مذكرة الماجستير، جامعة بسكرة، 2009/2008.
- 14- سالمة فندوقومة، مليكة بولال، أثر الإصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2018/1990، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد درارية، أدرار، 2019.
- 15- صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، فرع ادارة مالية، مذكرة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2011/2010.
- 16- العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، تخصص بنوك وتأمينات، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2007/2006.
- 17- عبد الفتاح دقاشي، دوة محمد يزيد، حمزة خلف، مساهمة الخدمات المصرفية الالكترونية في تحسين جودة الخدمة المصرفية في البنوك العمومية الجزائرية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2018/2017.
- 18- العراوي أمين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر واقع وأفاق، تخصص مالية، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2016.

- 19- العربي مصطفى العربي المبروك عبد الهادي، الجهاز المصرفي في ليبيا وسبل تطوير خدمات المصارف التجارية في ظل التطورات الدولية خلال الفترة 2010/1985، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس، تونس، 2017/2016.
- 21- كريمة زلاسي، ريم حوامدي، خديجة بن حنيش، الإدارة البنكية وسياسة تسيير المخاطر، مذكرة الليسانس، جامعة الوادي .
- 22- فالي نبيلة، استراتيجيات ت أهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، شهادة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2017/2016.
- 23- محسن مرزوق، تطوير الخدمات المصرفية كمدخل لتحقيق رضا العميل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 24- جامعة جيجل، 2014/2013.
- 25- مخرمش حاج محمد، دور الصيرفة الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية، مذكرة الماستر، جامعة ورقلة، 2018/2017.
- 26- منصف نزار، دور الصيرفة الالكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية، تخصص مالية و بنوك ، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2016/2015.
- 27- نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010
- 28- نوي نور الدين، دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

ج- المجلات

- 1- علي محبوب، علي سنوسي، واقع الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية مصرف السلام الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2020.
- 2- فتيحة صالح، الطاوس حمداوي، الاندماج المصرفي ضرورة لتحسين أداء الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة 2016.
- 3- مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، جامعة الشلف، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010.

د- التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 11 الصادر بتاريخ 1982/3/16.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 الصادر بتاريخ 1985/05/01.

3- الأمر 01/97 الصادر في 1997/04/06، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، للعدد 33 الصادرة في 25 ماي 1997.

هـ- المؤتمرات والملتقيات والندوات:

1- بوزعرورة عمار، درواسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع و تحديات، جامعة سعد دحلب، البليدة.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1- les livres :

1 -Bouyacoub F, le risque de crédit et sa gestion, Media Bank, n°24, juin/juillet, Alger, 1996.

. بدون سنة , بدون دولة Le control -SiruguetJ.L., tome1,2 Comptablebancaire ,

3- Benhalimaam or, le système bancaire algerie - texets et sealités, 2éme (50 -49)edition, opu, 2001, p

2- Les sites :

1- <https://elearning-facsceg-univ-annaba-dz> 01 جوان 2020 الوقت 22:00

الملاحق



ORDRE DE VIREMENT

Adresse à la banque extérieure d'Algérie, le Par :

Agence de : Nom et adresse ou cachet de la maison ou Empreinte ADREX

Cte N°

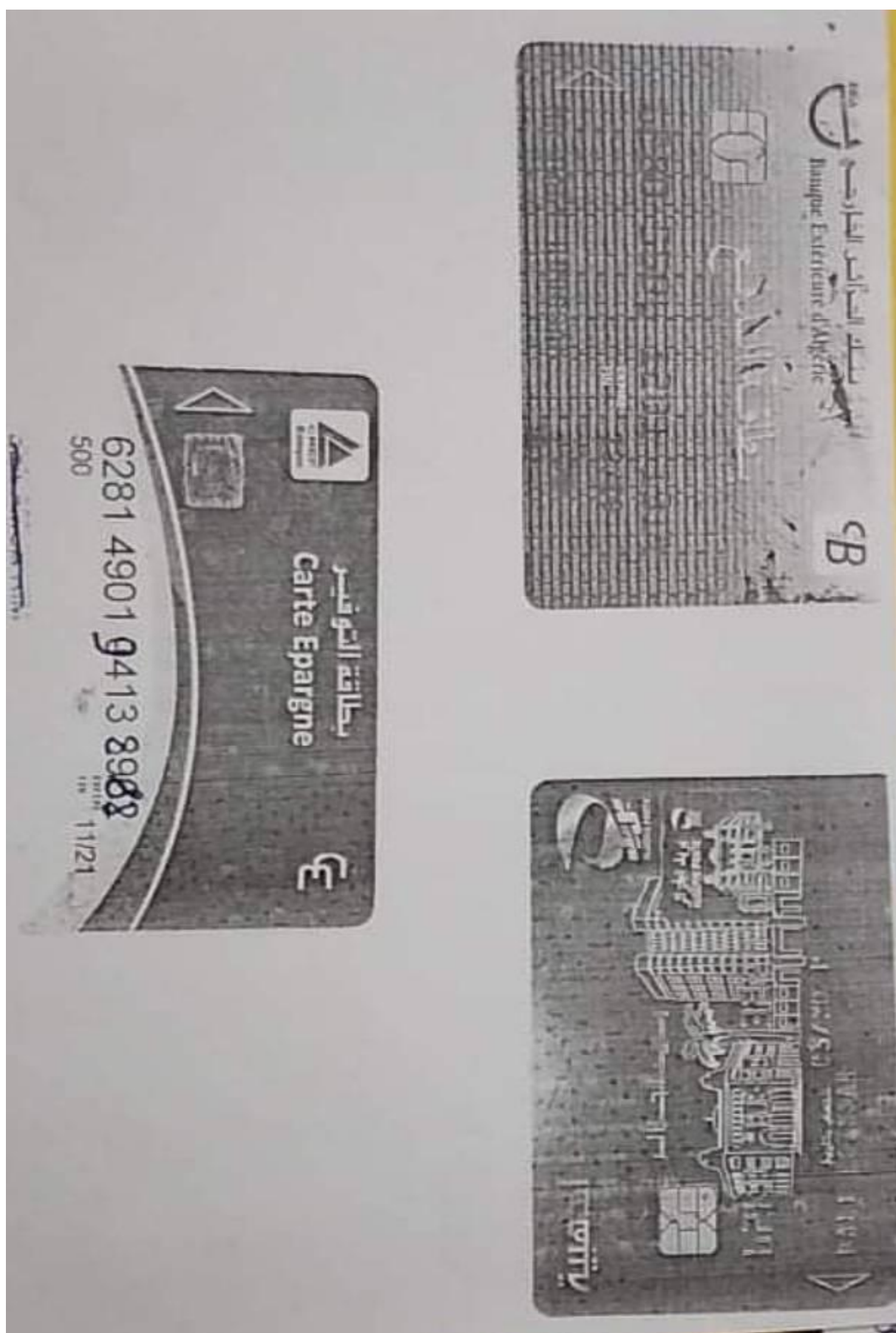
(1) { ☐ PAR LE DEBIT DE MON / NOTRE COMPTE CI-DESSUS
☐ COMME SUITE A MON / NOTRE
 VEUILLEZ { TENIR A LA DISPOSITION DE
 CREDITER LE COMPTE DE } (1) { ☐ PAR FIL
☐ PAR COURRIER

Nom & Adresse	Chez Agence ou intermédiaire désigné	Compte N°	Montant
0 P.			
SOMME TOTAL (en lettres chiffrées)			TOTAL

Signature

NOTA Si vous devez garder une des ordres qui vous sont destinés, vous

نموذج لبطاقات الدفع والتوفير والبطاقة الذهبية



[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ